وزارة التعليـــــم العالـــي والبـحث العلمـي

جامعــة 20 أوت 1955-سكيكـــدة

كليــة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

أثـــر السياســة الماليــة علــى النمــو الاقتصــادي

دراسة قياسية حالة الجزائر (1970-2015)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر تخصص: تحليل اقتصادي

إعداد الطالبة:

بورحايل سامية

إشراف الأستاذ:

د/ بن علي عبد الغني

لجنة المناقشة :

اسم ولقبالأستاذ	الصفة	الرتبة	الجامعة الأصلية
د/ بن علي عبد الغني	مشرفا	أستاذ محاضر ب	جامعة سكيكدة
د/ أوضايفية حدة	رئيسا	أستاذ محاضر أ	جامعة سكيكدة
أ/ لعور سطايحي إلهام	مناقشا	أستاذ مساعد أ	جامعة سكيكدة

السنة الجامعية:2017/2016

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

دعـــــــاء

اللهم لا تجعلني أصـــــــاب بالغرور إذا نجحت

وباليأس إذا أخفقت وذكرني أن الإخفاق هـــــو

التجربة التي تسبق النجاح. اللهم إذا أعطيتني

نجاحا فلا تأخذ تواضعي وإذا أعطيتني تواضعا

فلا تأخذ اعتزازي

كلمـــــــة شكـــــر

بعد حمد الله وشكره على أن من علي سبحانه بإتمام هذا العمل، أتوجه

بالشكر الجزيل إلى أستاتذة اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، كما أتوجه بالشكر الجزيل أيضا إلى الأستاذ المشرف بن علي عبد الغني

على نصائحه وتوجيهاته، متمنية له مزيد من النجاح والتألق، كما

لا يفوتني التوجه بالشكر إلى الأستاذ طيار حسن على الشروحات والتوضيحات المقدمة متمنية له

مزيد من النجاح والتألق هو أيضا، دون أن أنسى التوجه بالشكر

إلى كل من مد لي يد المساعدة من قريب أو بعيد فشكرا جزيلا للجميع.

الإهـــــــــــداء

أهدي هذا العمل

إلى الوالدين العزيزين.

إلى جميع أفراد عائلتي.

إلى جميع الأصـــــدقاء .

إلى كل طالب علم مطلع على هذا العمل

عسى أن ينتفع به.

سامية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

فهرس المحتويات

كلمة شكر

الإهداء

فهرس المحتويات..... I-III

قائمة الجداول..... IV

قائمة الأشكال..... V

الملخص..... VI

مقدمة ..... أ-ج

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد الفصل..... 2

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها..... 3

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها..... 7

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية..... 9

المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية..... 10

المطلب الخامس: مزايا وحدود السياسة المالية..... 12

المبحث الثاني: السياسة المالية والنشاط الاقتصادي

المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الاقتصادي..... 14

الفرع الأول: نموذج هانسن Hansen..... 14

الفرع الثاني: نموذج واينتروبWeintraub..... 16

المطلب الثاني: السياسة المالية في الدول المتقدمة والدول السائرة في طريق النمو..... 19

الفرع الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة..... 19

الفرع الثاني: السياسة المالية في الدول السائرة في طريق النمو..... 20

المطلب الثالث: السياسة المالية ومواجهة عجز الموازنة العامة..... 21

الفرعالأول:آثار التمويل بالعجز على الدول المتقدمة..... 22

الفرع الثاني: آثار التمويل بالعجز على الدول السائرة في طريق النمو..... 23

المطلب الرابع: توقيت السياسة المالية..... 24

خلاصة الفصل..... 25

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية في الجزائر

تمهيد الفصل..... 27

المبحث الأول: السياسة المالية في ظل الاقتصاد الموجه من 1962 إلى 1988

المطلب الأول: الميزانية العامة للجزائر..... 28
المطلب الثاني: السياسة المالية في الستينات..... 29
الفرع الأول: السياسة المالية من جانب الإيرادات..... 30
الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات..... 31
المطلب الثالث: السياسة المالية في السبعينات..... 32
الفرع الأول: السياسة المالية من جانب الإيرادات..... 32
الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات..... 33
المطلب الرابع: السياسة المالية في الثمانينات..... 34
الفرع الأول: السياسة المالية من جانب الإيرادات..... 34
الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات..... 35
المطلب الخامس: السياسة المالية و النمو الاقتصادي في فترة الاقتصاد الموجه..... 36

المبحث الثاني: السياسة المالية في ظل الاقتصاد الحر1989-2015

المطلب الأول: السياسة المالية في فترة الإصلاحات الاقتصادية..... 38
الفرع الأول: السياسة المالية من جانب الإيرادات..... 39
الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات..... 41
المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2015..... 42
الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004..... 43
الفرع الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009..... 44
الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2015..... 45
المطلب الثالث: السياسة المالية و النمو الاقتصادي في فترة الاقتصاد الحر..... 46
خلاصة الفصل..... 49

الفصل الثالث: الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل..... **51**

المبحث الأول: التعريف بنموذج تصحيح الخطأ

المطلب الأول: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ..... 52
المطلب الثاني: مفهوم استقرارية السلاسل الزمنية..... 53
المطلب الثالث: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية..... 54

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الرابع: مفهوم درجة التكامل..... 57
الفرع الأول: التكامل المشترك وفق منهجية أنجل –غرانجر..... 57
الفرع الثاني: التكامل المشترك وفق منهجية داربن واتسن..... 59
الفرع الثالث: التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن..... 60
المبحث الثاني: قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970 –2015
المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي..... 62
المطلب الثاني: دراسة استقرارية السلاسل الزمنية..... 63
المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج..... 64
الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية أنجل–غرانجر..... 65
الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية داربن واتسن..... 67
المطلب الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ..... 67
الفرع الأول: التفسير الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ..... 69
الفرع الثاني: اختبارات فحص سلسلة البواقي..... 69
المطلب الخامس: تحليل وتفسير النتائج..... 70
خلاصة الفصل..... 72
الخاتمة..... 74
قائمة المراجع
الملاحق

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	استثمارات المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	32
(2-2)	الديون الخارجية للجزائر للفترة 1974- 1979	33
(3-2)	استثمارات المخططات التنموية لسنوات السبعينات	33
(4-2)	إجمالي خدمة الديون من PIB خلال الثمانينات	35
(5-2)	استثمارات المخططات التنموية لسنوات الثمانينات	35
(6-2)	تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1998	40
(7-2)	تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-1998	40
(8-2)	سعر الدولار مقابل الدينار 1988-1993	41
(9-2)	تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998	42
(10-2)	برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004	43
(11-2)	البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009	45
(12-2)	برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014	46
(1-3)	القيم الجدولية الإحصائية (DW) للتكامل المشترك	60
(2-3)	نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF	63
(3-3)	نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في المستوى	65
(4-3)	التفسير الإحصائي لنتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في المستوى	66
(5-3)	اختبار سكون سلسلة البواقي باستخدام ADF	66
(6-3)	نتائج اختبار داربن واتسن للتكامل المشترك	67
(7-3)	نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ	68
(8-3)	التفسير الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ المقدر	69
(9-3)	نتائج اختبارات فحص سلسلة البواقي	70
(10-3)	مرونات الناتج المحلي الإجمالي قصيرة وطويلة الأجل المقدرة	71

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمةالأشكال:

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	السياسة المالية التوسعية	5
(2-1)	السياسة المالية الانكماشية	6
(3-1)	رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور	11
(4-1)	نموذج هانسن في تحليل النظرية الكنزية	15
(5-1)	النموذج الأول لواينتروب في تحليل نظرية كينز	17
(6-1)	النموذج الثاني لواينتروب في تحليل نظرية كينز	18
(1-2)	السياسة المالية والنمو الاقتصادي من 1970 إلى 1979	36
(2-2)	السياسة المالية والنمو الاقتصادي من 1980 إلى 1988	37
(3-2)	السياسة المالية والنمو الاقتصادي من 1989 إلى 2000	47
(4-2)	السياسة المالية و النمو الاقتصادي من 2001 إلى 2015	47
(1-3)	منهجية أنجل-غرانجر لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ	58

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015، باستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، ولهذا الغرض استعملت المتغيرات التالية : الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع يعبر عن النمو الاقتصادي و ثلاث متغيرات تفسيرية تمثل السياسة المالية وهي: الإنفاق العام، إيرادات المحروقات والإيرادات خارج المحروقات، وقد بينت نتائج اختبار الاستقرارية أن السلاسل الزمنية الأربعة مستقرة في الفرق الأول مما يعني أن كل سلسلة منها هي سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، وقد أثبت اختبار داربن واتسن للتكامل المشترك وجود علاقة توازنية بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل وهو ما سمح بالمرور إلى الخطوة الأخيرة وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ، وقد جاءت النتائج لتبين أن الناتج المحلي في الجزائر يأخذ قرابة الأربع سنوات (مدة 3.94 سنة) ليعود إلى قيمته التوازنية عقب كل صدمة في النموذج، كما أثبتت النتائج أن الناتج المحلي الإجمالي غير مرن بالنسبة لمحدداته في النموذج سواء في المدى القصير أو المدى الطويل، وهو ما يجعلنا نحكم بأن أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر مازال محدودا.

الكلمات المفتاح: السياسة المالية، النمو الاقتصادي، التكامل المشترك، نموذج تصحيح الخطأ.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مقدمة

مقدمة:

يبقى النمو الاقتصادي إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حد السواء، وتبرز أهمية النمو الاقتصادي كمؤشر عام يشير إلى طبيعة الحالة الاقتصادية القائمة، ويعكس إلى حد كبير وضعية باقي المؤشرات الاقتصادية وهو هدف رئيس تستهدفُهُ أي سياسة اقتصادية متبعة، حيْثُ أنهُ من خلال استهدافْ تَحْسين معدلات النمو الاقتصادي يكون هناك ضمنياً استهدافْ لتحسين مستوى معيشة السكان وتوفير فرص العمالة وتَنشيطْ الأَداء الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمار والإنتاج. ومن أهم الموضوعات التي يعنى بها النمو الاقتصادي هي البحث عن كيفية تحقيق معدلات نمو ايجابية، وفي هذا الإطار ومن خلال الاطلاع على النظريات المفسرة للعوامل المحفزة للنمو الاقتصادي نجدها مقسمة إلى فئتين الفئة الأولى، وهي التي تفسر النمو الاقتصادي من خلال العوامل التقليدية كالعمل ورأس المال والتقدم التكنولوجي والموارد الطبيعية، وفي مقدمتها نظريات المفكرين الكلاسيك والنيوكلاسيك بالإضافة إلى مساهمة المفكريين الكنزيين الذين أعطوا أهمية لعامل رأس المال في تحفيز النمو الاقتصادي، أما الفئة الثانية فهي النظريات الحديثة المعتمدة على تفسير النمو الاقتصادي بالاعتماد على العوامل الذاتية.

كما تطرق الفكر الاقتصادي عبر تطوره أيضا، إلى دور الحكومة في عملية النمو الاقتصادي وبالتالي تعتبر السياسة الاقتصادية للدولة ونوعيتها من أهم الأسباب التي تزيد أو تضعف من معدلات النمو الاقتصادي. إجمالاً تمتلك الحكومات سياستين للتدخل والسيطرة على النشاط الاقتصادي هما السياستين النقدية والمالية. ونجد الاقتصاديين ممن ينتمون إلى المدرسة الكنزية يؤكدون على أهمية السياسة المالية وأنها كفيلة لوحدها بإصلاح أي خلل يقع في الأداء الاقتصادي للدولة، فقبل أزمة الكساد العظيم لعام 1929 كانت السيطرة للسياسة النقدية ، وبعد هذا التاريخ بدأ يبرز الاهتمام بالسياسة المالية خاصة إثر صدور بحوث كمية أجراها GoldSmithعام 1969، اتسمت بتشديدها على أهمية المؤسسات المالية في حشد المدخرات التي تحتاجها مسيرة النمو. وإلى اليوم تحظى دراسة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي باهتمام العديد من الاقتصاديين سواء على شكل نماذج نظرية أو تطبيقية.

إشكالية الدراسة:

إذا كانت الجزائر أيضا تسعى إلى تحقيق النمو الاقتصادي، وقد قامت بعدة مخططات منذ الاستقلال إلى اليوم، بحيث تم إنفاق مبالغ ضخمة على عملية التنمية الاقتصادية. بناءاً على هذا نصوغ الإشكالية التالي:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

إلى أي مدى أثرت السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي؟

وللإجابة على هذه الإشكالية الرئيسة نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هي الصعوبات التي تواجهها السياسة المالية؟

2- هل تكفي السياسة المالية لوحدها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر؟

3- ما هو أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

1- تعتبر إيرادات المحروقات محددا أساسيا للنمو الاقتصادي في الجزائر.

2- لا تكفي السياسة المالية لوحدها في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر.

3- يوجد أثر ايجابي للإنفاق العام على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإلمام بمجموعة من العناصر وهي:

1- التعرف على الأسس النظرية للسياسة المالية.

2- تحليل مسار السياسة المالية في الجزائر وأثره على معدلات النمو الاقتصادي.

3- قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

أهمية الدراسة :

ويمكن إجمالها في النقطتين التاليتين:

1- تنبع أهمية الدراسة من أهمية البحث في حد ذاته فالنمو الاقتصادي مؤشر هام على حالـــة الوضـــع الاقتصادي للدولة.

2- رسم سياسة اقتصادية ناجحة يتطلب الإلمام قدر الإمكان بالكيفية التي تؤثر بها المتغيرات التفسيريةأي المتغيرات التي يمكن التحكم فيها على المتغير التابع أو الهدف .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أسباب اختيار الموضوع:

الأسباب الذاتية:

1- رغبة شخصية في التعمق في مفهوم السياسة المالية وكيفية استخدامها كأداة للخروج من وضـــعية الكساد الاقتصادي.

2- رغبة شخصية في معرفة واقع السياسة المالية في الجزائر ومدى تأثيرهـــا علـــى معـــدلات النمـــو الاقتصادي.

الأسباب الموضوعية:

1- تعاظم دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

2- سعي الدول السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر إلى اللحاق بالركب وتحقيـــق تقـــدم وازدهـــار اقتصاديين عن طريق زيادة الإنفاق العام.

صعوبات الدراسة:

كل بحث إلا ويواجه صعوبات،وقد واجه هذا البحث:

- صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات اللازمة والدقيقة أي المتفق عليها حيث أنه في الجزائر هناك تضييق على البيانات المتاحة بالإضافة إلى انخفاض جودتها.
- ضيق الوقت بالنظر إلى موضوع الدراسة.

منهج الدراسة:

لإثبات أو نفي فرضيات الدراسة سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانـــب النظـــري وفي الجانب التطبيقي اعتمدنا على المنهج القياسي لقياس أثر المتغيرات التفسيرية على المتغير التابع وفـــق نموذج متعدد وبإتباع منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، باستخدام برنامج Eviews .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي عالجت موضوع دراستنا على سبيل المثال :

1- الدراسة الأولى : قام بها الباحث درواسي مسعود تحت عنوان "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990 – 2004"رسالة دكتوراه مقدمة لدى جامعة الجزائر(2006/2005). وتوصلت الدراسة إلى أن الاختلالات التي أصابت التوازن العام للاقتصاد الوطني مردها إلى عاملين أساسيين هما الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تتألف أساساً من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط، والثاني يتمثل في السياسات الاقتصادية التي تم اتخاذها في السنوات الماضية والتي تمخض عنها عجز ظل يلازم الميزانية وكان سبباً رئيساً في اختلال التوازن الاقتصادي العام.

2- الدراسة الثانية: والتي قام بها الباحث بودخدخ كريم وهي عبارة عن رسالة ماجستير مقدمة لدى جامعة دالي إبراهيم بالجزائر العاصمة(2010/2009) بعنوان "أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009" ، وقد خلصت الدراسة إلى أن غياب استراتيجيات قطاعية واضحة إضافة إلى غياب الرشادة في الإنفاق، وعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي وانخفاض مرونته، وامتصاص الواردات للطلب المتزايد المتولد عن السياسة التوسعية للإنفاق العام خلال الفترة 2001-2009 كل هذا ساهم في جعل أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في هذه الفترة محدوداً.

3- الدراسة الثالثة: وهي من إعداد محمد أحمد عبد القادر صباحين بعنوان "الضرائب والنمو الاقتصادي في الأردن 1970-1995" ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية مقدمة لدى جامعة الأردن سنة1998 ركز الباحث على الإطار النظري لعلاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي، واستنتج أن هناك علاقة غير مباشرة كما تطرق إلى مختلف النماذج الاقتصادية التي درست علاقة الضرائب بالنمو الاقتصادي واختار نموذج (Rati Ram 1986) في الدراسة التطبيقية، وهذا النموذج يعتمد على دالة الإنتاج كوب دوقلاس مع إضافة متغير نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي، ثم قام بالتقدير وخلصت نتائج التقدير إلى وجود علاقة موجبة بين نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت المرونة 0.14 وهذه النتيجة متعارضة مع النظرية

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاقتصادية التي ترى العكس، إلا أنه فسر هذه النتيجة باستخدام الإيرادات الضـــريبية فـــي تمويـــل الإنفاق العام الذي له دور ايجابي في دعم النمو الاقتصادي.

خطة الدراسة:

لتحقيق أهداف هذه الدراسة، والإجابة على الإشكالية المطروحة و الأسئلة الفرعية ارتأينا تقسيمها إلى ثلاث فصول:

في الفصل الأول: تناولنا الإطار النظري للسياسة المالية من خلال التطرق إلى مفهومهـــا وأدواتهـــا وأهـــم التحليلات الاقتصادية المفسرة للسياسة المالية.

في الفصل الثاني: تناولنا واقع السياسة المالية في الجزائر من خلال التطرق إلى المخططات التنموية التـــي نفذتها الجزائر منذ الاستقلال، مع التركيز على جانب السياسة المالية فيها ثم أدرجنا دراسة تحليلية لمتغيرات السياسة المالية وعلاقتها بالناتج المحلي الإجمالي.

في الفصل الثالث:عرفنا بالنموذج القياسي المستخدم في الدراسة وهو نموذج تصحيح الخطـــأ، ثـــم أجرينـــا الدراسة القياسية لمعرفة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2015.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

تمهيد الفصل:

لعله من الضروري الإشارة إلى أنهُ مع مجيء جون مينارد كينز بالنظرية العامة التي أقامت دعـــائم علم الاقتصاد الكلي أو النظرية الاقتصادية الكلية، زادت أهمية استخدام السياسة المالية في صـــنع السياســـة الاقتصادية الكلية في أي دولة من دول العالم، حيث كانت السياسة المالية قبل ذلك سياسة محايدة. ومنذ ذلـــك التاريخ والسياسة المالية هي سياسة متدخلة غير محايدة، وهذا التغير جاء من التحول الذي حدث لدور الدولة في النشاط الاقتصادي، وازدياد تدخلها للوصول إلى تحقيق أهداف اقتصادية كلية تتلخص إجمالا في هـــدف تحقيق التوازن الاقتصادي العام أي لا كساد ولا تضخم.

في الوقت الحاضر تعد السياسة المالية طوق النجاة من الأزمات الاقتصادية التي تعصف من وقـــت لآخر بالنظام الرأسمالي، كما تعد أيضاً أحد المكونات الرئيسة للسياسة الاقتصادية الكليـــة فـــي أي برنـــامج اقتصادي لأي دولة، رغم تنافسها مع السياسة النقدية في هذا المجال. في هذا الفصل سنحاول الإلمام بالجانب المفاهيمي لمصطلح السياسة المالية: فما هي السياسة المالية؟ . وللإجابة عن هذا السؤال جاء هذا الفصـــل مقسماً إلى مبحثين كمايلى:

- المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
- المبحث الثاني:السياسة المالية والنشاط الاقتصادي

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: ماهية السياسة الماليـــــــــة

يتناول هذا المبحث السياسة المالية من حيث التعريف و الأنواع و مراحل تطورها وصولا إلى ذكر مميزات هذه السياسة و عيوبها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأنواعها

إن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، مستخدمة آلية الإنفاق الحكومي وآلية الضرائب وآلية القروض العامة وآلية الموازنة العامة أدى إلى ظهور اصطلاح السياسة المالية.

الفرع الأول: تعريف السياسة المالية

أصل مصطلح السياسة المالية مشتق من الكلمة الفرنسية fisc وتعني بيت المال أو الخزانة[1]. كما أن السياســـــة الاقتصـــــادية تنقســـــم طبقـــــا لمعيـــــار الـــــزمن إلـــــى دورية/ظرفيـــــة Conjoncturelle وهيكلية[2]Structurelleوتعتبر السياسة المالية سياسة ظرفية قصيرة المدى[3]. فيما يلـــي نـــورد بعضـــاً مـــن التعاريف التي قدمت لهذا الاصطلاح:

1- " السياسة المالية تمثل بامتياز السياسة الكنزية، حيث تعكس استخدام ميزانيـــة الدولـــة للتـــأثير علـــى الوضعية الاقتصادية"[4]

إن هذا التعريف نسب السياسة المالية مباشرة إلى الاقتصادي الانجليزي المعروف جـــون مينـــارد كينز* ولعل السبب في ذلك أن كينز دعا إلى تدخل الدولة عقب أزمة الكساد العظيم لسنة 1929م.

2- "السياسة المالية هي الاختيار بين البدائل في المالية العامة"[5]

هذا التعريف جعل من السياسة المالية عملية اتخاذ قرار واختيار للبديل المناسب من البدائل التـــي توفرهـــا المالية العامة للدولة، ومتابعة تنفيذه.

---

[1] هشام مصطفى الجمل:دور **السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المـــالي المعاصـــر)**، دار الفكر،الإسكندرية مصر، بدون طبعة،2006 ، ص 6.

[2] علي بوهنة، مختار بن عابد: **نمذجة فعالية الأداء المالي لقيادة السياسة الاقتصادية الدورية/دراسة نقدية وميزانية عامـــة**، مداخلـــة ضـــمن الملتقـــى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 22و23 نوفمبر 2011، ص 39.

[3] Bertrand Blancheton **: Maxi fiches de Science économiques**,Dunod,paris,2009,p 210.

*اقتصادي وموظف رفيع المستوى، وكاتب بريطاني ذو شهرة عالمية فهو مؤسس الاقتصاد الكلي الكينزي ونظرًا لعظم شأنه كأحـــد أكثـــر المنظـــرين الاقتصاديين تأثيرًا في القرن العشرين؛ تولي العديد من المناصب الاستشارية الرسمية وغير الرسمية للعديد من الساسة وكان من الشخصـــيات الرئيســـة باتفاقية بروتن وودز من بعد الحرب العالمية الثانية. ولد في 5جويلية 1883 في Cambridge وتوفي في 21 أفريل 1946 بقريـــة Firle مـــن أشـــهر مؤلفاته كتاب النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود لعام 1936.

[4] Clotide Champeyrache **:Introduction général à l'économie**,ellipses,France,2009,p 180.

[5] عبد الهادي علي النجار:**السياسات المالية (في الفكر المعاصر والفكر الإسلامي)**،ط1،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر، 2011، ص 4.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

3- " السياسة المالية تتمثل في القرارات المتخذة من طرف الحكومة والخاصة بالإنفاق G والضرائب T ويكون الهدف منها مراقبة مستوى الناتج المحلي الإجمالي(PIB أو Y) لكي يكون قريباً من مستوى الناتج الممكن أي مستوى التشغيل الكامل"[1]

ركز هذا التعريف على هدف أساسي تسعى السياسة المالية إليه وهو الوصول إلى التشغيل الكامل.

4- هناك من يقول أن:" السياسة المالية تهتم بدراسة الأمور المالية المتعلقة بالنشاطات الحكومية من نفقات وإيرادات، للقيام بوظائف معينة من أجل التأثير على الوضع الاقتصادي ومن خلال استخدام أدوات معينة، تهدف بالنهاية إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي وحل المشاكل الاقتصادية."[2]

لقد أشار هذا التعريف إلى أن السياسة المالية هي وظيفة حكومية يتم من خلالها دفع عجلة النمو الاقتصادي وحل مشاكل اقتصادية، أي أن السياسة المالية عبارة عن أداة في يد الحكومة تستخدمها لإخراج الاقتصاد من مشكل أو مشاكل معينة.

5- عرف Chelliah* سنة 1960 السياسة المالية على أنها:" السياسة التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة وتجنب آثار غير مرغوبة."[3]

يفهم من هذا التعريف أن السياسة المالية هي برنامج تسطرهُ الحكومة وتمولهُ من الإيرادات التي تحصلها، وتستهدف به متغيرات اقتصادية معينة، كأن تستهدف الرفع من متغيرات يكون رفعها في صالح الاقتصاد والمجتمع كالرفع من معدلات النمو الاقتصادي السنوية أو أن تستهدف الخفض من متغيرات يكون خفضها في صالح النشاط الاقتصادي كخفض معدلات البطالة ومعدلات التضخم.

إذن من خلال استعراضنا لمجموعة التعاريف السابقة وجدناها كلها أجمعت على أن السياسة المالية هي استخدام الحكومة لإيراداتها ونفقاتها للتأثير على مستويات النشاط الاقتصاد ومنه يمكننا إعطاء السياسة المالية التعريف التالي:

---

[1] البشير عبد الكريم: **أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان، ص 2.

* اقتصادي من الهند من مواليد 12ديسمبر 1922 حاصل على دكتوراه من الولايات المتحدة، مؤسس ورئيس جامعة Madras school of Economics المعروفة بالهند، اشتغل في صندوق النقد الدولي بين سنوات 1969 و1975 كما تولي العديد من المناصب المالية الحكومية في الهند، توفي في 7 أفريل 2009.

[2] سامر عبد الهادي وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى، ، 2013، ص 258.

[3] عبد القادر خليل: **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الجزء الثاني، 2012، ص 187.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

" السياسة المالية عبارة عن استخدام الحكومة للميزانية العامة كأداة للتدخل في الحيـــاة الاقتصـــادية، بغية معالجة أي خلل يصيب النشاط الاقتصادي وإرجاعه إلى حالة التوازن"

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

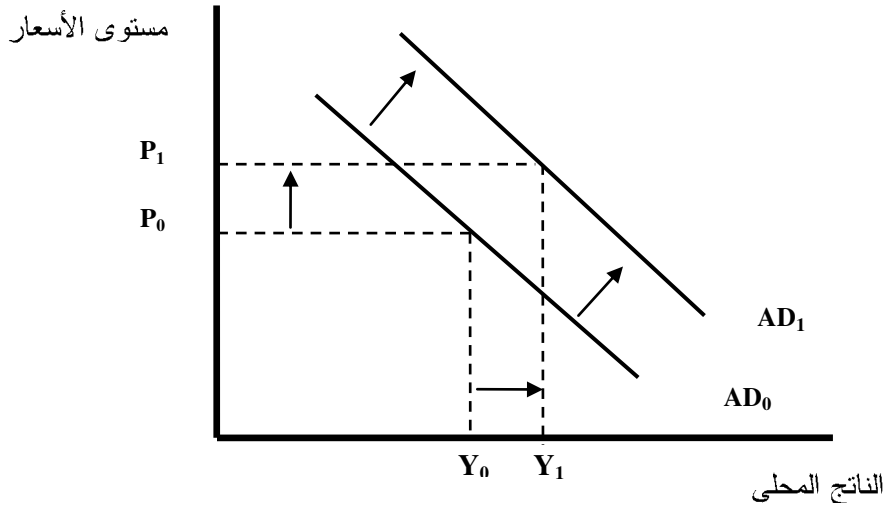
هناك اتجاهان للسياسة المالية وهما اتجاه توسعي واتجاه انكماشي:

أولا:السياسة المالية التوسعية

وهي تمثل الاتجاه التوسعي ويظهر هذا الاتجاه عندما يعاني الاقتصاد من حالة الركـــود أو الكســـاد، حيث يكون هناك انخفاض في الطلب الكلي وهنا تلجأ الدولة إلى إتباع سياسة مالية توســـعية بهـــدف زيـــادة الطلب الكلي، وبالتالي زيادة مستوى تشغيل الموارد العاطلة والارتفاع بمستوى التوظف مما يترتب على ذلك زيادة في مستوى الإنتاج والدخل، وبالتالي ارتفاع مستوى النمو في الدخل ويتم ذلك من خلال[1]:

- زيادة الإنفاق الحكومي
- تخفيض الضرائب
- المزج بين الأداتين

الشكل رقم (1-1): السياسة المالية التوسعية



المصدر: خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي:**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**،دار وائل للنشر والتوزيـــع، الأردن،الطبعـــة التاســـعة 2008،ص 328.

إذن تستعمل السياسة المالية التوسعية لمعالجة الفجوة الانكماشية في الاقتصاد، و هي الحالـــة التـــي يكون فيها الدخل الفعلي أقل من الدخل المحتمل.

[1] محمد أحمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا:**مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2008، ص 222.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ثانيا: السياسة المالية الانكماشية

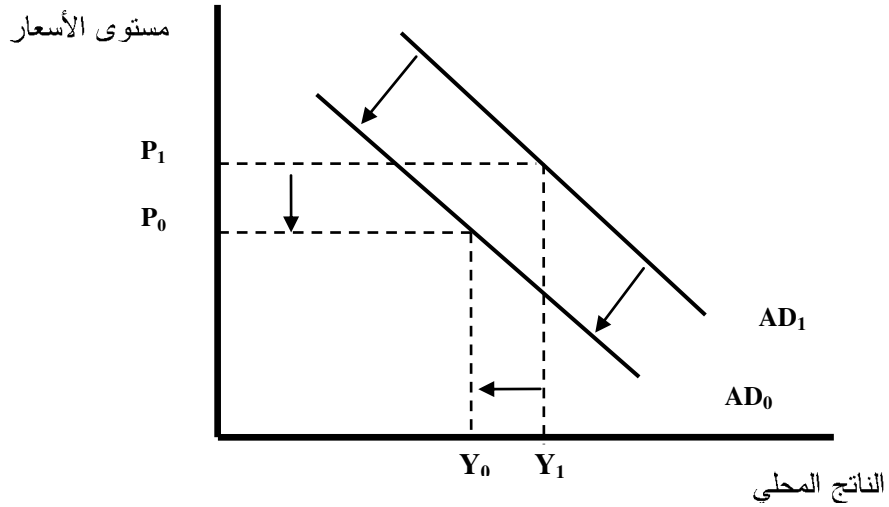
تلجأ الدولة إلى هذه السياسة عندما تكون هناك ضغوط تضخمية في الاقتصاد أي ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة تفوق الطلب الكلي على العرض الكلي، لذلك تعمل السياسة الانكماشية على الحد من الطلب الكلي الفعال ويتم ذلك من خلال:[1]

1- تخفيض مستوى الإنفاق العام والذي يؤدي ومن خلال عمل آلية المضاعف إلى خفض الدخل وخفض الطلب الاستهلاكي، مما يكبح بعض الشيء من ارتفاع الأسعار.

2- زيادة الضرائب ويتم ذلك من خلال رفع معدلات الضرائب و/أو فرض ضرائب جديدة، وهذا يؤدي إلى خفض الدخول ومن ثم خفض الطلب على السلع والخدمات، وهذا يكبح من ارتفاع المستوى العام للأسعار.

3- استخدام مزيج من الوسيلتين السابقتين لأنهما تحققان الهدف نَفْسه.

الشكل رقم(1-2): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي،مرجع سبق ذكرهُ، ص 328.

إذن تستعمل السياسة الانكماشية لمعالجة الحالة التي تكون فيها فجوة الدخل سالبة أي أن الناتج الفعلي أكبر من الناتج الممكن، وهي الفجوة التضخمية.

[1] سعيد علي محمد العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة**، ،دار دجلة، الأردن،الطبعة الأولى ، 2011، ص 229.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: مراحل تطور السياسة المالية والعوامل المؤثرة فيها

لقد تطورت فلسفة الفكر المالي تطوراً شاملا منذ أوائل القرن الماضي، وهي تأثرت في هذا كثيراً بالفكر الاقتصادي الحديث الذي نبع من نظرية كينز العامة للعمالة والفائدة والنقود، كما تأثرت أيضاً بمجريات الأحداث العالمية والمبادئ والنظم الاشتراكية.

الفرع الأول: مراحل تطور السياسة المالية

المالية العامة أو مالية الدولة هو أمر موجود منذ وجود المجتمعات الإنسانية فالقران الكريم يخبرنا عن شكل من أشكال تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية في عهد نبي الله يوسف عليه السلام وإشارته على الملك لاحتواء أزمة القحط، وتطور هذا التدخل مع ظهور مفهوم الدولة. وسنبدأ الحديث هنا من المدرسة الكلاسيكية.

أولا: مرحلة الدولة الحارسة

هيمنت خلال هذه الفترة من القرن التاسع عشر فلسفة الفكر الكلاسيكي، التي تبنت في المالية العامة مبدأ الحرص على تحديد النفقات والاقتصاد فيها. وللوصول إلى ذلك يجب الإبقاء على توازن الميزانية العامة للدولة ولتحقيق ذلك فإن على الدولة أن تقف على الحياد ولا تتدخل في النشاط الاقتصادي، ويتلخص دورها في أربع مجالات فقط هي : الأمن، العدالة، الدفاع[1]، والمرافق العامة.

ثانيا: مرحلة الدولة المتدخلة

جاءت هذه المرحلة كنتيجة لأزمة الكساد الكبير لعام 1929 واعتمد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية على ركائز نظرية غذتها آراء واجتهادات العديد من المفكرين، أشهرهم على الإطلاق الانجليزي"جون مينارد كينز" الذي وضع مبادئ التدخل التعديلي للدولة للحدّ من البطالة وبعث التشغيل الكامل[2].

ثالثا: مرحلة الدولة المنتجة

ظهر هذا المفهوم نتيجة تبني بعض الدول للنظام الاشتراكي، والذي تقوم فيه الدولة بالتدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تملكها لوسائل الإنتاج، وبالتالي أصبحت الدولة تنتج جنباً إلى جنب مع الأفراد وأهم ما ميز هذه المرحلة[3]:

---

[1] محرزي محمد عباس: **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6، 2015، ص 17.

[2] المرجع السابق، ص ص 19-20.

[3] أحمد ضيف: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015، ص 70.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- أصبحت الدولة لها سيطرة كاملة على النشاط الاقتصادي.
- المبدأ السائد في المالية العامة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة والتخطيط الاقتصادي الشامل (النشاط المالي جزأ لا يتجزأ من النشاط الاقتصادي).
- أن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف ومحاولة تحقيق التوافق بينها، كهدف إحداث التوازن المالي وهدف إحداث التوازن الاقتصادي وهدف إحداث التوازن الاجتماعي وهدف إحداث التوازن العام.

رابعا: تدخل الدولة في ظل العولمة

لقد انهار النظام الاشتراكي نتيجة المشاكل الكثيرة التي أفرزها وكان ذلك سنة 1989، بعدها جاء زمن العولمة الذي تراجعت فيه السيادة القومية للدول، وانتقلت فيه مراكز القرار الاقتصادي إلى مراكز فوق قومية وتزايدت الاندماجات بين المؤسسات الكبرى...إلخ من المظاهر. وأدى هذا الأمر إلى تحول في وظائف الدولة بالاستغناء عن بعض الوظائف وفتح المجال لظهور وظائف جديدة لعل أبرزها[1]:

- محاربة الفقر والتخفيف من حدته.
- محاربة الفساد الاقتصادي.
- حماية المستهلك.
- الاهتمام بتوفير الأموال اللازمة للتكفل بالبحث العلمي الأساسي.
- حماية البيئة.

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في تطور السياسة المالية

منذ مجيء كينز، شهدت السياسة المالية تطوراً كبيراً ويمكن حصر أهم العوامل المؤدية لهذا التطور وهي[2]:

- الأزمات الاقتصادية: خاصة أزمة الكساد العالمي (1929-1933) وتأكد ضرورة تدخل الدولة لحلّها وفشل الفكر الكلاسيكي.

[1] عبد المجيد قدي: **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة،2003 ، ص ص 21 – 24.

[2] عبد القادر خليل: مرجع سبق ذكرهّ، ص 189.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- التطور السياسي والاقتصادي: سبّبت الحاجة الكبيرة لتدخل الدولة –خاصة بعد مخلفات الحرب العالمية الثانية– تطوير تدخل الدولة بسياسات مالية لعلاج الأوضاع الاقتصادية، بالإضافة إلى ظهور الإيديولوجية الاشتراكية وانتشارها بعد ذلك.
- التطور التكنولوجي: ضرورة تدخل الدولة في بعض القطاعات ذات التكنولوجيات العالية أو ذات البعد الاجتماعي والاستراتيجي والتي تتطلب إنفاقا كبيراً قد لا يعطي عائداً لهُ على المدى القصير.
- الثورة الفكرية لكينز: أحدث "جون مينارد كينز"ثورة فكرية في عصره خاصة بعد ظهور كتابه "النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقد" سنة 1936 ودعوته لهجرة الفكر الكلاسيكي، ومجمل الانتقادات التي وجهها للمدرسة الكلاسيكية بعد فشلها في علاج أزمة الكساد العالمي.

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية

تتمثل أدوات السياسة المالية في : الإنفاق الحكومي، الضرائب، التحويلات، وتنفذها الحكومة باعتبارها تمثل الجهاز التنفيذي، وتؤثر السياسة المالية بصورة مباشرة على الطلب الفعال[1].وتنقسم أدوات السياسة المالية إلى نوعين :

الفرع الأول: الأدوات التلقائية

وهي الأدوات التي تقوم على تحقيق أهداف السياسة المالية بطريقة تلقائية أو ذاتية وتسمى في العادة أدوات أو ضوابط تلقائية، وتأتي العملية التلقائية هنا في كون هذه الأدوات تعمل دون تدخل الحكومة. وهذه الأدوات هي[2]:

- **نظام الضرائب التصاعدية:** وهي الضرائب التي تزيد مع زيادة الدخل وتنخفض مع انخفاضه وبالتالي فهي تتراجع في حالات الركود وتتزايد في حالات الرواج، مما يساعد على ضبط مستوى الطلب الكلي أو تحفيزه حسب الظروف التي تمر بها البلاد.
- **المدفوعات التحويلية:** وهذه عبارة عن تحويلات من الحكومة إلى القطاع العائلي، تساعد على إعادة توزيع الدخل.
- **إعانات الإنتاج:** عبارة عن دعم مالي مقدم من الحكومة للقطاع الإنتاجي.

الفرع الثاني: الأدوات المقصودة أو المدارة

[1] علوش أحمد: **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي** دار هومة، الجزائر، ب ط ، 2012، ص 177.

[2] خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي: مرجع سبق ذكرهُ ،ص ص 324–325 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وهي الأدوات التي تحتاج إلى التدخل الدائم من الحكومة أو الدولة حسب ما يمليه الوضع الاقتصادي وهذه الأدوات هي[1]:

-**برامج الأشغال العامة:** وهذه عبارة عن مشروعات تقوم بها الحكومة وتتعلق بالخدمات العامة مثل إنارة الطرق، صيانة الطرق، مد قنوات المياه، تنمية القرى...، وتحتاج هذه إلى توظيف عمالة وبالتالي خلق فرص عمل مما يؤدي إلى مكافحة الركود وتحريك مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد.

- **مشروعات التوظيف العامة:** عبارة عن وظائف مؤقتة تخلقها الحكومة لإيجاد حل مؤقت لمشكلة البطالة إلى أن يتمكن الاقتصاد من ايجاد فرص العمل الدائمة أو المناسبة للعاطلين عن العمل.

- **تغيير معدلات الضرائب:** يتم ذلك حسب حالتي الكساد والرواج[2] فمثلا في حالة توقع أن يكون هناك كساد مؤقت، فإن تخفيض معدلات الضرائب سيسمح بإنعاش الاقتصاد نتيجة زيادة مستوى الدخول بسبب خفض الضرائب، ويعتقد البعض أن هذه الأداة من أنجع الوسائل لإعادة الاستقرار للاقتصاد بشكل سريع نسبياً.

المطلب الرابع: أهداف السياسة المالية

تعتبر أي سياسة اقتصادية فعالة وبما فيها السياسة المالية، إذا استطاعت تحقيق الأربعة أهداف التالية: تحقيق استقرار الأسعار، المساهمة في تحقيق توازن ميزان المدفوعات، تحسين قيمة العملة، التوظف الكامل وتحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع. هذه الأهداف الأربعة يصطلح عليها بالمربع السحري لكالدور.حيث قام الاقتصادي نيكولاس كالدور* سنة 1960 بتصميمها ضمن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي[3]:

- الهدف الأول: هو هدف النمو ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB بالمئة.
- الهدف الثاني: هو هدف التوظيف ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة إلى مجموع السكان النشطين.
- الهدف الثالث: هو هدف استقرار الأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.

---

[1] المرجع السابق، ص 325.

[2] عبد القادر خليل: مرجع سبق ذكرهُ، ص 191.

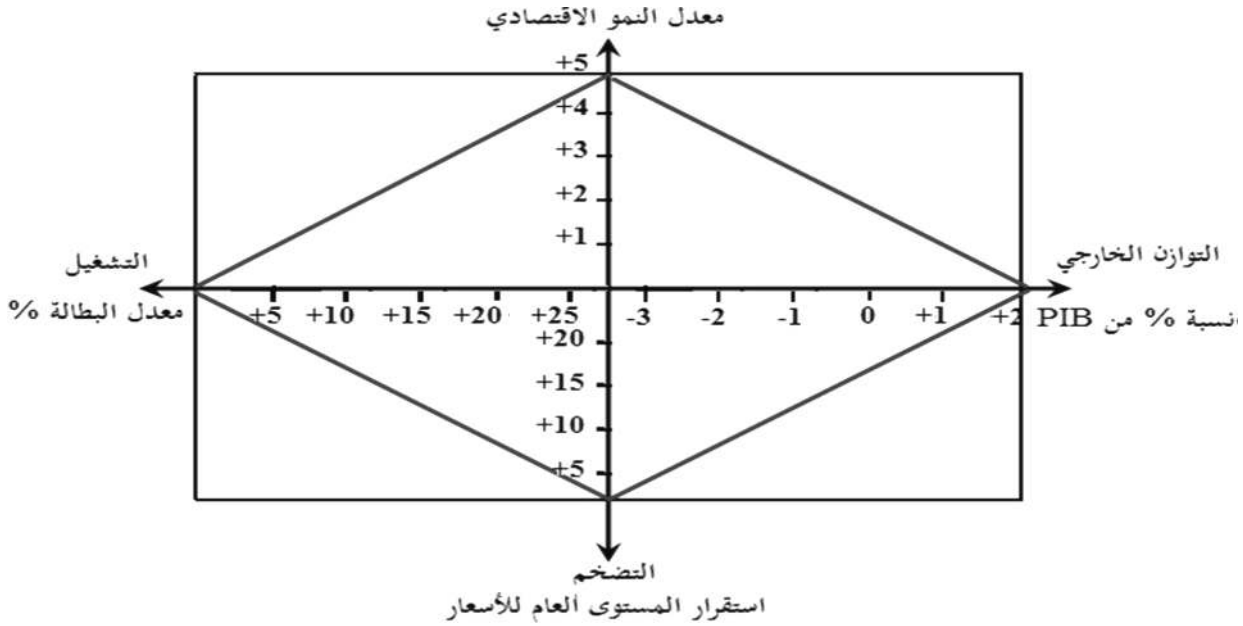
* اقتصادي مجري ولد في 12 ماي 1908 ، بدأ تكوينه في جامعة برلين، متأثر بأفكار كينز، تولي العديد من المناصب منها مستشارا خاصا لوزير الخزينة البريطاني (1964-1968) و(1974-1976) ، خلف وراءه العديد من المؤلفات منها "مقالات حول الاستقرار الاقتصادي والنمو" 1960، توفي في 30 سبتمبر 1986.

[3] محمد راتول، صلاح الدين كروش: **(تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010))،مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 66،ربيع 2014، ص ص 91-92 .

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الهدف الرابع: وهو هدف استقرار الحسابات الخارجية ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي الخام PIB.

الشكل رقم (1-3):رسم توضيحي للمربع السحري لكالدور



المصدر: محمد راتول، صلاح الدين كروش: مرجع سبق ذكرهُ، ص 92.

نظراً لتعارض هذه الأهداف مع بعضها قدم كالدور سنة 1966م اقتراحاً يعرف بقانون "كالدور-فيردون" حاول من خلاله تمثيل العلاقة بيانياً بين معدل النمو والمعدلات الثلاثة الأخرى وذلك بإعطاء قيم كمية لتلك المعدلات على النحو التالي:

- PIB 5% سنوياً.
- معدل التضخم معدوم 0.00% سنوياً.
- معدل البطالة معدوم أي: 0.00% سنوياً.
- رصيد ميزان المدفوعات كنسبة مئوية من الـــ PIB معدوم أو موجب.

والوصل بين هذه القمم الأربعة يشكل المربع السحري لكالدور، بحيث كلما اتجهت القمم إلى داخل المربع السحري على طول المحاور، أصبح الوضع الاقتصادي أكثر صعوبة.

وينبغي الإشارة هنا إلى أن فعالية السياسة المالية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها يتوقف على عدة عوامل منها:[1]

[1] حربي محمد موسى عريقات:**مبادئ الاقتصاد الكلي**،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة،2006، ص ص 186-187.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها.

2- الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري.

3- وجود جهاز مصرفي فعال حيث أن تنفيذ السياسة المالية يكون عبر الجهاز المصرفي.

4- وجود سوق مالي ونقدي كفؤ.

المطلب الخامس: مزايا وحـــــــــدود السياسة المالية

في مستهل حديثنا عن مزايا السياسة المالية ننوه إلى أن السياسة المالية هي السياســـة التـــي أعيـــد الالتفات إليها وإلى الدور الذي من الممكن أن تلعبه في أوقات الأزمات وذلك عقب الأزمة المالية التي شهدها العالم سنة 2008فدول منظمة التنمية والتعاون الاقتصاديL'OCDE اتبعت سياسات إنعاش لتفادي شدة تأثير الأزمة على اقتصادياتها ومع أنها لم تسلم من الوقوع في الركود سنة 2009، إلا أن معظم هذه الدول عرف معدلات نمو ايجابية ابتدءًا من 2010[1]، وإجمالاً تتميز السياسة المالية باتساع وتنوع مجالات تأثيرهـــا فـــي الدول التي هي في طريق النمو بالذات، لذا يمكن عن طريق السياسة المالية التأثير على:[2]

1- حجم الاستثمار بصورة عامة والاستثمار في السلع الرأسمالية بصورة خاصة وذلك عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي، والإعفاءات أو الامتيازات الضريبية التي تمنح للاستثمارات في مجال معين دون غيره.

2- مدى وفرة وكفاءة المؤسسات الخدمية التي تزود المواطنين بما يحتاجونهُ من خدمات مختلفة وبالتالي فإنها، تلعب دوراً هاماً في تَحديد مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي في الدولة.

3- مدى وفرة فرص العمل للمواطنين، وتأمين حصولهم على حد أدنى للدخل يحقق لهم مستوى معيشة مناسب.

4- التأثير على تنويع مصادر الدخل القومي، بتنويع مجالات استثمار الفوائض المالية المحققـــة وعـــدم الاعتماد على مصدر واحد، كأساس للدخل القومي كما هو الحال في الدول العربية النفطيـــة ومنهـــا الجزائر.

إذن ما ذكرناه آنفاً هو مزايا السياسة المالية، ماذا عن عيوب هذه السياسة أو الصعوبات التي تواجهها:[3]

---

[1] Jérome Creel et autres **:(petit précis de politique budgétaire par tous les temps),Revu de L'OFCE** ,n°116, janvier 2011, p62.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزّام: **المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، ، دار الميسرة، الأردن، الطبعة الأولى ، 2000، ص ص 189-190.

[3] المرجع السابق، ص 190.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- تعدد المراحل والخطوات الحكومية الرسمية اللازمة لاتخاذ القرار وتنفيذه، مما يؤدي إلى الطول النسبي للفترة الزمنية بين التعرف على الإجراء المناسب وإقراره ثم وضعه موضع التنفيذ، وعندما يتحقق ذلك فعلاً ربما يكون قد حصل تغير في الظروف التي اتخذ من أجلها القرار بحيث يصبح غير مناسب في الظروف الجديدة.

2- إجراءات السياسة المالية مرتبطة بسنة مالية كاملة، ومجموعة الإجراءات تكون متكاملة مع بعضها البعض مما قد يتطلب تعديل بعضها أو إعادة النظر في بقية الإجراءات الأخرى المتعلقة بالأبواب الأخرى للموازنة العامة للدولة.

3- من حدود السياسة المالية أيضاً أنهُ في اقتصاد مفتوح على الخارج كل حقن إضافي للأموال في الدورة الاقتصادية من قبل الحكومة سيعمل على تحفيز الشراء من الخارج، وهذا ما يرفع من الواردات ويقلل من أثر مضاعف الإنفاق الحكومي على الإنتاج، وعندما يكون معدل نمو الواردات أكبر من معدل نمو الناتج فإن الاقتصاد سيعاني من اختلال التوازن في الميزان التجاري، والذي معناه أن العملات الأجنبية تخرج بصورة أكبر من دخولها وهو ما يؤدي بدوره إلى انخفاض قيمة العملة. وهذا ما حدث في فرنسا عام 1982 .[1]

في الحقيقة أن هذه الصعوبات قد تمثل قيداً يحول دون توفر المرونة الكافية لتعديل أو تغيير بعض أبواب الموازنة العامة وفقاً لظروف أو معطيات جديدة طارئة.

[1]LA POLITIQUE BUDGETAIRE : a partir du site web **http// :www.letudiant.fr** date de consultation 17/02/2017 à 19H15.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: السياسة المالية والنشاط الاقتصادي

أصبح تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أمراً مسلماً به، وتأكد هذا أكثر بعد الأزمة الماليـــة لســـنة 2008، حيث هرع الجميع إلى الدولة وطالب بتدخلها لإنقاذ الاقتصاد من الانهيار.

المطلب الأول: السياسة المالية في التحليل الاقتصادي

لقد دعى كينز خلال الثلاثينيات من القرن الماضي، في أثناء أزمة الكساد العالمي العظيم إلى تـــدخل الدولة في الحياة الاقتصادية عبر زيادة الإنفاق الحكومي وتخفيض الضرائب أي استخدام السياسة المالية. وقد ظهرت أكثر من محاولة لتفسير نظرية كينز وبرز من بين هذه التفسيرات نموذج هـــانس Alvin Hansen وشاع استخدامهُ منذ الأربعينات إلى اليوم كوسيلة أساسية لا بديل عنها في شرح وتدريس وفهم نظرية كينز حتى أصبح نموذج Hansen ونظرية كينز اسمان لشيء واحد، وفي الخمسينات بدأت محاولة أخرى لتفسير نظرية كينز تحت اسم مدرسة بنسلفانيا أو نموذج وانتروب Sindy Weintraub وجاءت هذه المحاولة نظراً لما طبع هذه الفترة من ركود تضخمي.

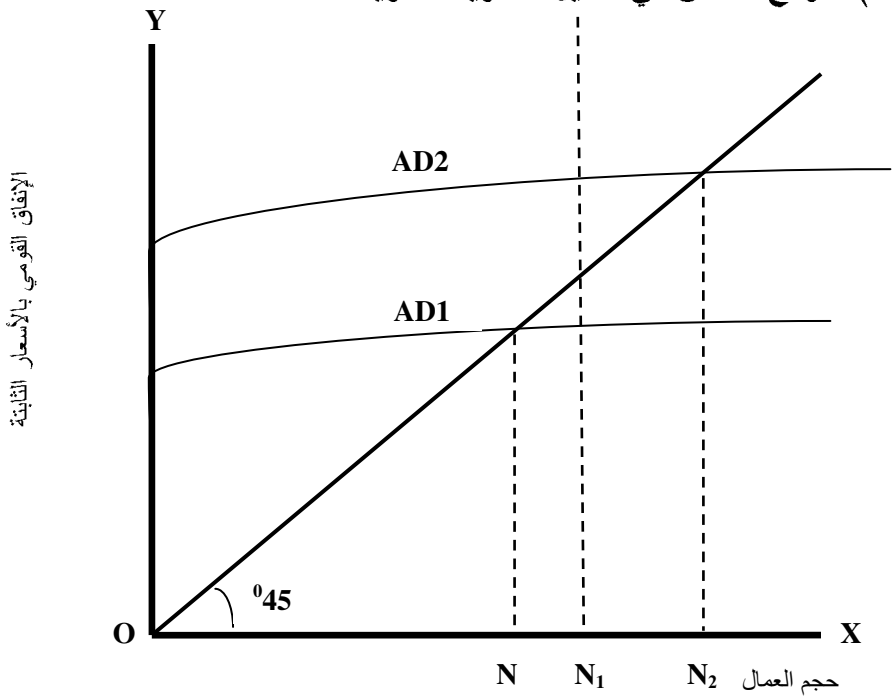
الفرع الأول :نموذج هانسن Hansen

ألقى كينز على الدولة مسؤولية التدخل في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح لها من أسلحة السياســـات الاقتصادية بصفة عامة و السياسات المالية بصفة خاصة، لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعيـــة والسياسية، وكان من الضروري لكي تضطلع الدولة بهذه المسؤولية الجديدة أن تصمم للسياسات المالية أسساً جديدة تتماشى مع هذا المفهوم الجديد، وهذا ما تكفلت به مدرسة هانسنAlvin Hansen في الأربعينات ولقد أفاض هانسن في تحليل نظرية كينز مستخدماً معادلة الدخل القومي ومستعيناً بالرسم البياني التالي[1]:

[1] حامد عبد المجيد دراز: **السياسات المالية**، ، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر،ط1، 2002، ص 31.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم: (1-4) نموذج هانسن في تحليل النظرية الكنزية



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكرهُ، ص 32.

ففي الشكل رقم(1-4) يعبر المحور ox عن وحدات الدخل القومي أو الإنتاج القومي PIB بالأسعار الثابتة، والمحورoy يعبر عن الإنفاق الكلي بالأسعار الثابتة أيضاً. وباستخدام نفس المقياس على المحورين فإن أي نقطة على الخط 45° الذي ينصف الزاوية x o y تمثل نقطة توازن محتملة للاقتصاد القومي،حيث تتحقق عندها صحة المعادلة:

الدخل القومي= الاستهلاك+ الاستثمار+الإنفاق الحكومي+(الصادرات- الواردات)

من ثم فإن الذي يحدد نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هو منحنى الطلب الكلي الذي يتكون من المتغيرات الموجودة على الجانب الأيسر من معادلة الدخل.

ففي الشكل رقم (1-4) نجدAD منحنى الطلب الكلي عبارة عن المجموع الجبري لدالة الاستهلاك (أو العلاقة بين الاستهلاك الحقيقي والدخل القومي الحقيقي) مضافاً إليه رأسياً قيمة الإنفاق الاستثماري(والذي غالباً ما يفترض كمبلغ ثابت من الاستثمارات الحقيقية بغض النظر عن مستوى الدخل الحقيقي) وإنفاق القطاع الحكومي وصافي العمليات الخارجية وبالتالي فإن نقطة التوازن الفعلي للاقتصاد القومي هي النقطة N حيث يتقاطع منحنى الطلب الكلي مع خط 45° محدداً نقطة الطلب الفعال.

فإذا افترضنا أن مستوى التوظف الكامل يتحقق عندما يصبح مستوى الدخل القومي عند النقطة N1 فإن معنى هذا أن توازن الاقتصاد القومي عند النقطة Nهو توازن عند مستوى أقل من مستوى التوظف

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الكامل معبراً بذلك عن ظهور الفجوة الانكماشية، ووجود البطالة الإجبارية نظراً لأن الطلب الفعال عند النقطة N غير كاف لتحقيق التوظف الكامل. أما إذا تقاطع منحنى الطلب AD2 مع خط الـ 45° عند النقطة N2 أي مستوى أعلى من مستوى التوظف الكامل فإن معنى هذا ظهور فجوة تضخمية، نظراً لأن مستوى الطلب الفعال عند النقطة N2 أكبر من المستوى اللازم لتحقيق التوظف الكامل، ولما كان من المتعذر زيادة الإنتاج القومي الحقيقي بعد مستوى التوظف الكامل، فإن مستوى الأسعار لابد وأن يرتفع هنا. وتبدأ الضغوط التضخمية في الظهور.

وبمثل هذا التحليل لنظرية كينز هاجم هانس الأسس الكلاسيكية للسياسة المالية فانتقد مبدأ الحياد المالي وأوضح ضرورة تدخل الدولة عن عمد في النشاط الاقتصادي، واهتم اهتماماً شديداً بدور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي فرفض مبدأ توازن الميزانية رفضاً باتاً ليطلق للدولة الحرية في رسم سياستها المالية.

الفرع الثاني: نموذج واينتروبWeintraub

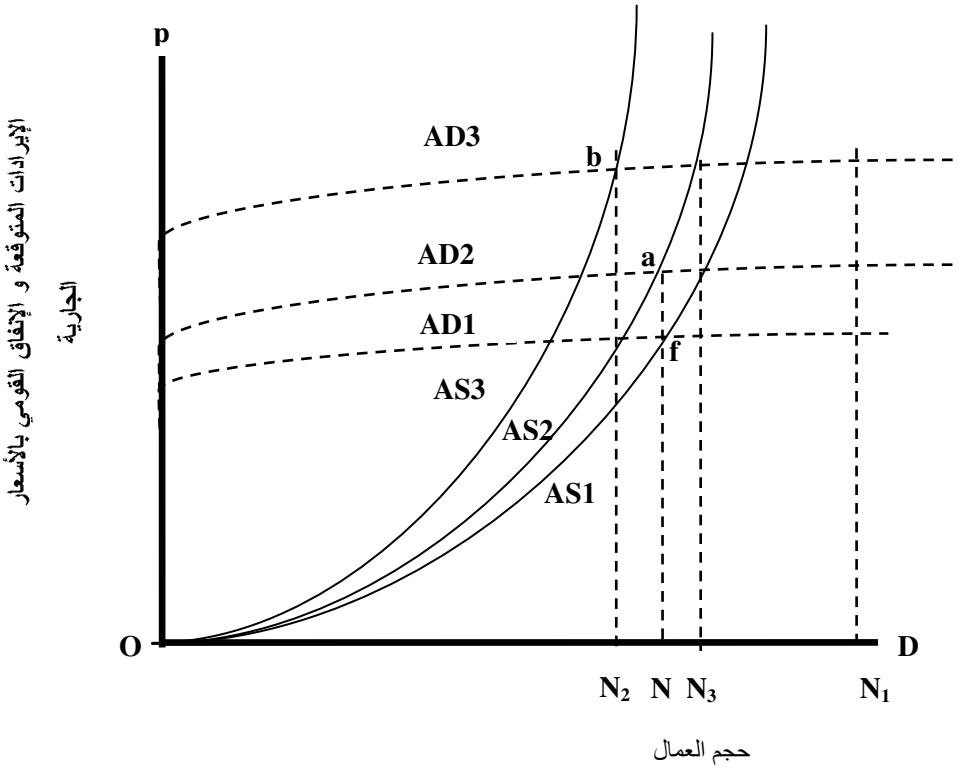
إن النموذج الذي قدمهُ هانسن سرعان ما ظهرت فيه تناقضات ففي الدول المتخلفة كان تطبيق هذا النموذج سبباً في ظهور التضخم وسوء الأوضاع حتى أن الاقتصاديين هذه الدول حكموا بعدم صلاحية النظرية الكنزية للتطبيق في بلدانهم، أما في الدول المتقدمة لاحظ الاقتصاديون ازدياد حجم البطالة الإجبارية منذ أوائل الخمسينات حتى اليوم مع ازدياد مستمر في مستويات الأسعار، فإذا ما حاولنا الوقوف على السياسة المالية التي يمكن صياغتها في مثل هذا الموقف وفقاً لنموذج هانسن، لزدنا الطينة بلة كما يقال، فإذا نحن ذهبنا نعالج التضخم كان ذلك على حساب الرفع من معدلات البطالة وإذا نحن ذهبنا نعالج البطالة كان ذلك على حساب زيادة معدلات التضخم.

لقد تعذر على هذا النوع من التحليل أن يخلص إلى أسس سليمة للسياسات المالية المثلى، ذلك لأن نموذج هانس يتم التحليل فيه بالأسعار الثابتة، حتى نصل إلى مستوى العمالة الكاملة ومن ثم فلا مجال لظهور التضخم قبل مستولى العمالة الكاملة. كذلك فإن نموذج هانس قد أغفل جانب العرض وبالتالي عجز عن تتبع أثر التغير في تكاليف عوامل الإنتاج وخاصة معدلات الأجور النقدية. أو تغير الفن الإنتاجي أو تغير درجة المنافسة. ومن السهل أن نلاحظ أن نموذج هانسن بإغفاله جانب العرض قد حول نظرية كينز إلى مقلوب قانون ساي حيث كل طلب يخلق عرضهٌ. إن الخطوة الأولى لتطوير أسس السياسات المالية في الفكر

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المعاصر هي فهم صادق للمتغيرات والمحددات الحقيقية للنشاط الاقتصادي، وهذا ما تكفل به نموذج واينتروب كما يلي[1]:

الشكل رقم (1-5): النموذج الأول لواينتروب في تحليل نظرية كينز



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكرهُ،ص 50.

بتجميع منحنيات العرض لكافة الصناعات والقطاعات الإنتاجية الخاصة والعامة وتعديلها لتتناسب مع المتغيرات الموضحة على المحورين الأفقي والرأسي، هكذا يصبح منحنى العرض الكلي معبراً عن العلاقة بين عدد العمال(مستوى التوظف) التي ترغب القطاعات الإنتاجية في استخدامها عند كل مستوى من الإيرادات الكلية المتوقعة.

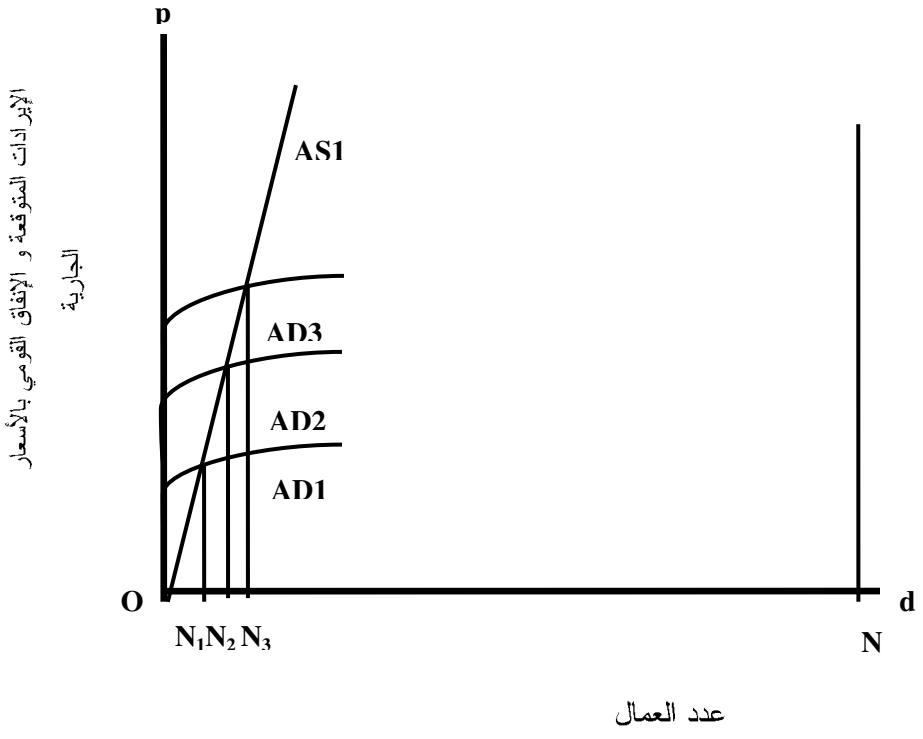
في الشكل (1-5) إذا ما افترضنا أن مستوى التوظف الكامل عند النقطة N1 فإن معنى هذا أن التوازن عند النقطة N هو توازن عند مستوى أقل من التوظف الكامل معبراً بذلك عن وجود بطالة إجبارية ولكن هذا التوازن لا يعني عدم وجود تضخم وهذه إحدى مزايا الهامة لنموذج واينتروب، فهو يكشف عن احتمال حدوث التضخم قبل مستوى التوظف الكامل بل واحتمال ازدياد حدة التضخم مع استمرار البطالة الإجبارية جنباً إلى جنب. وبالتالي فإن استخدام سياسة مالية خاطئة -على طريقة نموذج هانسن- سيؤدي إلى أضرار جسيمة بالاقتصاد القومي.

[1] حامد عبد المجيد دراز: مرجع سبق ذكرهُ، ص ص 50-53.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ففي الشكل (1-5) يتقاطع منحنى الطلب الكلي AS1 عند النقطة N حيث يتوازن الاقتصاد عند مستوى أقل من مستوى التوظف الكامل، فإذا افترضنا أن أحد عناصر الإنتاج قد ارتفعت أسعارهُ (بفعل قوى السوق العالمي مثلاً) أو أن معدل الأجر النقدي قد ارتفع بأزيد من الارتفاع في معدلات الإنتاجية الحدية(إما نتيجة لضغط النقابات العمالية في الدول المتقدمة، أو بقرار حكومي لتحقيق هدف اجتماعي (في الدول السائرة في طريق النمو) فإن منحنى العرض الكلي سوف يرتفع إلى أعلى متخذاً الوضع AS2. ولكن هذا الارتفاع في دخول العمال سوف يؤدي إلى ارتفاع منحنى الطلب الكلي متخذاً الوضع AD2 وهنا نلاحظ أن نقطة التوازن الجديدة قد وقعت عند نفس مستوى التوظف السابقN ولكن مع ارتفاع مستويات الأسعار بل إن نقطة التوازن قد تقع عند مستوى أقل من مستوى التوظف السابق، وهذا ما يوضحهُ دائماً الشكل(1-5) عندما يتقاطع الطلب الكلي AD3 مع منحنى العرض الكلي AS3 عند النقطة N2 وهذه حالة من حالات الكساد التضخمي. ما نلاحظه أن النموذج الموضح في الشكل(1-5) ينطبق على اقتصاد دولة متقدمة.

الشكل رقم (1-6): النموذج الثاني لواينتروب في تحليل نظرية كينز



المصدر: حامد عبد المجيد دراز، مرجع سبق ذكرهّ، ص 52.

الشكل رقم (1-6) يمثل منحنى العرض الكلي والطلب الكلي لدولة سائرة في طريق النمو، وكما هو معلوم عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في هذه الدول سوف ينعكس على منحنى العرض الكلي ليتخذ الشكل

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الموضح أعلاه. ففي الشكل(1-6) يتقاطع منحنى الطلب الكلي AD1 مع منحنى العرض الكلي AS1 عند النقطة N1، حيث يتوازن الاقتصاد الكلي عند نقطة أقل بكثير من مستوى التشغيل الكامل N ، فإذا افترضنا أن الحكومة هنا قررت زيادة الطلب الكلي على أساس أن هذه السياسة – وفقاً لنموذج هانسن- ستؤدي إلى توازن الاقتصاد عند مستوى قريب من مستوى التوظف الكامل وبالتالي يحقق الاقتصاد قدراً من النمو، لكننا نجد أن منحنى الطلب الكلي سوف ينتقل إلى AD2 متقاطعاً مع منحنى العرض الكلي في النقطة N2في السنة الأولى من الخطة ، وإلى AD3متقاطعاً مع منحنى العرض الكلي في النقطة N3 في نهاية السنة الثانية من الخطة وهكذا.

وهكذا يتضح لنا أن المكاسب التي عادت على الاقتصاد الوطني لهذه الدولة من رفع منحنى الطلب الكلي وزيادة التوظف من N1 إلى N2 إلى N3 أقل بكثير من الضرر الذي وقع من ارتفاع الأسعار.

المطلب الثاني: السياسة المالية في اقتصاديات الدول المتقدمة والسائرة في طريق النمو

لقد شهدت فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية الاهتمام المتزايد بمشكلات التطور الاقتصادي في الدول المتخلفة، خاصة تلك التي تحصلت على الاستقلال بعد احتلال نهب مواردها ودمر اقتصادها. وارتكز هذا الاهتمام على التحليل الكنزي، والسؤال المطروح هنا هل يمكن للسياسة المالية كما تبلورت في هدي أفكار النظرية العامة أن تحل مشكلات الدول المتخلفة؟

الفرع الأول: السياسة المالية في الدول المتقدمة

هي دول ذات مجتمعات استكملت أسباب نموها الاقتصادي، ويكون الشغل الشاغل للسياسة المالية فيها هو العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسماح لموازنة الدولة بالتقلب تبعاً لأوجه الدورة المختلفة[1]. إذن للسياسة المالية في الدول المتقدمة والتي هي دول رأسمالية دوراً مهما في إطار السياسة الاقتصادية العامة حيث تلعب دوراً فاعلا إلى جانب أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى فيها وبالضبط ما يتصل باستخدام السياسة النقدية، بحكم أن أدوات السياسة النقدية في هذه الدول لها فعالية كبيرة وهذا أيضاً بحكم تطور النظام المصرفي والنقدي في هذه الدول وتزايد درجة استخدام النقود، وكذلك تطور الأسواق النقدية والمالية وتعدد وتنوع الجهات التي تسهم في العرض والطلب في هذه الأسواق وضخامة ما تجريه من

[1] خبابة عبد الله: **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، ،الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، بدون طبعة، 2009،ص 30.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

تعاملات في هذه الأسواق، الأمر الذي يعطي فاعلية أكبر للسياسة النقدية لذلك نجد هذه الدول تعتمد على السياسة النقدية بدرجة أكبر من السياسة المالية.

ورغم ما سبق يبقى للسياسة المالية دورها الهام والأساسي في اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بجانب الدور الهام والأساسي للسياسة النقدية، باعتبارهما من أهم السياسات الاقتصادية، وفيما يلي نشير إلى أهم أهداف السياسة المالية في الدول الرأسمالية المتقدمة[1]:

1- تحقيق الاستخدام الكامل.

2- ضمان تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أي استبعاد حصول حالات تضخم أو كساد.

الفرع الثاني: السياسة المالية في الدول السائرة في طريق النمو

إن أهمية السياسة المالية في هذه الدول يمكن إبرازها عبر عنصر الإنفاق الحكومي في دالة الطلب الكلي، والذي يعتبر العنصر الأكثر أهمية وفاعلية في خلق ما يسمى بالدفعة القوية في النشاط الاقتصادي ويعود ذلك إلى الأسباب التالية[2]:

1- ضعف الإنفاق الاستهلاكي بسبب انخفاض الدخول في هذه الدول.

2- ضآلة الإنفاق الاستثماري الخاص في هذه الدول، نتيجة للمشاكل التي تواجهه وتعيق حركته ونموهُ تلك المشاكل تتمثل في:

- عدم توفر البيئة الملائمة لهذا النوع من الاستثمار وخاصة فيما يتعلق بعدم استقرار الأوضاع السياسية و الاقتصادية.
- ضيق الأسواق المحلية الذي لا يشجع المستثمر الخاص على زيادة استثماراته واعتماد التكنولوجيا الحديثة في مجالات الزراعة والصناعة، بل الملاحظ أن أغلب الاستثمارات توجه إلى نشاطات هامشية سريعة العائد كالنشاطات العقارية والمضاربات في أسواق الأوراق المالية...إلخ.
- ضعف الإنفاق الاستهلاكي هو عامل أيضاً غير مشجع على زيادة الاستثمارات الخاصة، فالمعروف من مضاعف الاستثمار أن زيادة الإنفاق الاستثماري تعتمد على زيادة الطلب الاستهلاكي.
- ارتفاع نسبة أو درجة المخاطرة أو عدم اليقين للمستقبل.

---

[1] فليح حسن خلف: **المالية العامة**، ،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى ،2008، ص 341.

[2] محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي: **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار الميسرة، الأردن، الطبعة الأولى ، 2007، ص ص 132-133.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

ومما سبق نستنتج أن استهداف النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في هذه الدول لا يكون إلا عن طريق تدخل الدولة واستخدامها للسياسة المالية.

ولكن هناك مشكلات للسياسة المالية في الدول المتخلفة وتلك السائرة في طريق النمو يمكننا إجمالها في النقاط التالية[1]:

1- عدم توفر جهاز مالي كفؤ يستطيع أن يقدر النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة، بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول، وهذه المشكلة تكمن في:

- عدم الالتزام بالأمانة بالنسبة للقائمين على أمور المال العام فنجد التلاعب والتزوير والاختلاس في جباية المال وإنفاقه.
- غياب حس الانتماء للوطن، مما يشجع على التسيب في العمل والإهمال في تطبيق السياسات المالية.

2- الخلط بين التنظيم السياسي المالي والتطبيق للسياسات المالية، فكثيراً من الدول النامية تتحدث عن تطبيق الموازنة الصفرية مثلاً وهي لم تطبق بشكل جيد الموازنة التقليدية، ويظهر هذا في:

- إتباع نظام محاسبي قديم و غير متطور.
- عدم استخدام الأساليب المتطورة في التحليل والقياس.
- عدم الالتزام بالقوانين المالية، وإدخال الأمور الشخصية في تطبيق السياسات المالية.

3- البيروقراطية في عمليات الإنفاق والحصول على المال.

4- خضوع الإعداد للموازنة وإقرارها إلى اعتبارات شخصية وليس إلى اعتبارات موضوعية علمية، مما يؤثر على تقدير الإيرادات والنفقات.

المطلب الثالث: السياسة المالية ومواجهة عجز الموازنة العامة

كثيراً ما تلجأ الدول في الوقت الراهن إلى إتباع سياسة التمويل بالعجز كسياسة مالية عامة تستهدف الإسهام في تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة التي تم ذكرها في المبحث الأول والتي من أهمها تحقيق التوظف الكامل، والحث على النمو الاقتصادي في إطار من الاستقرار. ويعني العجز أنَّ الإنفاق العام يتجاوز الإيرادات العامة، ويتم قياس ذلك استناداً لمؤشر شائع وهو مؤشر عجز الموازنة العامة إلى الناتج الداخلي الخام، ويتم تغطية عجز الموازنة كما يلي[2]:

[1] طارق الحاج: **المالية العامة**، ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2009، ص 213.
[2] عبد القادر خليل: مرجع سبق ذكرُه، 192.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أ- الإصدار التضخمي: يعتبر أرخص الوسائل المستخدمة في السياسة المالية، ويطبق في الدول التي تعرف بضعف مرونة الإيرادات العامة والنفقات العامة، وأيضا بضعف استقلالية البنك المركزي فيها. ونشير هنا إلى أن الدول أخذت تبتعد عن هذه الوسيلة خاصة تلك التي دخلت في تطبيق برامج التثبيت والتعديل الهيكلي.

ب- إصدار أذونات الخزينة: طرح أذون خزانة في السوق المالي أو عن طريق البنك المركزي للجمهور وتتميز هذه الأداة بأنها تمويل للعجز من مصادر حقيقية، تمتص السيولة في الاقتصاد الوطني وترفع من الدين العام الداخلي وأعبائه. ويتوقف نجاح هذه الوسيلة على استقرار نسبة هذا الدين إلى الناتج الداخلي الخام، وذلك حتى يتحقق ما يسمى "مثانة السياسة المالية" أو قوة السياسة المالية، ويتطلب استقرار نسبة الدين العام إلى الناتج الداخلي الخام أن تكون:

$$\frac{\text{نسبة عجز الموازنة}}{\text{الناتج الداخلي الخام } PIB} = \frac{\text{نسبة الدين العام}}{\text{الناتج الداخلي الخام PIB}\times\text{معدل نمو الناتج الداخلي الخام بالأسعار الجارية}}$$

كما أنهُ ينبغي الإشارة أن زيادة الإنفاق الحكومي الممول عن طريق الاقتراض من البنك المركزي يؤدي إلى زيادة الإنفاق الكلي(الطلب الكلي)، فيتأثر حجم الإنتاج ومستوى الأسعار ومستوى التوظف، أما إذا تم تمويل هذه الزيادة في الإنفاق عن طريق الاقتراض من الجمهور فإن أثر هذه الزيادة سيكون محدوداً للغاية، لأنه تمت زيادة الإنفاق الحكومي على حساب انخفاض الإنفاق الكلي للقطاع الخاص[1]. وتجدر الإشارة إلى أن الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز تختلف في اقتصاد متقدم عنها في اقتصاد سائر في طريق النمو:

الفرع الأول: آثار التمويل بالعجز على الدول المتقدمة

تتوقف آثار التمويل بالعجز في الاقتصاديات المتقدمة على درجة مرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان الجهاز الإنتاجي في حالة تشغيل كامل فإنها ليست في حاجة إلى الالتجاء إلى التمويل بالعجز وذلك لأكثر من سبب[2]:

- فهي أولاً في حالة تشغيل كامل، لذا فإن ارتفاع الطلب الفعلي ينصرف بصفة أساسية ونظراً لعدم مرونة العرض الكلي، إلى المستوى العام للأسعار لا إلى التشغيل، ويترجم ذلك بالتضخم.
- وثانياً تمتعها بمدخرات كبيرة تزيد عن فرص الاستثمار القائمة بها، وعلى ذلك فإن أي زيادة في كمية النقود تترجم عن نفسها في شكل زيادة في المستوى العام للأسعار، أما إذا كان الجهاز الإنتاجي مرناً وهذه حالة نقص التشغيل في الدول المتقدمة فإن الإصدار الجديد أو زيادة الائتمان المصرفي

[1] حسام علي داوود: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن،ط5 ، 2016، ص 341.

[2] إبراهيم متولي حسن المغربي: **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز**، ،دار المناهج للطباعة والنشر والتوزيع،الأردن،ط1، 2009، ص ص 289-290.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

سيعمل على شيوع الأرباح وزيادة الإنتاج، ولا يؤدي إلى زيادة يعتد بها في الأسعار وبذلك لا يكون تضخماً.

الفرع الثاني: آثار التمويل بالعجز على الدول السائرة في طريق النمو

هذه الدول ينقصها الجهاز الإنتاجي المتقدم، ولذلك فإن مشكلتها ليست مشكلة انخفاض الطلب الفعلي بقدر ما ينقصها إقامة جهاز إنتاجي يكفي لتشغيل الموارد الإنتاجية المتاحة ويكفل رفع مستوى معيشة السكان. فاللجوء إلى التمويل بالعجز في هذه الدول وهي تعاني من نقص في الإنتاج معناه زيادة الإنفاق العام، مما يترتب عليه دخول نقدية جديدة تشكل زيادة في الحجم الكلي للطلب على السلع والخدمات في وقت يكون فيه الجهاز الإنتاجي غير مرن ولا يستجيب للزيادة في عرض السلع والخدمات، حتى يلبي الحجم الزائد في الطلب الكلي. وعلى هذا يمكن القول بأن التمويل بالعجز في الدول السائرة في طريق النمو يكون في أغلب الأحيان تضخمياً لاعتبارات تتعلق بالهيكل الاقتصادي لهذه الدول كما رأينا، ويلاحظ أن الكتاب يقررون أن التمويل بالعجز في هذه الدول يمكن أن يعتمد ولكن يفرق في هذا الصدد بين مرحلتين[1]:

- المرحلة الأولى: في بداية عملية التنمية، حيث يكون الجهاز الإنتاجي قليل المرونة لعدم توافر كل الموارد اللازمة، في هذه الحالة تتطلب التنمية الاعتماد على ادخار حقيقي من داخل الاقتصاد الوطني يكملهُ ادخار حقيقي من الخارج أيضاً، ولا يمكن للإصدار الجديد أن يحقق ذلك لأن أثرهُ في هذه الحالة –أي حالة انعدام مرونة الجهاز الإنتاجي– ينصرف إلى الأسعار لا إلى الإنتاج وعلى ذلك فاللجوء إلى التمويل بالعجز لهُ خطورته لأنه يؤدي إلى التضخم.
- المرحلة الثانية: مرحلة ما بعد التنمية، وفيها يكون الجهاز الإنتاجي قد حقق درجة من المرونة عن طريق استيراد الموارد عن طريق القدر الذي تم من التنمية الاقتصادية، وفي هذه الحالة يمكن إلى حد ما اللجوء إلى الإصدار الجديد لأن أثرهُ سيصرف في الجزء الأكبر منهُ إلى زيادة الإنتاج نظراً للقدر من المرونة الذي تحقق للجهاز الإنتاجي، ويشترط في هذه الحالة توافر موارد معطلة في الداخل حتى إذا وصلت الدولة السائرة في طريق النمو إلى تشغيل كل مواردها وجب عليها وقف الاعتماد على هذا الإصدار في التمويل.

[1] المرجع السابق،ص291.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الرابع: توقيت السياسة المالية

يتطلب استخدام السياسة المالية الكثير من الحرص لأن نتائج أدوات هذه السياسة ليست بالبساطة التي تبدو للبعض، فلا بد أن تتم في الوقت المناسب وإلا انتفى الهدف منها، بل تؤدي إلى تفاقم المشاكل بدلاً من حلها وترجع أهمية الزمن بالنسبة للسياسة المالية إلى عاملين، هما[1]:

1- ضرورة رصد ظاهرة التغير في النشاط الاقتصادي للتأكد من حدوث تلك الظاهرة: لأن القرارات الحكومية الخاصة باستخدام الأدوات المالية تتخذ من واقع بيانات حدثت في تاريخ سابق لا عن بيانات تعكس الواقع الجاري، ثم تأتي بعد ذلك عملية تفسير هذه البيانات خاصة فيما يتعلق بطبيعة التغيرات هل هي تغيرات مؤقتة ؟ أم أنها تغيرات لها صفة الاستمرار والدوام؟ كذلك هناك وقت يمر حتى يتم اتخاذ الأداة المناسبة، وهذه الفترة بين رصد التغيرات واتخاذ القرارات تعرف بفترة اتخاذ القرار.

2- هناك فترة أخرى تمر بين اتخاذ القرار باستخدام الأدوات المالية وظهور آثار هذه الأدوات: فاتخاذ قرار باستخدام الإنفاق الكلي يستلزم بعض الوقت للتعرف على اتجاه أوجه الإنفاق، فهل يتجه التغير في الإنفاق إلى بناء مرافق عامة؟ أم الاتجاه إلى رفع الإعانات الحكومية؟ فإذا ما تقرر توجيه الإنفاق نحو بناء مرافق عامة كالطرق مثلاً فإن تنفيذ هذا القرار يتطلب بعض الوقت لإعداد التشريعات اللازمة وموافقة مجلس الأمة ثم الإعلان عن مناقصات بشأنها وتوقيع العقود لمنفذيها...إلخ وتعرف هذه الفترة الزمنية بفترة التنفيذ.

يتضح مما سبق أن إغفال عنصر الزمن عند استخدام الأدوات المالية، قد يؤدي إلى دعم وتعزيز قوى الانحراف في الإنفاق الكلي بدلاً من تقويمها.

[1] حسام داود علي: **مرجع سبق ذكره**، ص ص 348-349.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل نخلص إلى القول، بأن السياسة المالية هي أداة مهمة في يد الحكومة للتدخل في الحياة الاقتصادية بغية تحقيق غاية التوازن والاستقرار الاقتصاديين، وأن هذه السياسة لن تحقق أهدافها إلا إذا تم استخدام النماذج العلمية السليمة لتحليل النشاط الاقتصادي بدقة، وتشخيص المتغيرات الرئيسة التي لها علاقة مباشرة أو المتسببة في ظهور المشكلة الاقتصادية، تم تصميم السياسة المالية التي يمكنها إحداث الآثار الاقتصادية المرغوبة على هذه المتغيرات دون غيرها، وهذا ما على الدول المتخلفة والسائرة في طريق النمو إتباعه لأجل تحقيق النهوض باقتصادياتها وتحقيقها للنمو الاقتصادي ومضيها بعد ذلك على طريق التنمية الاقتصادية.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثاني

واقع السياسة المالية في الجزائر

تمهيدالفصل:

ورثت الجزائر عقب استقلالها سنة 1962اقتصادا منهارا بفعل النهب والاستغلال،وسعت الجزائر منذ ذلك الوقت إلى هدف تنمية اقتصادها.إن ما طبقته الجزائر من مخططات تنموية من 1967إلى غاية منتصف الثمانينات كان بالتأكيد عبارة عن سياسة مالية بصبغة اشتراكية، وقد اختارت الجزائر في البداية نموذج التنمية الشائع خلال الستينات وهو نموذج الصناعات المصنعة، على اعتبار أنها تؤدي إلى النهوض بكافة القطاعات الأخرى وفي الثمانينات تم العدول عن هذا النهج إذْ عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى بعض المشاريع الضخمة وتغيير هيكل الاستثمارات على حساب القطاع الصناعي ولصالح قطاع الخدمات كالمستشفيات والمنشآت القاعدية وبرامج السكن إلى غير ذلك. كان هذا النهج الجديد أكثر نجاحاً لكن أزمة 1986 كشفت عن هشاشة الاقتصاد الجزائري المعتمد بالأساس على المحروقات، فأسرعت الجزائر في خطوات الإصلاح الاقتصادي، غير أن تدهور الوضع السياسي والأمني وغياب الاستقرار الحكومي أدى إلى فشل الإصلاح الذاتي فلجأت الجزائر إلى المؤسسات الدولية في التسعينات حيث أنهت الاصطلاحات ببرنامج التعديل الهيكلي سنة 1998 . في الثلاثي الأخير من سنة 1999، عرفت أسعار البترول تحسناً مما أضفى على هذه المرحلة نوعاً من الراحة المالية، استغلت في تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي التي استمرت من 2001 إلى غاية 2014 وهذه المرة بصبغة كنزية .

في هذا الفصل سنتطرق إلى السياسة المالية التي اتبعتها الجزائر منذ الاستقلال وإلى غاية 2015عبر السرد التاريخي للمخططات التنموية وبالتركيز على جانب السياسة المالية فيها، وذلك عبر مبحثين كما يلي:

- المبحث الأول: السياسة المالية في الجزائر في ظل الاقتصاد الموجه 1962-1988
- المبحث الثاني: السياسة المالية في الجزائر في ظل اقتصاد السوق 1989- 2015

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: السياسة المالية في ظل الاقتصاد الموجه من 1962 إلى 1988

في هذا المبحث سنتطرق إلى مكونات الميزانية العامة في الجزائر، بالإضافة إلى التطرق إلى المخططات التنموية التي نفذت في هذه الفترة وذلك بالتركيز على جانب السياسة المالية فيها.

المطلب الأول: الميزانية العامة في الجزائر

تأسست أول وزارة للمالية تابعة لأول حكومة مستقلة في 27سبتمبر1962 عن طريق المرسوم 62-11 الصادر في العدد الأول للجريدة الرسمية[1]،أقرت في ديسمبر 1962 أول ميزانية للجزائر المستقلة واتسمت بجانب المحافظة على سير جهاز الدولة وتجسيد وجودها، خصوصاً على الصعيد المالي والتنظيمي نظراً لغياب التخطيط وضعف الإمكانيات المالية.

- وقد تم تصنيف النفقات العامة في الجزائر إلى:[2]

أ- نفقات تسيير تعمل هذه النفقات على تسيير وإدارة الأنشطة العادية للدولة، وقد قسمتها المادة 24 من قانون 84-17 إلى أربعة أبواب:

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوبة من الإيرادات.
- مخصصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ب-نفقات التجهيز ذات الطابع الاستثماري تستهدف زيادة الناتج الوطني الإجمالي PIB وقسمتها المادة 35 من قانون المالية لعام 1984 إلى ثلاثة أبواب:

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى برأسمال.

- لقد قسم المشرع الجزائري الإيرادات العامة حسب المادة 11من قانون 84-17 كما يلي[3]:

[1] وزارة المالية: **خمسون سنة من الانجاز**، 2012 نقلاً عن الموقع WWW.mf.gov.dz تاريخ الزيارة 2017/03/19.
[2] عبد المجيد قدي: مرجع سبق ذكرهُ، ص 180-181.
[3] بهاء الدين طويل:**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، رسالة دكتوراه،تخصص اقتصاد مالي ، جامعة باتنة، 2016، ص 162-163.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- الإيرادات الإجبارية (الجبائية): وتشمل الضرائب المباشرة، حقوق التسجيل والطابع، الضرائب غير المباشرة،الضرائب على رقم الأعمال، الحقوق الجمركية، الجباية البترولية، الغرامات.
- الإيرادات الاختيارية: وتشمل مداخيل أملاك الدولة المتمثلة في مداخيل التصفية ومداخيل الاستغلال التكاليف المدفوعة مقابل الخدمات المقدمة من طرف الدولة، أموال المساهمات والهدايا والهبات.

يعتبر القانون رقم 17/84 الصادر في 1984/07/07 المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية المرجع الأساسي والوحيد في المجال المالي، وقد تضمن الكثير من المبادئ والأحكام كتحديد مفهوم الميزانية العامة وقانون المالية ومضمونه، على الرغم من ذلك سجلت عليه ثغرات قانونية كإغفال تحديد المراحل التي تمر بها الميزانية، والإجراءات الواجب إتباعها من قبل السلطات المختصة كما أنهُ صدر في ظل الاقتصاد الموجه، وأصبح لا يواكب التطورات والتغيرات التي حدثت في شتى الميادين خاصة بعد الانتقال إلى اقتصاد السوق وانتهاج سياسة التفتح، رغم أنهُ أدخلت عليه بغض التغييرات الطفيفة في بعض النصوص القانونية.

إن السلطة التنفيذية هي المختصة والمخول لها قانوناً القيام بعملية تحضير مشروع قانون المالية والبرلمان يتدخل بدوره بآليات قانونية ومن خلال لجنة المالية والميزانية التي تقوم بدور هام في العملية وذلك بدراسة المشروع وإدخال التعديلات عليه ثم التصويت والمصادقة ثم ممارسة مهامه الرقابية من خلال الوسائل الممنوحة لهُ دستوريًا خاصة منها قانون ضبط الميزانية، الذي يعدُ الوسيلة والآلية الفعالة والأساسية التي يملكها البرلمان لمراقبة نشاط وتصرفات الحكومة وضبطها.[1]

المطلب الأول: السياسة المالية في الستينات

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة انتقالية خاصة وصعبة،عرفت عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية، ويمكننا تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- المرحلة من 1962 إلى 1966

التأكيد على النهج الاشتراكي ابتدءا من ميثاق طرابلس للحكومة المؤقتة في جوان 1962 وميثاق الجزائر سنة 1964 وبعد ذلك ميثاق 1976. وتعتبر هذه المرحلة مرحلة تمهيدية لتطبيق نظام التخطيطكأداة عمل مناسبة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية لذلك بدأت الجزائر بتوفير شروط البدء بتطبيق التخطيط وأهمها التحكم في القوى الاقتصادية للبلاد(وسائل

[1] زيوش رحمة:**الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، غير منشورة، جامعة تيزي وزو ، 2011، ص 8.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الإنتاج والتمويل)، وقد نجحت الجزائر في هذا السعي وذلك عن طريق تأميم أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966، البنوك وشركات التأمين 1966، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بتنظيمات داخلية.[1]

لقد تم تنفيذ بعض الاستثمارات خلال هذه الفترة محاولة لإطلاق عملية التنمية كما يظهر من خلال الأرقام:[2]

- 129 مليون دولار أمريكي سنة 1963.
- 200 مليون دولار أمريكي سنة 1964.
- 165 مليون دولار أمريكي سنة 1965.
- 290 مليون دولار أمريكي سنة 1966.

جاءت هذه الاستثمارات متقلبة من سنة لأخرى بين الارتفاع والانخفاض، لسبب بسيط هو الاعتماد الكبير على التمويل الخارجي وضعف التحكم في مصادر التمويل الداخلي.

- المرحلة من 1967 إلى 1969:

تعد سنة 1967 المرحلة الحقيقية لدخول الجزائر في التنمية بمفهومها العلمي، وتجسدت في اندماج القرار السياسي بالقرار الاقتصادي. فالدولة هنا تسلمت زمام الأمور وشرعت في تحريك الحياة الاقتصادية للبلاد اعتماداً على أسلوب التخطيط كأداة لتوجيه التنمية وتنظيمها.[3]

الفرع الأول: السياسة المالية من جانب الإيرادات

لقد أدى رحيل المستوطنين الأوروبيين من الجزائر غداة الاستقلال إلى انخفاض مهم في النشاط الاقتصادي وهذا أدى بدوره إلى انخفاض الإيرادات الجبائية، مما دفع بالسلطات المالية آنذاك إلى البحث عن موارد إضافية لإثراء خزينة الدولة، وذلك بفرض إجراءات مالية جديدة تمثلت خاصة في الرفع من التعريفة الجمركية والاعتماد على الضريبة المفروضة على الرواتب و الأجور(ITS)، مع تغريم الرواتب المرتفعة

[1] مسعود درواسي:**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 341.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول:**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزء 1،الجزائر، 1999، ص 71.

[3] المرجع السابق، ص 72.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

(THS) إذْ بلغت نسبة هذه الضرائب حوالي 20%في المتوسط من إيرادات الدولة خلال الفترة 1963-1969 أما نسبة حاصل الجمارك خلال نفس الفترة، فقد بلغتْ حوالي8% في المتوسط من مجموع الإيرادات. ولتعزيز خزينة الدولة دائمًا قامت السلطات أيضًا بفرض ضريبة إجمالية وحيدة على الإنتاج TUGP مع الرفع من نسب الضرائب غير المباشرة على المواد الكمالية، أين بلغت هذه الأخيرة 22%في المتوسط من إجمالي الإيرادات في حين انتقل مستوى الجباية البترولية من 11.9% إلى 27.9% سنة 1969 أما إذا تحدثنا بلغة الضغط الضريبي(نسبة الاقتطاعات الجبائية إلى الناتج المحلي الخام)، فنجد هذه النسبة انتقلت من 19% سنة 1963 إلى 26% سنة 1969.[1]

الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات

اتسمت هذه المرحلة بإرادة الدولة في القضاء على التبعية للاقتصاد الفرنسي، ولكن لعدم توفر القدرة والقوة الاقتصادية لقطاع الدولة فإنهُ كان من غير الممكن الشروع في بناء نظام مركزي قوي، وهذا ما نلاحظهُ من خلال ثبات نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي (الخام) عند حدود 20% إلى 25% بحيث وجه معظم هذا الإنفاق إلى نفقات التسيير بنسبة فاقت 80% من مجموع الإنفاق العام، بينما عرفت نفقات التجهيز نسبة محتشمة تراوحت ما بين 15 إلى 25% من مجموع هذا الإنفاق. ويمكن إرجاع ذلك إلى نمط التسيير المنتهج في هذه الفترة وهو نمط التسيير الذاتي، الذي تم تطبيقهُ في الميدان الفلاحي نظرًا لسيطرة هذا القطاع على الاقتصاد الجزائري آنذاك، أين كان يساهم بنسبة 16.4% في الناتج القومي كذلك ضعف القطاع الصناعي بعد رحيل الأطر الفرنسية وقلة الموارد المالية، الوضع الذي حال دون التدخل الكبير للدولة في الاقتصاد مما أدى إلى تحقيق معدلات نمو محتشمة بلغت -4.8% سنة 1966، أما نسبة البطالة فقد بلغت في نفس هذه السنة حوالي 32.9% .[2]

لقد نفذ أول مخطط تنموي في الجزائر بين سنوات 1967 و1969 وهو المخطط الثلاثي الأول وكانت اعتماداته المالية كمايلي:

[1] إبراهيم شيبي وآخرون: **أثر صدمات السياسة المالية على الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة تطبيقية**، منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم536، 2010، ص 2. نقلا عن موقع https:/erf.org.eg تاريخ الزيارة 2017/03/01.

[2] المرجع السابق ص 2.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (2-1): استثمارات المخطط الثلاثي الأول 1967-1969 (الوحدة مليار دينار)

قطاعات الأنشطة	المخطط الثلاثي الأول 67-69
المبلغ الإجمالي: الذي يضم	11
الصناعة ويشمل المحروقات	%53.3
الفلاحة ويشمل الري	%0.5
القطاعات الأخرى	%26

المصدر:صالح مفتاح: **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التطبيقية، المركز الجامعي بشار،2004 ، ص 3.

المطلب الثالث: السياسة المالية في السبعينات

تمثلت السياسة المالية للجزائر خلال هذه الفترة في إدخال بعض الإصلاحات الماليةوفي تنفيذ المخططات التنموية، المخطط الرباعي الأول والثاني، إضافة إلى المخطط التكميلي.

الفرع الأول: السياسة المالية من جانب الإيرادات

يمكننا استعراضها كالآتي:

- بالنسبة للسياسة الضريبية، فقد اعتمدتْ بشكل كبير على الجباية البترولية التي انتقلت من 24.7 %سنة 1970 إلى ما يزيد عن 60% سنة 1974 نظرًا لارتفاع أسعار النفط خلالها، في حين عرفت الجباية العادية نوعًا من الانخفاض.[1]
- تدعيم نظام تخطيط الاستثمارات بواسطة نظام التخطيط المالي وجعله أداة لتحقيق أهداف المخططات. تقليص دور الخزينة في تمويل الاستثمارات المخططة وتكفل البنوك التجارية بتمويل جزء من تراكم رأس المال المنتج، تفعيل دور القطاع المصرفي في تمويل الاستثمارات المنتجة وضع حد للمؤسساتالعمومية التي تقوم باستثمارات غير منصوص عليها في المخطط بالاعتماد على مواردها الخاصةأو على القروض المصرفية.[2]
- كذلك لجأت الجزائر خلال هذه الفترة إلى الاستدانة الخارجية لمواجهة نفقات التنمية المتزايدة:

[1] ابراهيم شيبي وآخرون: مرجع سبق ذكرهُ، ص 2.

[2] فوزيةخلوط:**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر**- مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2004، ص 91.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (2-2): الديون الخارجية للجزائر للفترة 1974- 1979 (الوحدة مليون دولار)

البيان / السنوات	1974	1975	1976	1977	1978	1979
الديون المتعاقد عليها	004.6	9.590	11.341	15.005	20.078	26.700
الديون الجارية- المستعملة-	3.305	4.475	5.853	8.316	12.699	16.100
مجموع الديون إلى الناتج الداخلي الخام PIB %	%29	%53	%37	%43	%50	%56

المصدر:مسعود درواسي ، مرجع سبق ذكرهّ، ص 364.

من خلال الجدول نلاحظ أن المديونية خلال سنة1979 عرفت ارتفاعًا كبيرًا حيث بلغتْ 56% من الناتج الداخلي الخام، وما زاد الوضع خطورة هو شروط منح القروض على الجزائر والمتمثلة في ارتفاع معدلات الفائدة وقصر مدة القرض، وهذا ما أقحم الجزائر في نظام تراكمي أثر بقوة على سياسة التنمية الاقتصادية.

الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات

وتظهر كما وسبق الإشارة إليها من خلال المخططين الرباعي الأول والرباعي الثاني والمخطط التكميلي كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-3):استثمارات المخططات التنموية لسنوات السبعينات(الوحدة مليار دينار)

قطاعات الأنشطة	المخطط الرباعي الأول 70-73	المخطط الرباعي الثاني 74-78	المخطط التكميلي 78-79
المبلغ الإجمالي: الذي يضم	27.7	140	161.3
الصناعة ويشمل المحروقات	%57.3	%60.7	%60.7
الفلاحة ويشمل الري	%11.9	%7.3	%7.2
القطاعات الأخرى	%30.8	%32	%30.6

المصدر: صالح مفتاح:مرجع سبق ذكره،ص 3.

عرف المخطط الرباعي الأول قيام المؤسسات العمومية والجماعات المحلية، والوزارات الوصية بتصور المشاريع الاستثمارية واختيارها على أساس معايير محددة من قبل سكرتارية الدولة للتخطيط، هدف

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

هذا المخطط كان يتمثل في إنشاء صناعات تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد[1]، كما سعى إلى تحقيق معدل نمو سنوي مقدر بنسبة 9%[2]، أما المخطط الرباعي الثاني فهو عبارة عن استمرار للمخطط السابق ومحاولة تحقيق أهدافه بحيث هدف إلى الرفع من قيمة الناتج المحلي الإجمالي عند حلول الآجال الحقيقية بـ 40% أي زيادة سنوية تقدر بـ10%سنويا[3] وتميز بمبلغ الاستثمارات الكبيرحيث يفوق حجم استثماراته المخطط الرباعي الأول بنحو أربع مرات ، وذلك بفضل ارتفاع أسعار النفط، فقد توسع إنتاج النفط بشكلكبير وانتقل من 22.8 مليون طن في سنة 1963 إلى 63 مليون طن سنة 1979[4]. غير أنالمشاهد في هذه الفترة أن تبني تنظيم مركزي قوي للاقتصاد قد أدى إلى ظهور التبذير الهام للموارد أو للأموال العامة والبيروقراطية[5].

المخطط التكميلي 1978-1979 يعتبر بمثابة المرحلة الانتقالية التي تم خلالها إتمام ما تبقى مناستثمارات المخطط الرباعي الثاني،المقدرة بـ190.07 مليار دينار وقد تميزت هذه الفترة ببرامج استثمارية جديدة لمواجهة متطلبات التنميةوبإعادة تقييم أغلب البرامج[6]..

المطلب الرابع :السياسة المالية في الثمانينات

هذه المرحلة اتجهت الدولة إلى اعتماد سياسة اللامركزية وذلك بغية تجاوز أخطاء المخططات السابقة. فالنمو الكبير للصناعات الثقيلة تم العدول عنه، حيث عمدت السلطات إلى توقيف الاستثمارات الموجهة إلى بعض المشاريع الضخمة، وتغيير هيكل الاستثمارات لصالح قطاع الخدمات كالمستشفيات والمنشآت القاعدية وبرامج السكن إلى غير ذلك[7].

الفرع الأول: السياسة المالية من جانب الإيرادات

شهدتْ هذه الفترة:

---

[1] كربالي بغداد: **(نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر) مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة بسكرة ، العدد 8، جانفي 2005، ص 4.

[2] محمد بلوافي: **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، غير منشورة ،جامعة تلمسان، 2013،ص 213.

[3] محمد بلوافي: مرجع سبق ذكره، ص 213.

[4] صالح مفتاح: مرجع سبق ذكرهُ، ص 3.

[5] المرجع السابق،ص 3.

[6] مسعود درواسي : مرجع سبق ذكرهُ، ص 334.

[7] إيمان زوين: **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر–**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف،جامعة قسنطينة، 2011، ص 88.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- تنامي الكتلة النقدية بمفهومها الضيق M1 لتغطية الحاجة الماسة للأموال[1].
- لم تطرأ أي تغييرات جذرية على النظام الضريبي، عدا التغيير الذي طرأ على ضـــريبة المرتبـــات والأجور بوضع سلم ضريبي خاص بها سنة 1985[2].
- تنامي المديونية الخارجية من سنة لأخرى مما دق ناقوس الخطر في الاقتصاد الجزائري[3].

جدول رقم (2-4): إجمالي خدمة الديون من PIB خلال الثمانينات(الوحدة %)

السنة	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
خدمـــــة الدين من PIB	9.92	10.01	10.39	9.92	9.79	8.87	8.27	8.35	11.46	13.02

المصدر: بيانات البنك الدولي.

الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات

المسجل أن جل الإنفاق الذي وجه للاقتصاد في هذه الفترة كان إنفاقا غيرإنتاجي كزيادة كتلة الأجور أو استيراد السلع الاستهلاكية. أما في مجال التخطيط خطت الجزائر سنة 1980 خطوة جديدة فاعتمدت فترة أطول من تلك التي اعتمدتفي مخططاتها السابقة، وهي فترة خمس سنوات ويدلُ ذلك على اكتســـاب الدولـــة تجربة معتبرة في التنظيم الاقتصادي وعلى اعتماد أهداف اقتصادية طويلة الأمد. وكما اتسعت فترة التخطيط اتسع أيضا حجم الاستثمارات[4].

جدول رقم(2-5): استثمارات المخططات التنموية لسنوات الثمانينات(الوحدة مليار دينار)

قطاعات الأنشطة	المخطط الخماسي الأول 80-84	المخطط الخماسي الثاني 85-89
المبلغ الإجمالي: الذي يضم	400.6	550
الصناعة ويشمل المحروقات	%32.8	%31.6
الفلاحة ويشمل الري	%9.9	%14.4
القطاعات الأخرى	%57.3	%54

المصدر: صالح مفتاح، مرجع سبق ذكرهُ، ص 3.

[1] مصطفى جاب الله:**قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص قياس اقتصادي،غير منشورة، جامعة الجزائر3،2015، ص 226.

[2] رحمة نابتي:**النظام الضريبي بين الفكر المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة**، مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2014، ص 155.

[3] مصطفى جاب الله: مرجع سبق ذكرهُ، ص 226.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسةتخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء2، 1999، ص 10.

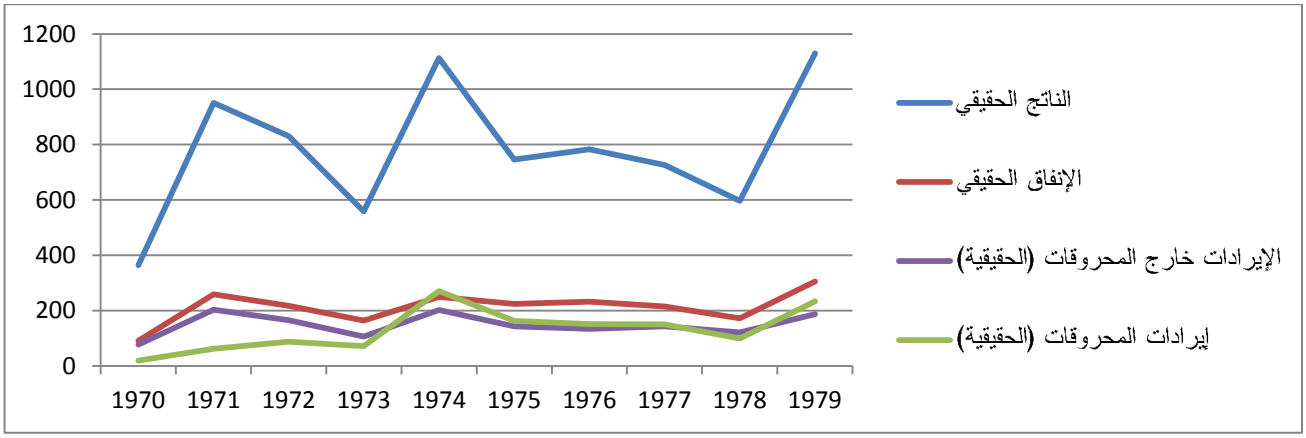
WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لقد عرف المخطط الخماسي الأول بعض النجاح، مما شجع على تبني المخطط الخماسي الثاني. الذي يعتبر كتكملة لتحقيق أهداف المخطط الخماسي الأول عن طريق تدعيم المكتسبات المحققة في مختلف المجالات وتأكيد فعالية المؤسسات، وأيضا تأكيد فعالية التخطيط على كافة المستويات وإدخال أدوات تنظيم مرنة وفعالة فيما يخص الأسعار، القروض والجباية والمداخيل...إلخ لكن ما أثر سلبا على توقعات هذا المخطط هو الصدمة البترولية التي عرفها العالم سنة 1986 المتمثلة في انهيار أسعار البترول، حيث تميزت هذه المرحلة بانخفاض حصيلة إيرادات الصادرات البترولية (والتي كانت تمثل 97% من إيرادات الدولة) وقد ترتب على هذه الوضعية آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، كما أن تفاقم المديونية الخارجية زاد من حدة الأزمة[1]. كل هذه الصعوبات أثرت على التوازنات الداخلية والخارجية للاقتصاد حيث أصبح من الضروري إجراء تعديل في السياسة الاقتصادية وإتباع اقتصاد السوق.

المطلب الخامس: السياسة المالية والنمو الاقتصادي خلال فترة الاقتصاد الموجه

نستعرض في هذا المطلب الكيفية التي تغيرت بها أدوات السياسة المالية، بالتزامن مع التغير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي. حيث تم جمع بيانات عن السياسة المالية تمثلت في إيرادات المحروقات وإيرادات خارج المحروقات والإنفاق العام وتم قسمة هذه البيانات على معدل التضخم(السعر الذي يدفعه المستهلكون بالنسبة المئوية) حتى نحصل عل قيمها الحقيقية.(أنظر الملحق رقم1).

الشكل رقم(2-1): السياسة المالية والنمو الاقتصادي من 1970 إلى 1979



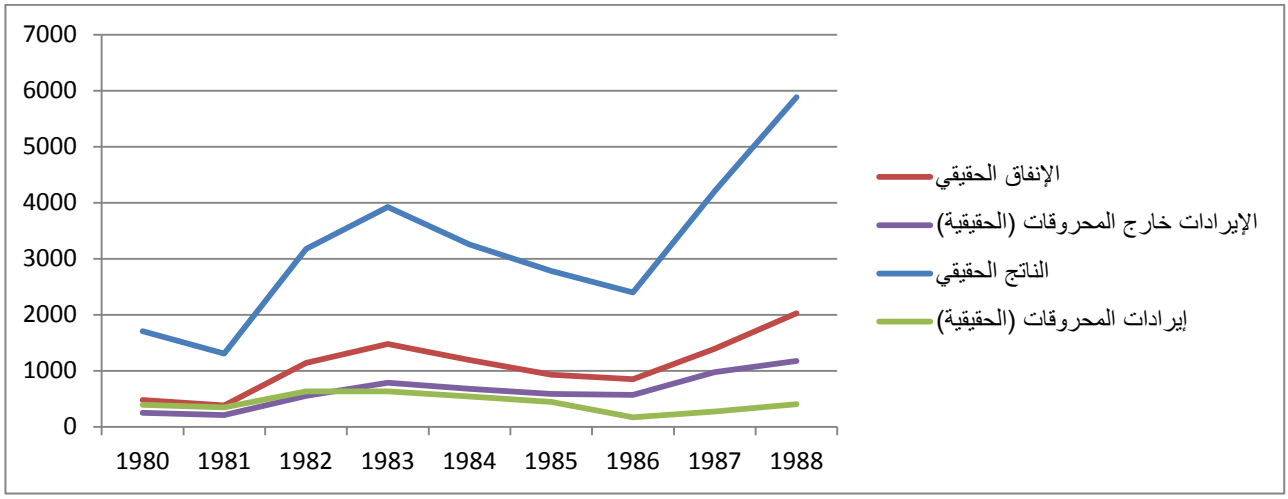
المصدر:معطيات الملحق رقم 1 باستخدام برنامج Excel

[1] فوزية خلوط : **آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة** ، رسالة دكتوراه،غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2012،ص 125.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

من خلال المنحنى البياني نلاحظ أن قيمة الناتج المحلي الإجمالي تسير بشكل متوازي مع قيم الإنفاق العام فإذا زاد الإنفاق العام زاد الناتج المحلي الإجمالي، وإذا انخفض الإنفاق أنخفض الناتج المحلي الإجمالي كما نلاحظ أنه في هذه الفترة مثلت الإيرادات خارج المحروقات جزءا مهما من السياسة المالية، وذلك لاعتماد الجزائر على الديون الخارجية بكثرة. مقابل حضور متواضع لإيرادات المحروقات في بداية الفترة تم بدأ هذا النوع من الإيرادات في أخذ مكانه في السياسة المالية ابتداءا من سنة 1973 وبلغ أعلى قيمة له سنة 1974 نظرا لارتفاع أسعار النفط في هذه الفترة لتتفوق على الإيرادات خارج المحروقات تم بعد ذلك تصبح مساوية لها.لتعرف ارتفاعا آخر ابتداءا من سنة 1979 ويرجع ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط في هذه السنة أيضا، قابله ارتفاع في الإنفاق العام وبالتالي ارتفاع في الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (2-2): السياسة المالية والنمو الاقتصادي من 1980 إلى 1988



المصدر: معطيات الملحق رقم1 باستخدام برنامج Excel

من خلال المنحنى دائما هناك، سير متوازي بين الإنفاق والناتج المحلي الإجمالي، كما أن الإنفاق العام كذلك يسير بشكل متوازي أيضا مع كل من إيرادات المحروقات والإيرادات خارج المحروقات يزداد بزيادتهما وينخفض بانخفاضهما، ونسجل خلال هذه الفترة أن إيرادات المحروقات بقيت متفوقة على الإيرادات خارج المحروقات إلى غاية سنة 1982بعدها انخفضت بشكل تدريجي لتنخفض بشكل واضح سنة 1986 بسبب الصدمة البترولية، في الوقت الذي زادت فيه الإيرادات خارج المحروقات من 1986 إلى غاية 1988 بسبب الاعتماد على التمويل بالعجز،لتمويل النفقات العامة وهذا ما أدى بدوره إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: السياسة المالية في ظل الاقتصاد الحر من 1989 إلى 2015

في هذه المرحلة مرت الجزائر بظروف صعبة على المستوى الاقتصادي بعد أزمة 1986 وهو ما أثر أيضا على الناحية الاجتماعية، فتسارعت الخطى نحو الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الأول:السياسة المالية في فترة الإصلاحات الاقتصادية 1989-1998

شهد عقد الثمانينات تغيرات عديدة في البنية الاقتصادية الدولية، من تدهور في معدل النمو الاقتصادي في الدول الصناعية ومنها ضعف التجارة الدولية وانهيار أسعار المواد الأولية، وانعكس ذلك على الدول السائرة في طريق النمو ومنها الجزائر، حيث عانى الاقتصاد الجزائري من تدني معدل النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات العامة للدولة وتفاقم عجز المدفوعات وارتفاع حجم المديونية الخارجية. بدأت الجزائر في انتهاج سياسة إصلاحية بداية من سنة 1988 بعد استفحال الأزمة الاقتصادية لعام 1986، غير أن تراكم الديون وتنامي أعبائها جعلها تتجه إلى كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتبدأ التوقيع على عدة برامج تخص الإصلاح الاقتصادي بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية لرفع كفاءة الاقتصاد الجزائري وتحريره بالاعتماد على آلية السوق والحد من دور الدولة في الحياة الاقتصادية[1].

ومن أهم البرامج مايلي:

1 - برنامج التثبيت الاقتصادي*الأول 1989/05/31 إلى 1990/05/30 مع صندوق النقد الدوليتحصلت الجزائر خلاله على 155.7 مليون وحدة حقوق سحب خاصة DTS.إن مدة الاتفاق لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الجزائري. وعليه تم عقد اتفاق ثان.

2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30مع صندوق النقد الدولي بموجبه حصلت الجزائر على قرض يقدر بـ 300 مليون DTS .والملاحظ أنه بين سنتي 1992 و1993 تخلت الدولة عن تشديد الإنفاق بسبب الظروف الأمنية فارتفعت نفقات التسيير إلى الإيرادات الإجمالية بحيث شكلت 61% ،76% ، 93% خلال 1991، 1992، 1993 على التوالي،في حين نفقات التجهيز كانت تمول بعجز الميزانية بعد نضوب الموارد في الوقت الذي تضاءل فيه الإنفاق

[1] مدني بن شهرة: **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدّولية**، دار هومة، الجزائر، 2008، ص ص 108-109.

* هو برنامج قصير الأجل يصاغ في ضوء رؤية نيوكلاسيكية ترى أن الاختلال الخارجي (عجز ميزان المدفوعات) يعكس وجود فائض طلب يفوق حجم الموارد الذاتية المتاحة الأمر الذي يدفع البلد إلى الاستدانة وزيادة أعباء الديون الخارجية، وأنهُ لتلافي مشكلات الاختلال الخارجي ومتاعب الديون الخارجية يتطلب الأمر كبح نمو الطلب المحلي للوصول إلى وضع مستقر.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

على الاستثمارات الإنتاجية المباشرة في سنة 1993، 23.4% من مخصصات الإنفاق الاستثماري وجهت للاستثمارات الإنتاجية والباقي إلى نفقات التجهيز[1]. ازداد خطر المديونية في هذه الفترة فلجأت الجزائر مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي.

3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من أفريل 1994 إلى مارس 1995. استفادت الجزائر من خلال هذا الاتفاق من إعادة جدولة ديونها، كما حصلت على قرض بقيمة 300 مليون وحدة سحب خاصة تم سحب 225 مليون وحدة[2].

4- برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 إلى 01 أفريل 1998 .جاء هذا البرنامج مباشرة بعد البرنامج السابق، وهو نتيجة اتفاق للقرض التمويلي الموسع بمبلغ 1169.28 مليون وحدة سحب خاصة[3].

استكملت الجزائر مختلف مراحل تنفيذ اتفاقها مع صندوق النقد الدولي سنة 1998 ومن خلال عملية تقييم النتائج تم تسجيل مايلي:

- بالنسبة للنتائج الاقتصادية تم تسجيل نتائج ايجابية على مستوى التوازنات الاقتصادية الكلية[4]:

- انخفاض نسبة التضخم من 39% سنة 1994 إلى 6% سنة 1997، وتواصل هذا الانخفاض ليصل إلى نسبة 2% سنتي 1999 و2000. زيادة احتياطي الصرف من 1.5 مليار دولار سنة1993 إلى 2.1 مليار دولار سنة 1995 إلى 8 مليار دولار في نهاية 1997. الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع بنسبة 2% سنة 1993 عاد للنمو حيث سجل نسبة نمو 4% سنتي 1994و1995 وأكثر من 4.2 في السنوات الموالية حتى سنة 2000.

- بالنسبة للجانب الاجتماعي فقد شهد تدهوراً واضحاً من خلال تفشي البطالة والفقر.

الفرع الأول: السياسة المالية من خلال جانب الإيرادات

في هذه الفترة أدخلت إصلاحات على السياسة الضريبية، بحيث أنهُ في السابق لم تكن السياسة الضريبية أو الجبائية تمثل أولوية بالنسبة للسلطات العمومية ففي فترة ما بعد الاستقلال عرفت العديد من القطاعات إعفاءات ومن بينها القطاع الفلاحي وبعض المؤسسات الناشطة في القطاع العمومي لكن هذه

[1] موسى رحماني، عاشور فلة: **السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية- FMI**-، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08 و09 مارس 2005 ، ص 62.

[2] المرجع السابق، ص 64.

[3] المرجع السابق، ص 65.

[4] إيمان زوين: مرجع سبق ذكره، ص ص 93-94.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الاستراتيجية تغيرت إثر أزمة النفط لسنة 1986، على إثر انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الوضع المالي للميزانية التي ترتكز بالدرجة الأولى على الريع البترولي، قامت الجزائر بإنشاء لجنة وطنية لدراسة الحل الأنجع لإصلاح النظام الضريبي والتي أنهت أشغالها سنة1989 و استوجب الأمر وضع أطر قانونية وتشريعية جديدة للمنظومة الجبائية الجزائرية وذلك سنة 1991. ودخل النظام الجبائي الجديد حيز التطبيق سنة 1992 كما أن دوافع هذا الإصلاح ليس فقط تأثير أزمة 1986 ولكن بالإضافة إليه نجد دافع الانتقال إلى اقتصاد السوق، عقد الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، والسعي إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[1].

جدول رقم (2-6): تطور الإيرادات العامة خلال الفترة 1990-1998(الوحدة مليار دج)

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	الجباية العادية	إيرادات أخرى	الإيرادات الكلية/الناتج الداخلي الخام	الجباية البترولية/الإيرادات الكلية	الجباية العادية/الإيرادات الكلية	الجباية البترولية/الناتج الداخلي الخام	الجباية العادية/الناتج الداخلي الخام
1990	160.20	76.20	78.80	5.20	28.90	47.56	49.18	13.74	14.21
1991	272.40	161.50	106.20	4.70	31.60	59.28	38.98	18.73	12.31
1992	316.80	201.30	109.10	6.40	29.50	63.54	34.43	18.73	10.15
1993	320.10	185.00	126.10	9.00	26.90	57.79	39.39	15.55	10.60
1994	434.20	222.18	175.96	36.06	29.20	51.16	40.52	14.93	11.83
1995	600.85	336.15	233.13	31.55	30.00	55.94	38.80	16.76	11.62
1996	825.16	496.00	290.60	38.56	32.10	60.10	35.21	19.30	11.30
1997	926.67	564.77	314.01	47.89	33.30	60.94	33.88	20.31	11.29
1998	774.51	378.56	329.83	66.13	27.40	48.87	42.58	13.37	11.56

المصدر: مصطفى جاب الله: مرجع سبق ذكره، ص 75.

من خلال الجدول نلاحظ سيطرة الجباية البترولية على الإيرادات الكلية بحيث شكلت نسبة 50% حتى 60% خلال كامل الفترة وهذا لكون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي يعتمد بصورة كبيرة على الإيرادات النفطية ويمكننا أن نستشف ذلك من خلال أسعار البترول خلال هذه الفترة:

جدول رقم (2-7): تطور أسعار البترول خلال الفترة 1990-1998 (الوحدة دولار أمريكي)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
سعر البرميل	24.34	21.04	20.03	17.50	16.19	17.41	17.47	21	12.85

المصدر: مسعود درواسي مرجع سبق ذكرهُ، ص 405.

[1] شريف محمد: **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصاديحالة الجزائر**، مذكرة ماجستير، تخصص علوم اقتصادية، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010، ص 156-157.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلال الجدول نلاحظ أن أسعار النفط شهدت انخفاضاً ملحوظا سنة 1998 إذ شهدت أدنى مستوى لها خلال كامل الفترة 12.85 دولار للبرميل في حين في سنة 1997 كانت عند مستوى 21 دولار للبرميل، وهذا ما يفسر انخفاض الإيرادات الكلية سنة 1998 بعدما سجلت ارتفاعاً مستمراً من 1990 إلى غاية 1997. والملاحظ أيضاً أن رصيد الميزانية انتقل من حالة عجز سنة 1988 إلى حالة فائض ابتداءا من سنتي 1990 و1991 وقد استعملت الحكومة لتصحيح عجز الميزانية الإجراء المتمثل في تخفيض قيمة الدينار الجزائري[1] حيث تطور السعر الرسمي للدولار مقيماً بالدينار كما يلي:

جدول رقم (2-8): سعر الدولار مقابل الدينار 1988-1993

السنوات	1988	89	90	91	92	93
سعر الدولار بالدينار	5.92	7.61	8.96	18.96	21.82	23.10

المصدر: مسعود درواسي: مرجع سبق ذكره، ص 405.

على اعتبار أن الجباية البترولية تمثل أكثر من 50% من مجموع إيرادات الميزانية، فقد لجأت السلطات إلى تخفيض قيمة الدينار من أجل زيادة مداخيل الجباية البترولية المقيمة بالدينار، وهذا من أجل زيادة إيرادات الميزانية ومنه تقليص العجز أو تحقيق الفائض خلال الفترة 88-93 . في المقابل إيرادات الجباية البترولية المقيمة بالدولار لم تعرف ارتفاعاً كبيراً خلال نفس الفترة.

الفرع الثاني: السياسة المالية من جانب النفقات

تميزت سياسة الإنفاق خلال الفترة 1990-1998 بطابعها الانكماشي تنفيذا لتوصيات المنظمات الدولية بخصوص تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، والتي تقتضي ترشيد الإنفاق العام عن طريق رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية وكذلك تجميد الأجور وفتح المجال للخواص للاستثمار[2].

[1] فوزية خلوط : **السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر-**، مرجع سبق ذكرهُ، ص 107.

[2] محمد أرياله:**السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار- حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011، ص 72.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (2-9): تطور النفقات العامة خلال الفترة 1990-1998(الوحدة مليار دينار)

السنوات	النفقات الكلية	نفقات التسيير	نفقات التجهيز	النفقات الكلية/PIB	نفقات التسيير/النفقات الكلية	نفقات التجهيز/النفقات الكلية	نفقات التسيير/PIB	نفقات التجهيز/PIB
1990	142.50	96.90	45.60	25.70	68	32	17.47	8.22
1991	235.30	183.30	52.00	27.3	77.90	22.09	21.26	6.03
1992	308.7	236.10	72.60	28.7	76.48	23.51	21.36	9.75
1993	390.5	288.90	101.60	32.8	73.98	26.01	24.28	8.54
1994	461.9	344.43	117.17	31.1	74.63	25.36	23.17	7.87
1995	589.09	444.43	144.66	29.4	75.44	24.55	22.66	7.21
1996	724.61	550.60	174.01	28.2	75.98	24.55	22.64	7.21
1997	845.2	643.56	201.64	30.40	76.14	23.85	23.14	7.25
1998	875.74	663.86	211.88	30.90	75.80	24.19	23.45	7.48

المصدر: مصطفى جاب الله: مرجع سبق ذكره، ص 73.

نلاحظ من خلال الجدول أن النفقات العامة تميزت بالارتفاع من سنة لأخرى خلال كامل الفترة رغم جهود الحكومة قصد تخفيضها أو على الأقل استقرارها من أجل تخفيض عجز الموازنة العامة. في جانب الارتفاع المستمر لنفقات التسيير يعود الأمر إلى بعض العوامل منها قرار الحكومة الجزائرية برفع الأجور والرواتب في سبتمبر 1991، المساعدات الممنوحة إلى فئة الشبكة الاجتماعية ابتداءا من فيفري 1992 كما أن التطهير المالي للمؤسسات كان له دور في الرفع من نفقات التسيير، الارتفاع المستمر لنفقات التجهيز يعود إلى قيام الحكومة بتنفيذ بعض المخططات التنموية بالخصوص ابتداءا من سنة 1995.

المطلب الثاني: برامج الإنعاش الاقتصادي من 2001 إلى 2014

بنهاية سنة 1998 أنهت الجزائر العمل ببرنامج التعديل الهيكلي، كما أن أسعار البترول شهدت ارتفاعا ملموسا ابتداءا من سنة 1999، وساعدت هذه الوفرة المالية على بدأ العمل ببرنامج الإنعاش الاقتصادي حيث تميزت هذه الفترة بضخامة النفقات العمومية التي تم تمويلها عن طريق الجباية البترولية[1]، وكان الدافع الأساسي لتطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي هو ضعف معدلات النمو الاقتصادي[2].

[1]Toufik Hamad : **Politique Budgétaire et croissance** , à partir du site web www.ummoto.dz date de consultation 22/03/2017.

[2]نبيل بوفليح: **(دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية**، جامعة الشلف العدد 12،جانفي 2013، ص 244.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفرع الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي2001-2004

مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمتهُ الإجمالية 525 مليار دج أي ما يقارب 7مليار دولار.وهو بالتالي يعتبر برنامجًا ضخماً قياسا باحتياطي الصرف الذي سُجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ11.9مليار دولار، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التوسعية التي بدأت الجزائر في انتهاجها مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني وإخراجه من حالة الركود التي لحقت به منذ الأزمة البترولية لعام 1986، ويهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصاديإلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسة نهائية وهي[1]:

1- تنشيط الطلب الكلي، وفي ذلك تحول للسياسة الاقتصادية من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكنزي الذي يرتكز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد.

2- دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقاً من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ولمناصب العمل.

3- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي وتغطية الحاجات الضرورية للسكان بما ينعكس إيجابا على تنمية الموارد البشرية.

جدول رقم (2-10): برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 (الوحدة: مليار دج)

القطاع / السنوات	2001	2002	2003	2004	المجموع	النسبة %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر:كريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**، مرجع سبق ذكرهُ،2010،ص 194.

[1] كريم بودخدخ: **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مذكرة ماجستير،غير منشورة،تخصص نقود ومالية جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2010،ص 193.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

لقد كان من أهم نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي مايلي[1]:

- تحقيق معدل نمو اقتصادي قدر بـــ 3.8% في المتوسط خلال الفترة مع تسجيل معدل معتبر ســـنة 2003 قدر بـــ6.8%.
- تراجع ملحوظ في معدل البطالة من 29% في بداية الفترة إلى أقل من 24% عند نهاية الفترة.
- إنجاز العديد من المشاريع القاعدية كالسكنات والمدارس والمستشفيات إلى جانب الشروع في تحديث وتوسيع شبكة الطرق.
- تقلص المديونية العمومية الداخلية من 1059 مليار دج سنة 1999 إلى 911 مليار دج سنة 2003.

أيضا سجلت نقاط سلبية لهذا البرنامج وأهمها هي : نمو متواصل للواردات على طول الفترة 2001-2004 وهو ما أثر سلبا على نمو الناتج المحلي الذي تعد الواردات تسربا منه[2].

وتجدر الإشارة إلى أن ضخامة المبلغ المخصص لهذا البرنامج جعل السلطات العمومية تلجـــأ إلـــى تمويله عن طريق حساب خاص خارج الميزانية، ومفتوح على مستوى الخزينة العمومية[3].

الفرع الثاني: البرنامج التكميليلدعم النمو 2005-2009

لقد بلغت الاعتمادات المالية الأولية المخصصة للبرنامج 8.705 مليار دينار(114 مليار دولار) بما في ذلك مخصصات البرنامج السابق (1.216 مليار دينار)، ومختلف البرامج الإضافية لاســيما برنـــامجي الجنوب والهضاب العليا، والبرنامج التكميلي الموجه لامتصاص السكن الهش، والبرامج التكميلية المحلية. أما الغلاف المالي الإجمالي المرتبط بهذا البرنامج عند اختتامه في نهاية 2009، فقد قدر بـــ 9.680 مليار دينار (حوالي 130 مليار دولار)، بعد إضافة عمليات إعادة التقييم للمشاريع الجارية ومختلف التمويلات الإضافية الأخرى[4]:

---

[1] عثمان علام: **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة ضمن فعاليـــات الملتقـــى العربـــي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، مصر أيام 25-28 يناير 2015، ص 5.

[2] كريم بودخدخ: : **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009**، مرجع سبق ذكرهُ، ص 215.

[3] عياش بولحية:**دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة من 2001-2004**، مـــذكرة ماجستير،تخصـــص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3،2011، ص 75.

[4] محمد مسعي: **(سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو) مجلة الباحث**، جامعة ورقلة، العدد 10، 2012، ص 147.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم(2-11): البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009

البرنامج / السنوات	مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي	البرنامج التكميلي لدعم النمو الأصلي	برنامج الجنوب	برنامج الهضاب	تحويلات حسابات الخزينة	المجموع العام	قروض ميزانية الدفع
2004	1071					1071	
2005		1273			227	1500	862
2006		3341	250	277	304	4172	1979
2007		206	182	391	244	1077	2238
2008		206			205	465	2299
2009		260			160	420	1327
المجموع	1071	5394	432	668	1140	8705	8705

المصدر:كريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر2001-2009** ، مرجع سبق ذكرهُ، ص 203.

يعتبر برنامج دعم النمو انعكاس لسياسة اقتصادية مكملة لسياسة الإنعاش الاقتصادي، وتهدف بشكل أساسي إلى وضع حجم أكبر من الاستثمارات المحلية والأجنبية بهدف تسريع وتيرة النمو، وقد تم اعتماد هذا البرنامج نتيجة للاستقرار السياسي الذي عَرفتهُ الجزائر مما وفر المناخ الملائم لتعزيز الاستثمار بشكل عام وقد ساند كل هذه التوجهات تحسن أسعار النفط التي بلغت مستوى 38.5 دولار للبرميل سنة 2004 ،من ناحية تأثير هذا البرنامج على النمو الاقتصادي نسجل أن معدلات النمو الاقتصاديقد شهدت انخفاضات متتالية طوال الفترة 2005-2009، وذلك راجع بالأساس إلى تراجع معدلات النمو في قطاع المحروقات بسبب تراجع أسعار النفط بداية من الأزمة المالية العالمية أواخر 2007من جهة، ومن جهة أخرى لانخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة أوبك[1].فمعظم النمو المسجل في هذه الفترة يعود إلى النمو في قطاع الخدمات وقطاع الأشغال العمومية.

الفرع الثالث: برنامج توطيد النمو الاقتصادي2010-2014

خصص لهذا البرنامج قوام مالي إجمالي قدر بـ 21.214 مليار دج أي ما يعادل حوالي 286 مليار دولار[2]، يدخل هذا البرنامج ضمن سياسة الإقلاع الاقتصادي وبعث حركية الاستثمار والنمو من جديد وتدارك التأخر في التنمية الذي سببتهُ الأزمة الأمنية خلال فترة التسعينات:

[1] كريم بودخدخ: **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، مرجع سبق ذكره، ص 217.

[2] محمد مسعي: مرجع سبق ذكره، ص 147.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (2-12): برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014 (الوحدة مليار دينار)

القطاعات	المبالغ	النسبة
برامج تحسين ظروف معيشة السكان	9903	45.42
برامج تطوير الهياكل القاعدية	8400	38.53
برامج دعم التنمية الاقتصادية	3500	16.05
المجموع	21803	100

المصدر: كريم بودخدخ: **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أو تطوير العرض**، رسالة دكتوراه، غير منشورة تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2015، ص 214.

جاء هذا البرنامج في إطار الاستمرار في السياسة الاقتصادية المرتكزة على دعم مسار النمو الاقتصادي،إلا أن فترة مابعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، أثرت سلبا على الاقتصاد الجزائري من خلال سوق النفط الدولية، إذْ تراجعت الأسعار فيها نتيجة تقلص الطلب العالمي على الطاقة، وهو ما سبب انخفاض في نمو قطاع المحروقات الذي سجل مستويات سلبية على طول الفترة 2010-2013 وهو ما أثر سلبا على معدل النمو الحقيقي خلال هذه الفترة.

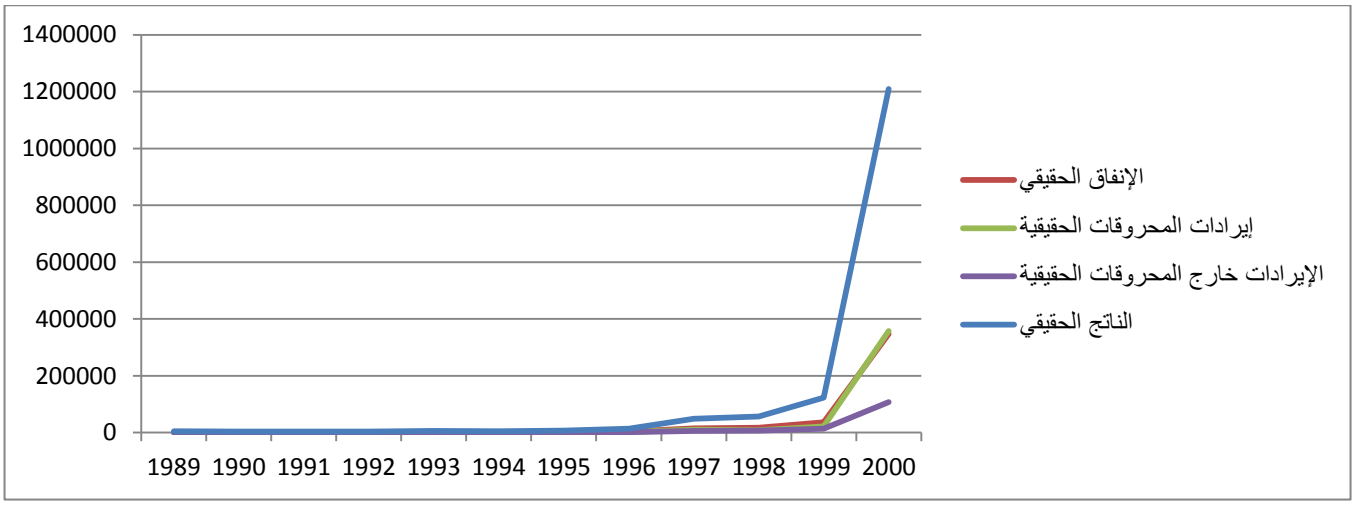
كان من المفروض استمرار سياسة الإنعاش الاقتصادي بمخطط خماسي ثاني يمتد من 2015 إلى غاية 2019 لكن انخفاض أسعار البترول ابتداءا من 2014 اضطر الحكومة إلى التخلي عن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي بدأته سنة 2001 و استبدلته بسياسة التقشف، التي بدأ العمل بها ابتداءا من 2016 وتجسدت أكثر من خلال قانون المالية لسنة 2017 الذي عرف زيادة في بعض نسب الضرائب.

المطلب الثالث: السياسة المالية والنمو الاقتصادي في فترة الاقتصاد الحر

دائما بالاعتماد على البيانات التي تم جمعها(أنظر الملحق1) سوف نحلل مسار السياسة المالية بالمقارنة مع مسار الناتج المحلي الإجمالي-الذي يمثل النمو الاقتصادي- خلال فترة الاقتصاد الحر والتي بدورها نقسمها إلى فترتين:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

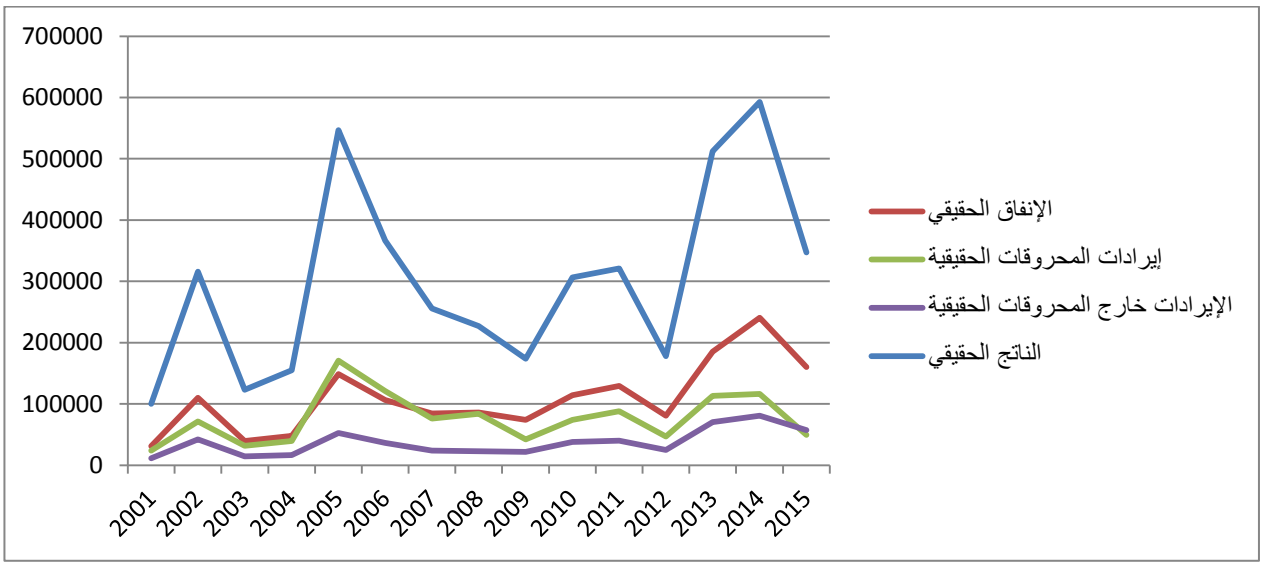
الشكل رقم(2-3): السياسة المالية والنمو الاقتصادي من 1989 إلى 2000



المصدر: معطيات الملحق 1 باستخدام برنامج Excel

الملاحظ في هذه الفترة أن تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، قد أنقص من دور السياسة المالية في الاقتصاد الجزائري، إضافة إلى الوضع الأمني والسياسي الغير مستقر، ما جعل هذه الفترة تتسم بالركود بداية من 1995 بدأت الحكومة في تنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية للخروج من هذه الحالة ، وبداية من سنة 1996 بدأ الوضع يتحسن قليلا ثم تحسن بشكل كبير ابتداءا من سنة 1999 نتيجة تحسن أسعار النفط وبالتالي ارتفاع إيرادات المحروقات،إضافة إلى بعض التحسن في الإيرادات خارج المحروقات بفعل الإصلاحات التي طبقت في جانب النظام الضريبي، وهكذا تحسن تبعا لذلك الناتج المحلي الإجمالي.

الشكل رقم (2-4): السياسة المالية والنمو الاقتصادي من 2001إلى 2015



المصدر: معطيات الملحق رقم 1باستخدام برنامج Excel

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

نلاحظ أن الإنفاق العام في هذه الفترة تطابق مع إيرادات المحروقات وذلك نظـــرا لتنفيـــذ برنـــامج الإنعاش الاقتصادي الذي مول بالأساس من إيرادات المحروقات طوال هذه الفترة هناك تذبذب بين الارتفاع والانخفاض للناتج المحلي الإجمالي هذا الارتفاع والانخفاض يرافقه دائما بنفس الوتيرة التغير في كل مـــن إيرادات المحروقات وفي الإنفاق العام، وبوتيرة أقل التغير في الإيرادات خارج المحروقات.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

في استعراضنا لواقع السياسة المالية في الجزائر نخلص إلى القول بأن السياسة الماليـــة أداة لهـــا مكانة كبيرة في رسم السياسة الاقتصادية في الجزائر، وهذا ما بدا واضحا من خلال المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم والتي أرادت من خلالها تحقيق هدف النمو الاقتصادي، غيـــر أن ارتباط السياسة المالية بإيرادات المحروقات التي هي معرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولية يجعل من هذه السياسة سياسة هشة وغير قادرة على تحقيق هدفها ، فمعدلات النمو الاقتصادي فـــي الجزائـــر ترتفع بارتفاع أسعار البترول وتنخفض بانخفاضها، كما أن اعتماد السياسة المالية فـــي الجزائـــر علـــى إيرادات المحروقات يجعل منها سياسة تتصف بالدورية أي تتأثر بتقلبات الدورات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي

تمهيد الفصل:

رغم الموجات اللبيرالية المنادية بتقليص دور الدولة في النشـــاط الاقتصـــادي إلا أن هـــدف النمـــو الاقتصادي وهدف الحفاظ على استدامته أبقيا على دور الحكومات في تحقيق هذا الهـــدف الهـــام، وتعتبـــر السياسة المالية أهم سياسة للتدخل في النشاط الاقتصادي في الدول السائرة في طريق النمو مثـــل الجزائـــر فالجزائر كما رأينا تعتمد بشكل كبير على أدوات السياسة المالية في إحداث النمو الاقتصادي ودفـــع عجلـــة التنمية وهذا ما لمسناه في عندما تحدثنا عن واقع السياسة المالية في الجزائر في الفصل السابق، فـــي هـــذا الفصل سوف نحاول التعرف على مدى نجاح السياسة المالية في التأثير بشكل إيجابي وفعال على معـــدلات النمو الاقتصادي في الجزائر وذلك باستخدامنا لأحد الأساليب الإحصائية الحديثة المستخدمة فـــي الاقتصـــاد القياسي وهو أسلوب التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ ولأجل ذلك جاء هذا الفصـــل فـــي مبحثـــين كمايلي:

المبحث الأول: التعريف بنموذج تصحيح الخطأ

المبحث الثاني: قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة 1970-2015

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الأول: التعريف بنموذج تصحيح الخطأ

في هذا المبحث سنعرف بنموذج تصحيح الخطأ الذي سنستخدمه في الدراسة القياسية في المبحث الثاني، وذلك بالتطرق إلى مفهومه والغرض من استخدامه وكيفية تطبيقه.

المطلب الأول: مفهوم نموذج تصحيح الخطأ

يقوم نموذج تصحيح الخطأ(Error correction model) على فرضية أن هناك علاقة توازنية طويلة المدى، تتحدد في ظلها القيمة التوازنية للمتغير التابع في إطار محدداته، فبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية في المدى الطويل إلا أنهُ من النادر أن تتحقق، وبالتالي يأخذ المتغير التابع قيمًا مختلفة عن القيمة التوازنية ويمثل الفرق بين القيمتين عند كل فترة خطأ التوازن (Error Equilibrium)، يتم تصحيح هذا الخطأ أو جزء منهُ على الأقل في المدى الطويل، ولذلك جاءت تسمية هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ[1]وعلى ذلك يفترض نموذج تصحيح الخطأ نوعين من العلاقات بين المتغير التابع والمتغيرات التفسيرية:

- ✓ علاقة طويلة المدى (Long–runrelationship) أي علاقة توازنية في المدى البعيد بين المتغير التابعوالمتغيرات التفسيرية.
- ✓ علاقة قصيرة المدى (Short–runrelationship) وهي العلاقة الآنية أو المباشرة التي تظهر بين المتغير التابع ومحدداته في كل فترة زمنية.

إذن نستعمل نموذج تصحيح الخطأ لمعرفة متى تقترب السلسلة الزمنية من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة الديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا النموذج له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما أنهُ يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف[2].

---

[1] عماري زهير: **توقعات أثر سعر النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ(ECM) الفترة 1983-2014**، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية ، جامعة سطيف أيام7و8 أفريل 2015 ، ص 2.

[2] محمد رملي، لخضر عدوكة: **(الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب))**، مجلة رؤى اقتصادية العدد9، ديسمبر 2015،ص 63.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المطلب الثاني: مفهوم استقرار السلاسل الزمنية

قبل دراسة السلسلة الزمنية يجب دراسة خصائصها الاحتمالية أي التوقع والتباين،تعتبر سلسلة زمنية مستقرة إذا توفرت فيها ثلاث خصائص إحصائية هي[1]:

1- $E(X_t) = m \forall t \in T$

2- $V(X_t) = \sigma^2 \forall t \in T$

3- $COV(X_t, X_s) = \gamma[|t-s|] \forall t \in T, \forall s \in T, t \neq s$

إذن تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كان متوسط القيم ثابت عبر الزمن ثابت إضافة إلى ثبات التباين عبر الزمن، إضافة إلى أن التباين المشترك بين أي قيمتين للمتغير يعتمد على الفجوة الزمنية بينهما وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عنده التغاير.

تفترض معظم الدراسات التطبيقية الاقتصادية التي تستخدم بيانات السلاسل الزمنية أن هذه السلاسل مستقرة أو ساكنة، في حين أن أغلب السلاسل الزمنية الخاصة بالحياة الاقتصادية تتصف بعدم الاستقرار نتيجة عدم استقرار الظروف المحيطة ويرجع عدم الاستقرار لأحد الأسباب التالية:

وجود اتجاه عام، وجود تقلبات موسمية عدم استقرار التباين والوسط الحسابي. ومن بين الأساليب المستخدمة في تثبيت السلاسل الزمنية مايلي[2]:

1- في حالة عدم ثبات التباين: من أهم التحويلات المستخدمة في تثبيت تباين السلسلة هو الحصول على اللوغاريتم لبيانات السلسلة الزمنية أو الحصول على الجذر التربيعي لها أو مقلوب البيانات.

2- في حالة الاتجاه العام: من الطرق المستخدمة نذكر طريقتين:

أ- طريقة الانحدار الخطي في تقدير الاتجاه العام ثم عزله والتعامل مع البواقي كسلسلة زمنية مستقرة وتسمى هذه العملية detrending.

ب-طريقة الفروق: تقتضي هذه الطريقة طرح قيم المشاهدات من بعضها البعض لفترات إبطاء معينة

فمثلاً الفروق من الدرجة الأولى تأخذ الشكل: $Y_t = \Delta Z_t = Z_t - Z_{t-1}$

والفروق الثانية تأخذ الشكل الآتي: $Y_t = \Delta^2 Z_t = \Delta Z_t - \Delta Z_{t-1}$

[1] Régis Bourbonnais: **Exercices pédagogique d'économétrie**,2eedition, Economica, paris France,2012, p 148.

[2] ناظم عبد الله عبد المحمدي،سعيد عبد الكريم طعمة:(**استخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة الفلوجة**)، **مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية**، العراق، المجلد 4،العدد 7، السنة 2012، ص ص 26-27.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وخلاصة القول أن معظم السلاسل الزمنية الاقتصادية مثل الناتج المحلي الإجمالي، مستوى الأسعار... تتميز بعدم الاستقرار، وبغياب صفة الاستقرار عن السلاسل الزمنية فإن الانحدار الذي نحصل عليه يكون انحدارًا زائفًا SpuriousRegression إضافة إلى مشاكل في التحليل والاستدلال القياسي، والانحدار الزائف معناه أن طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية تؤدي إلى نتائج مضللة، وهي الحالة التي يكون فيها معامل التحديد R^2 مرتفع وقيم مرتفعة من إحصاءة t وقيمة صغيرة لاختبار DW حيث $R^2>DW$.[1]

المطلب الثالث: اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية

تعد اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في التحليلات الاقتصادية الحديثة ولمعرفة أن السلسلة مستقرة أم غير مستقرة هناك عدة اختبارات نذكرها كمايلي:

أ- اختبار دالة الارتباط الذاتي (AutocorrelationfunctionACF) التي تعتمد على طول المتباطئات، وتكون السلسلة مستقرة إذا كانت هذه الدالة تميل إلى الصفر كلما زاد طول المتباطئات[2]. معدل الارتباط البسيط بين X_t و X_{t-1} ويسمى بدالة الارتباط الذاتي ويعتمد على طول المتباطئات.

$$AFC = \frac{\sum x_t \, x_{t-1}}{\sum (x_t)^2}$$

ب-طريقة الرسم: يمكن اكتشاف استقرارية السلاسل الزمنية من خلال رسم المتغير مثلا نرسم المتغير (y_t)، فإذا كانت المشاهدات تأخذ اتجاه الزيادة أو الانخفاض مع الزمن، فهذا يعني أن السلسلة غير مستقرة، أما إذا كان الرسم البياني لمشاهدات المتغير يتوزع حول متوسطها بحيث يمكن حصرها بين قيمتين حد أعلى وحد أدنى فتكون السلسلة مستقرة.

جـ- اختبارات جذور الوحدة (Unit root test): وأشهرها اختبار ديكي فولر المطور، اختبار فليب بيرون PPواختبارKPSSوهنا سوف نتطرق إلى اختبار ديكي فولر المطور واختبار فليب بيرون على اعتبار أنهما من أشهر الاختبارات المطبقة لمعرفة درجة استقرارية السلاسل الزمنية.

---

[1] دريبي حيدر عباس: **أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 6، العدد2 ، العراق،سبتمبر 2016، ص 5.

[2] يحي حمود حسن، حسام الدين زكي: **(تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياسة النفطية العراقية بالاعتماد على السلاسل الزمنية)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، ب س ن، ص 10. نقلا عن الموقع WWW.iasj.net تاريخ الزيارة 2017/04/08.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

❖ اختبار ديكي- فوللر المطور: AugmentedDicky-fuller test (ADF)

يعتمد هذا الاختبار على النماذج الثلاثة التالية[1]:

- النموذج الأول: حالة وجود قيمة الثابت

$$\Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{\rho} \phi\, Y_{t-j-1} + C + \varepsilon_t$$

- النموذج الثاني: حالة وجود مركبة الاتجاه العام وقيمة الثابت:

$$\Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{\rho} \phi\, Y_{t-j-1} + C + bt + \varepsilon_t$$

- النموذج الثالث: حالة عدم وجود قيمة الثابت وعدم وجود مركبة الاتجاه العام:

$$\Delta Y_t = \varphi Y_{t-1} + \sum_{j=2}^{\rho} \phi\, Y_{t-j-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن :

Δ : تشير إلى الفرق الأول للسلسلة الزمنية Y_t.

Y_t : تشير إلى المتغير الذي يتم اختبار استقرارية سلسلته الزمنية .

φ: معلمة المتغير المتباطئ.

t : الاتجاه الزمني.

ε_t: حد الخطأ العشوائي.

والصيغ المقدرة أعلاه تتوقف على فترة الإبطاء المثلى P وهي الفترة التي تضمن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي، ويتم الحصول عليها بتطبيق الاختبار الذي يعطي أقل قيمة لمعيارAKAIKE أو SCHWARTZ حسب اختيار الباحث. ويحسب معيار AKAIKE كمايلي:

$$AIC = n\, LOG\left(\frac{SSR}{n}\right) + 2K$$

حيث: n : عدد المشاهدات في العينة.

SSR : مجموع مربعات حدود الخطأ.

K : عدد المعاملات في المعادلة.

[1] محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة: **(قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشر(KAOPEN) : دراسة قياسية 1970-2010)، مجلة الباحث**، العدد 13، 2013 ، ص 22.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

❖ اختبار فليب بيرون:The phillipes-Perron

توزيع اختبار ديكي فولر الموسع مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل إحصائيا ويتضمن تباين ثابت. لذلك عند استخدام طريقة ديكي فولر يجب التأكد من أن حد الخطأ غير مرتبط وأنه يتضمن تبـــاين ثابت. فليب و بيرون طورا عام 1988 تعميما لديكي فولر يسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ، إن طريقة فليب بيرون هي تعديل لإحصاءة t لديكي فولر لتأخذ في الحسبان قيودا أقل على حد الخطـــأ.إن اختبار (PP test) لهُ قدرة اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجـــم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإنه من الأفضل الاعتماد على نتـــائج اختبار(pp test)[1]، ويجرى اختبار PP على أربعة مراحل كمايلي[2]:

1- التقدير بواسطة OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي فولر مع حســـاب الإحصـــائيات المرافقة:

2- تقدير التباين قصير المدى $\widehat{\sigma}^2 = \frac{1}{T}\sum_{i=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2$، حيث تمثل ε_t البواقي.

3- تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى والمستخرج من خـــلال التباينـــات المشتركة لبواقي النماذج السابقة حيث:

$$S_1^2 = \frac{1}{T}\sum_{t=1}^{T}\hat{\varepsilon}_t^2 + 2\sum_{i=1}^{L}[1-\frac{1}{L+1}]\frac{1}{T}\sum_{t=i+1}^{T}\hat{\varepsilon}_t\,\hat{\varepsilon}_{t-1}$$

4- حساب إحصائية فليب بيرون : $t_{\hat{\emptyset}}^* = \sqrt{K}\left(\frac{\hat{\emptyset}-1}{\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}\right) + \frac{T(k-1)\hat{\sigma}_{\hat{\emptyset}}}{\sqrt{k}}$ والذي يساوي $K = \frac{\hat{\sigma}^2}{S_1^2}$ 1 في الحالة التقاربية عندما تكون $\hat{\varepsilon}_t$ تشويشاً أبيضًا، هذه الإحصائية تقـــارن مـــع القيمـــة الحرجة لـــــ Mackinon.

المطلب الثالث: مفهوم درجة التكامل

لقد أوضحنا حتى الآن أن السلسلة الزمنية إما أن تكون ساكنة أو غير ساكنة، ودفعًا للتحليل خطوة أخرى إلى الأمام سنتعامل مع المفهوم المسمى درجة التكامل. عادة ما يتم توضيح مفهوم التكامل المشترك بضرب مثال عن الرجل السكران وكلبه، فهذا الرجل يخرج من الحانة يتمايل في حركة عشـــوائية غيـــر

[1] عابد بن عابد العبدلي: **(محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ)**، مجلة مركـــز صـــالح كامل للاقتصاد الاسلامي، جامعة الأزهر ، العدد 32 ، 2008، ص 20.

[2] أحمد سلامي: **اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015، ص 35.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

مستقرة وكلبه أيضًا تجتذبهُ الروائح من هنا وهناك فهو أيضًا في حركة عشوائية غير مستقرة، وفي كل مرة سيصيح هذا الرجل باسم كلبه والكلب يرد عليه بالنباح، يريد هذا الرجل أن لا يبتعد عنه كلبه كثيرًا بحيث يصلان في النهاية إلى البيت سوية فيضمن أن كلبه سيبيت في المنزل ولن يوقظه بنباحه بعد منتصف الليل إن بقي خارجًا، في هذا المثال سير كل من الرجل والكلب هو سير عشوائي في المدى القصير لكن في المدى الطويل يحاول كل منهما تضييق الفجوة بينهما.[1]

إذا أصبحت السلسلة الزمنية الخاصة بمتغير ما Y_t مستقرة بعد الحصول على عدد من الفروق يساوي d يقال أن هذه السلسلة متكاملة من الرتبة dأي أن[2]:

$$Y_t \sim I(d)$$

ونقول عن سلسلتين زمنيتين t وY_t بينهما تكامل مشترك أو متكاملتين زمنيًا إذا تحقق الشرطين التاليين:

- أن تكون السلسلتين متكاملتين من نفس الدرجة.
- أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) الناتجة عن إجراء علاقة الانحدار بينهما تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

يوجد العديد من طرق الكشف عن وجود التكامل المشترك من بينها[3]: اختبار أنجل غرانجر، اختبار دربن واتسن،اختبار جوهانسن.

الفرع الأول: التكامل المشترك وفق منهجية أنجل–جرانجر

تستخدم هذه المنهجية في حالة وجود متغيرين فقط بحيث يكون أحدهما متغير تابع والآخر متغير مستقل.

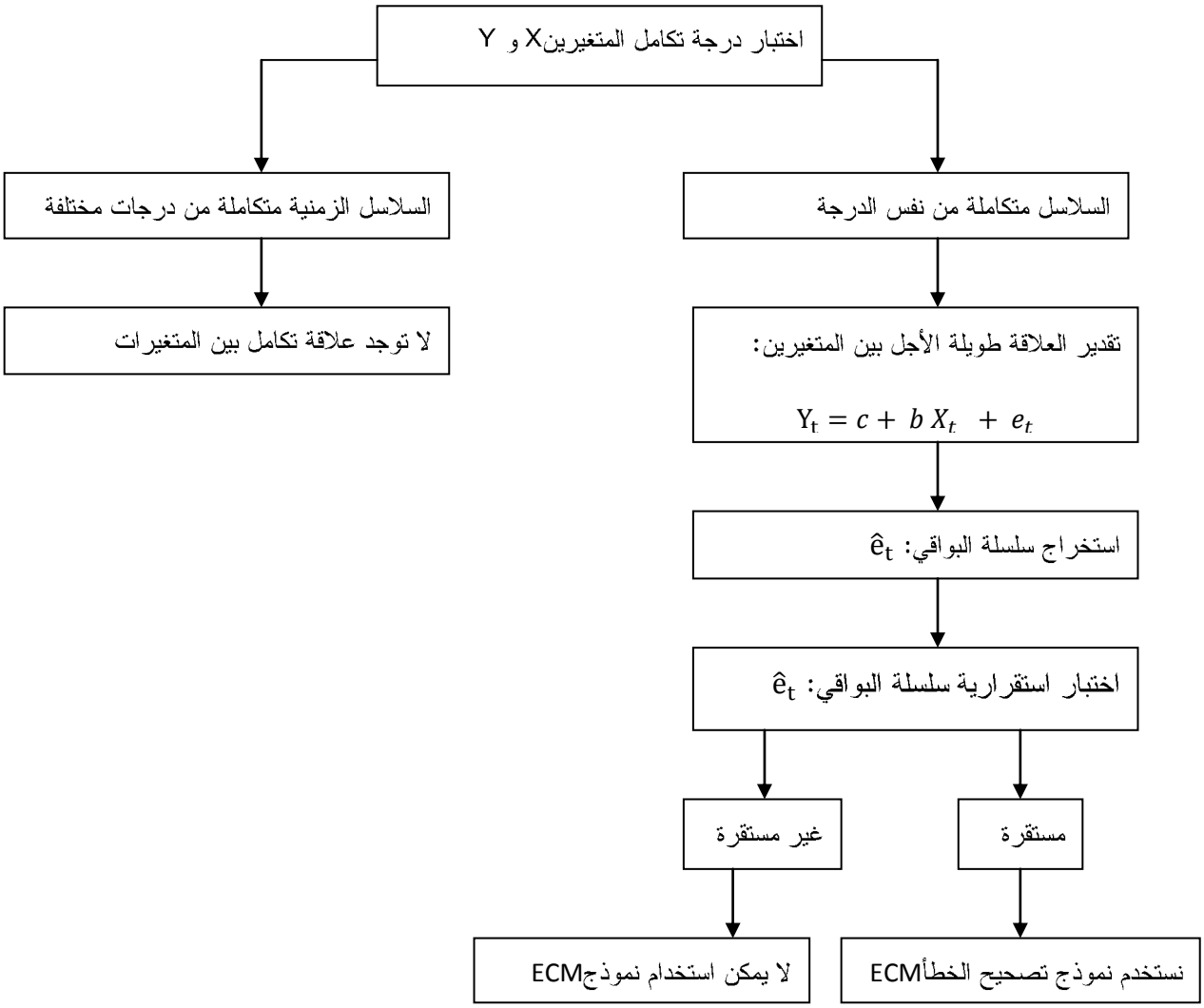
[1]Michael P.Murray : (**A Drunk and her dog An illustration of cointegration and error Correction**) ,**The AmericanStatistican**,.vol.48, No.1, february 1994,p37.

[2]خربوش مصطفى: (**العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ**)، **مجلة أداء المؤسسات الجزائري**، العدد 07 ، 2015، ص 149.

[3]المرجع السابق، ص 150.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الشكل رقم (3-1): منهجية أنجل-غرانجر لاستخدام نموذج تصحيح الخطأ



المصدر: بالاعتماد على:محمد شيخي:**طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات**، دار الحامد للنشر، الأردن، ط1 ، 2012،ص ص 292-293.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن التكامل المشترك يرتكز على الخوارزمية التي اقترحها Engle and granger سنة 1987 وهي طريقة على مرحلتين:

الخطوة الأولى: اختبار درجة تكامل المتغيرين

الشرط الضروري والأساسي للتكامل يتمثل في أن السلسلتين لابد وأن تكونا متكاملتين من نفس الدرجة أو الرتبة، فإذا كانتا لا تحققان هذا الشرط فمعنى هذا أنهما لا تحققان خاصية التكامل المشترك.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتكون السلسلتين متكاملتين إذا كانتا مستقرتين من نفس الدرجة: المستوى، الفرق الأول أو الفرق الثاني فمثلاً إذا كانت السلسلة الزمنية Yt مستقرة عند الفرق الأول، والسلسلة الزمنية Xt مستقرة عند الفرق الأول نقول أن السلسلتين متكاملتين من الدرجة الأولى ونكتب[1]: $X,Y\sim CI(1,1)$

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة طويلة الأجل(المدى)

إذا كان الشرط الضروري محققًا، فينبغي تقدير العلاقة طويلة المدى بين المتغيرين كما يلي $Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$ باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS، ومن أجل قبول علاقة التكامل المشترك يجب أن تكون سلسلة بواقي التقدير ε_t مستقرة، وفي هذه الحالة لا يمكن استخدام جداول Dicky–fuller فالاختبار تم على البواقي انطلاقًا من العلاقة الساكنة وليس على البواقي الحقيقية من علاقة التكامل المشترك وبالتالي هنا نستخدم جداول Mackinnon 1991. إذا كانت البواقي مستقرة يمكن إذن تقدير نموذج تصحيح الخطأ. نقدر نموذج تصحيح الخطأ ECM بإتباع الخطوات التالية:

الخطوة الأولى: تقدير العلاقة طويلة المدى باستخدام طريقة OLS :

$$Y_t = \alpha + \beta X_t + \varepsilon_t$$

الخطوة الثانية: تقدير العلاقة قصيرة المدى(العلاقة الديناميكية) بطريقة OLS كذلك كمايلي:

$$\Delta Y_t = \alpha_1 \Delta X_t + \alpha_2 \hat{\varepsilon}_{t-1} + \mu_t$$

يجب أن يكون المعامل α_2 معنويًا وسالبًا، فإذا لم يكن كذلك نرفض نموذج ECM

الفرع الثاني: التكامل المشترك وفق منهجية داربن واتسن (CRDW Test)

يعد هذا الاختبار اختبارًا سريعا وبديلا يمكن استخدامه لمعرفة مدى تحقق التكامل المشترك بين المتغير التابع ومحدداته، ولتطبيق اختبار(CRDW Test) نقوم باستخدام قيمة DW المقدرة في معادلة انحدار التكامل المشترك، ونختبر فرضية العدم وهي أن (d=0) بدلا من (d=2) فإذا كانت قيمة (DW) المحسوبة في معادلة المدى الطويل أقل من القيم الجدولية عند مستوى المعنوية المحدد؛ فإننا نرفض فرضية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج، وإذا تجاوزتها فإننا نقبل فرضية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات. وقد قدم كل من (SarganBhargava :1983) القيم الجدولية كمايلي[2]:

[1] محمد شيخي،مرجع سبق ذكره ،ص 292-293.
[2] عابد بن عابد العبدلي: مرجع سبق ذكرهُ، ص 23.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-1): القيم الجدولية الإحصائية (DW) للتكامل المشترك

مستوى المعنوية	%1	%5	%10
القيمة الجدولية(CRDW)	0.511	0.386	0.322
الفرض العدم(لا يوجد تكامل مشترك)	قبول/رفض	قبول/رفض	قبول/رفض
قيمة داربن واتسن (Durbin Watson) المقدرة			

المصدر:عابد بن عابد العبدلي: مرجع سبق ذكرهُ، ص 23

الفرع الثالث: التكامل المشترك وفق منهجية جوهانسن

تختبر طريقة أنجل وغرانجر بواقي انحدار التكامل المشترك، بينما تختبر طريقة جوهانسن عـــدد علاقات التكامل المشترك في نظام شعاعالانحدار الذاتي (VAR) [1]. ولتحديد عدد متجهات (أشعة) التكامل المشترك اقترح جوهانسن (1988) إجراء اختبار الأثر($trace\ test - \lambda_{\text{trace}}$).

حيث يختبر فرضية العدم القائلة بأن هناك على الأكثـــر q من متجهات التكامل المشترك مقابل الفرض البديل (q=r) ويحسب بالصيغة العامة التالية:

$$\lambda_{\text{trace}} = -n \sum_{i=r+1}^{K} ln\,(1 - \lambda_i)$$

حيث: λ_i القيمة الذاتية رقم i لمصفوفة التباين-التباين المشترك التي تسمح بحساب القيم الذاتية؛ K عـــدد المتغيرات و r رتبة المصفوفة.

وتتبع إحصائية الأثر قانوناً احتماليا يشبه إلى حد بعيد توزيع كاي مربع مجدولا باستعمال عملية محاكـــاة قام بها جوهانسن وجليسيوس(1990)ويكون اختبار جوهانسون على الشكل التالي[2]:

- رتبة المصفوفة π تساوي الصفر(r=0)، أي H_0 r=0: ضد فرضية H_1 r>1 : إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار الموالي(إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجـــة لـــــ Johansen-Juselius فإننا نرفض H_0).

[1] ممدوح الخطيب الكسواني: **(الطلب على النقود في سورية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك)، مجلة جامعة دمشق**، المجلد 18 ، العدد الأول 2001، ص 38.

[2] أحمد سلامي، محمد شيخي:(**اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري(1970-2011))، مجلـــة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر-، العدد 13 ، 2013 ، ص 127.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد (r=1)، أي $r=1H_0$: ضد الفرضية $r>1H_1$:إذا رفضنا H_0 نمر إلى الاختبار الموالي(إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـــ-Johansen Juselius فإننا نرفض H_0).
- رتبة المصفوفة π تساوي الواحد (r=2)، أي $r=1H_0$: ضد الفرضية $r>2H_1$:إذا رفضنا H_0نمر إلى الاختبار الموالي ،(إذا كانت الإحصائية λ_{trace} أكبر تماما من القيمة الحرجة لـــ-Johansen Juselius فإننا نرفض H_0)، وهكذا.
- إذا رفضنا H_0 في نهاية المطاف، واخترنا بعدها الفرضية $r=K-1H_0$: ضد الفرضية $r=KH_1$: وقمنا برفض H_0 ، فإن رتبة المصفوفة هي r=K وفي هذه الحالة لا توجد علاقة تكامل مشترك باعتبار أن المتغيرات هي .I(0)

وتجدر الإشارة إلى أنهُ قبل تطبيق طريقة جوهانسن للتكامل المشترك يجب تحديد عدد فترات الإبطاء P للسيرورةvar (شعاع الانحدار الذاتي) ، ولتحديد P يستخدم معياري Akaike و Schwartz طريقة اختيار P تتضمن تقدير كل نماذج Var لفترات إبطاء من 0 إلى h (h هو الإبطاء الأكبر المقبول بالنسبة للنظرية الاقتصادية) دوال AIC(p) و SH(p) محسوبة بالطريقة التالية[1]:

$$AIC(p) = \ln(det|\sum e|) + \frac{2k^2p}{n}$$

$$SC(p) = \ln(det|\sum e|) + \frac{2k^2pln(n)}{n}$$

حيث : Kعدد المتغيرات ؛ n: عدد المشاهدات؛ $\sum e$مصفوفة التباين والتباين المشترك المقدرة لبواقي النموذجP.الإبطاء الذي يقلل من معياري AIC وSC هو الذي سيتم اختياره.

[1] المرجع السابق، ص 127.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

المبحث الثاني: قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2015)

في هذا المبحث سوف نجري الدراسة القياسية لمعرفة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي خلال الفترة المشار إليها وذلك بتطبيق منهج التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ الذي تم التعريف به في المبحث السابق.

المطلب الأول: توصيف النموذج القياسي

لغرض قياس وتحليل العلاقة بين متغير النمو الاقتصادي ومتغير السياسة المالية سنعتمد في بحثنا هذا على أربع متغيرات اقتصادية والمتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي PIB كمتغير تابع يمثل النمو الاقتصادي. وثلاث متغيرات مستقلة (تفسيرية) تمثل السياسة المالية وهي: متغير الإنفاق العام DEP، ومتغير إيرادات المحروقات RH ومتغير الإيرادات خارج المحروقات RHC.ومنه سوف نقوم بتقدير النموذج الخطي المتعدد التالي:

$$\mathrm{PIB_t} = C + \beta_1 DEP_t + \beta_2 RH_t + \beta_3 RHC_t + \mu_t$$

حيث:

- PIB يمثل قيمة الناتج الداخلي الخام
- DEP قيمة النفقات العامة
- RH الإيرادات البترولية (إيرادات المحروقات)
- RHC الإيرادات خارج المحروقات
- μ يمثل الأخطاء القياسية الناجمة عن عملية القياس
- C تمثل ثابت الانحدار

ومراعاة لمبدأ توحيد وحدة القياس فقد تم أخذ هذه المتغيرات الأربعة بالأسعار الحقيقية بعد قسمة قيم المتغيرات بالأسعار الجارية على معدل التضخم الموافق لكل سنة (أنظر الملحق 1). وحسب التوقعات المسبقة لابد أن يكون أثر كل من النفقات العامة و إيرادات المحروقات والإيرادات خارج المحروقات موجبًا

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

أي وجود علاقة طردية بين متغير الناتج المحلي الإجمالي وباقي متغيرات النموذج وهو ما نعبر عنه رياضيًا كمايلي :

$$\frac{\partial PIB}{\partial \mathrm{DEP}} > 0 \quad \text{و} \quad \frac{\partial \mathrm{PIB}}{\partial RH} > 0 \quad ، \quad \frac{\partial \mathrm{PIB}}{\partial \mathrm{RHC}} > 0$$

سيتم تقدير النموذج السابق باستخدام الصيغة اللوغارتمية (log) لتقليل آثار التضخم وفي هذه الحالة تتحول المعلمات من آثار حدية مطلقة إلى آثار نسبية وبالتالي تصبح هذه المعلمات تعبر عن المرونات[1]:

$$\mathrm{LPIB_t} = C + \beta_1 LDEP_t + \beta_2 LRH_t + \beta_3 LRHC_t + \mu_t$$

وبالتالي تعبر:

- β_1 عن مقدار التغير في الناتج الداخلي الخام عندما تتغير قيمة النفقات بوحدة واحدة.
- β_2 عن مقدار التغير في الناتج الداخلي الخام عندما تتغير قيمة إيرادات المحروقات.
- β_3 تعبر عن مقدار التغير في الناتج الداخلي الخام عندما تتغير قيمة الإيرادات خارج المحروقات.

المطلب الثاني : دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

أول خطوة في منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، هي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية الداخلة في تقدير النموذج . وسوف نستعمل لهذا الغرض اختبار ديكي فولر المطور كمايلي:

جدول رقم (3-2): نتائج اختبار ديكي فولر الموسع ADF

		المستوى			الفرق الأول		
	t	قاطع	قاطع واتجاه	لاشيء	قاطع	قاطع واتجاه	لاشيء
السلسة الزمنية	الحرجة عند 5%	0.9297	3.5130	1.9297	2.9297	3.5155	1.9484
lpib	tالمحسوبة	(1)0.5448	(0)3.0912	(1)1.6731	(0)9.7928	(0)9.6783	(0)9.3421
	الاحتمال	0.8722	0.1207	0.9754	0.0000	0.0000	0.0000
ldep	tالمحسوبة	(1)0.4272	(0)3.1330	(1)1.8551	(0)9.8841	(0)9.7735	(0)9.3081
	الاحتمال	0.8953	0.1113	0.9833	0.0000	0.0000	0.0000

[1] محمد رملي، لخضر عدوكة: مرجع سبق ذكره ، ص 61.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

lrh	tالمحسوبة	(1)0.3591	(0)2.8366	(1)1.3626	(0)9.5004	(0)9.4206	(0)9.0848
	الاحتمال	0.7298	0.1924	0.9545	0.0000	0.0000	0.0000
lrhc	t المحسوبة	(1)0.3591	(0)3.1170	(1)1.6961	(0)9.7917	(0)9.6992	(0)9.3371
	الاحتمال	0.9072	0.1148	0.9765	0.0000	0.0000	0.0000

() طول فترة الإبطاء المناسبة آليا وفق معيار (Schwartz Info Criterion) بحد أقصى 9 فترات.

المصدر: مخرجات برنامج E-views 8

من خلال قراءتنا للجدول يتضح لنا أن المتغيرات الأربعة غير مستقرة في المستوى بحيث إذا ما قارنا القيمة المطلقة لاحصاءة T المحسوبة بقيمتها الجدولية (القيمة الحرجة) لكل متغير على حدا نجد أن القيمة المطلقة لاحصاءة T المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية ومنه نقبل فرضية العدم لاختبار ديكي- فولر المطور القاضية بأن السلسلة الزمنية محل الاختبار تعاني من وجود جذر الوحدة، أو بالنظر مباشرة إلى قيمة الاحتمال P بحيث نجدها أكبر من 5% ومنه نقبل فرض العدم القاضي بأن السلسلة الزمنية تعاني من وجود جذر الوحدة أي أنها غير مستقرة في المستوى، إذن السلاسل الزمنية الأربعة التي سنستخدمها في تقدير النموذج غير مستقرة في المستوى ولكنها مستقرة في الفرق الأول وهذا ما نستنتجه من قراءتنا للنتائج المدونة في الجدول.

كون السلاسل الزمنية غير مستقرة في المستوى ومستقرة في الفرق الأول فنستطيع الحكم بأن كل سلسلة منها هي سلسلة متكاملة من الدرجة الأولى، وبما أن السلاسل الأربعة متكاملة من نفس الدرجة فهناك احتمال لوجود تكامل مشترك فيما بينها وهو ما سوف نقوم به في الخطوة التالية بحيث سنتأكد من خلال اختبارات التكامل المشترك من جود تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية من عدمه.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

إذن على ضوء اختبار جذر الوحدة السابق، اتضح أن كل متغير على حدا هو متغير متكامل من الدرجة الأولى أي أنه غير ساكن في المستوى ولكن ساكن في الفرق الأول، وتركز نظرية التكامل المشترك على تحليل السلاسل الزمنية غير الساكنة حيث يشير كل من (Engle and granger 1987) إلى إمكانية توليد مزيج خطي يتصف بالسكون IN(0) من السلاسل الزمنية غير الساكنة. وإذا أمكن توليد هذا المزيج الخطي الساكن، فإن هذه السلاسل الزمنية غير الساكنة في هذه الحالة تعتبر متكاملة من نفس الدرجة،

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وبالتالي يمكن استخدام مستوى المتغيرات في الانحدار، ولا يكون الانحدار زائفا في هذه الحالة ويوصف بالعلاقة التوازنية في المدى البعيد[1].

الفرع الأول: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية أنجل غرانجر

سوف نطبق هذه المنهجيه وفق الآلية التي شرحناها في المبحث الأول من هذا الفصل، حيث الخطوة الأولى هي تقدير العلاقة في المدى الطويل.

أولاً: تقدير العلاقة بين المتغيرات في المستوى

عند تقديرنا لمعادلة الانحدار للمتغيرات في المستوى كانت النتائج كمايلي:

جدول رقم (3-3): نتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في المستوى

Dependent Variable: LPIB
Method: Least Squares
Date: 06/05/17 Time: 20:35
Sample: 1970 2015
Included observations: 46

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.593430	0.067593	23.57398	0.0000
LDEP	0.451868	0.131067	3.447622	0.0013
LRH	0.200586	0.041141	4.875563	0.0000
LRHC	0.339124	0.119832	2.830002	0.0071

R-squared	0.998306	Mean dependent var	9.586500
Adjusted R-squared	0.998185	S.D. dependent var	2.507363
S.E. of regression	0.106817	Akaike info criterion	-1.552465
Sum squared resid	0.479211	Schwarz criterion	-1.393453
Log likelihood	39.70670	Hannan-Quinn criter.	-1.492898
F-statistic	8251.096	Durbin-Watson stat	0.372322
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

LPIB = 1.5934 + 0.4518*LDEP + 0.2005*LRH + 0.3391*LRHC

[1] عابد بن عابد العبدلي: مرجع سبق ذكرهُ، ص ص 21-22.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-4): التفسير الإحصائي لنتائج تقدير العلاقة بين المتغيرات في المستوى

المعلمة المقدرة	قيمتها	إحصاءة T	الاحتمال	التفسير
الحد الثابت C	1.5934	23.5739	0.0000	معنوية إحصائيًا عند 1%
(LDEP) β_1	0.4518	3.4476	0.0013	معنوية إحصائيًا عند 1%
(LRH)β_2	0.2005	4.8755	0.0071	معنوية إحصائيًا عند 1%
(LRHC)β_3	0.3391	2.8300	0.0000	معنوية إحصائيًا عند 1%
F-statistic=0.000000				النموذج معنوي عند 1%
DW=0.3723				يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ
R^2=0.9983 , R^2Adj=0.9981				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews

تسمى هذه المعادلة المقدرة بمعادلة انحدار التكامل المشترك (Cointegration regression)، تم الحصول على بواقي هذا الانحدار المقدرة Zt ، وهي المزيج الخطي المتولد من انحدار العلاقة التوازنية طويلة المدى وينصب الاختبار على التحقق من أن هذا المزيج ساكن في المستوى أي متكامل من الدرجة صفر:

$$Zt \sim IN(0)$$

ثانيًا: اختبار استقرارية سلسلة البواقي المقدرة

بعد حصولنا على سلسلة بواقي التقدير لمعادلة انحدار التكامل المشترك، نجري اختبار جذر الوحدة لهذه السلسة باستخدام ADF test وكانت النتائج كما في الجدول الموالي:

جدول رقم(3-5): اختبار سكون سلسلة البواقي باستخدام ADF

سلسلة البواقي		المستوى			الفرق الأول		
	النموذج	قاطع	قاطع واتجاه	لاشيء	قاطع	قاطع واتجاه	لاشيء
Z	Tالحرجة عند 5%	2.9281	3.5130	1.9484	2.9297	3.5155	1.9484
	Tالمحسوبة	(0)2.3637	(0)2.3410	(0)2.3991	(0)6.3412	(0)6.2470	(0)6.3643
	الاحتمال p	0.1575	0.4042	0.0171	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

كما هو ملاحظ من الجدول فإننا لم نستطع رفض فرضية العدم القاضية بوجود جذر الوحدة، ومنه سلسلة البواقي ليست ساكنة في المستوى بل هي ساكنة في الفرق الأول وبالتالي حسب منهجية أنجل – غرانجر لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ومنه لا يمكننا المرور إلى تقدير نموذج تصحيح الخطأ، والأمر يتطلب اللجوء إلى اختبارات أخرى للتكامل المشترك.

الفرع الثاني: اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية داربن واتسن

سوف نجري هذا الاختبار بمقارنة قيمة DW للمعادلة المقدرة سابقا مع القيم الجدولية لإحصائية DW للتكامل المشترك كمايلي:

جدول رقم (3-6):نتائج اختبار داربن واتسن للتكامل المشترك

مستوى المعنوية	%1	%5	%10
القيمة الجدولية (CRDW)	0.511	0.386	0.322
الفرض العدمي (لا يوجد تكامل مشترك)	قبول	قبول	رفض
قيمة DW المقدرة= 0.3723			

المصدر: بالاعتماد على مخرجات Eviews8

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة DW المحسوبة = 0.3723 وهي معنوية عند 10% أي أنه باستطاعتنا رفض الفرض العدم القاضي بعدم وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، ونقبل الفرض البديل القاضي بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وبالتالي نمر إلى الخطوة الموالية وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ.

المطلب الرابع: تقدير نموذج تصحيح الخطأ

بعد أن جاء اختبار داربن واتسن مؤكدًا على وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج فإننا في هذه المرحلة سنقوم بتقدير نموذج تصحيح الخطأ بطريقة الخطوتين لأنجل وغرانجر، حيث الخطوة الأولى هي تقدير نموذج العلاقة التوازنية على المدى الطويل، ويسمى أيضًا بانحدار التكامل المشترك والذي سبق وأن قدرناه بحيث كانت معادلة التكامل المشترك كمايلي:

LPIB = 1.5934+ 0.4518*LDEP + 0.2005*LRH + 0.3391*LRHC

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

والخطوة الثانية وهي تقدير نموذج تصحيح الخطأ باستخدام البواقي المقدرة في انحدار التكامل المشترك والتي رمزنا لها بـ Z_t حيث: $Z_t = lpib_t - (\hat{c} + \hat{\beta}_1 LDEP_t + \hat{\beta}_2 LRH_t + \hat{\beta}_3 LRHC_t)$

ويسمى Z_t بحد تصحيح الخطأ(Error Correction Term)، ويضاف كمتغير مستقل مبطأ بفترة واحدة في نموذج علاقة المدى القصير بجانب فروق المتغيرات الأخرى غير الساكنة[1]، كمايلي:

$$\mathrm{d(LPIB_t)} = C_1 + \beta_4 d(LDEP_t) + \beta_5 d(LRH_t) + \beta_6 d(LRHC_t) + \beta_7 Z_{t-1} + e_t$$

يسمى هذا النموذج بنموذج تصحيح الخطأ(Error Correction Model)، حيث يأخذ في الاعتبار التفاعل الحركي في المدى القصير والطويل بين الناتج المحلي الإجمالي ومحدداته وظهور Z_{t-1} في نموذج تصحيح الخطأ يعكس الفرضية السابقة بأن القيمة الفعلية للناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير لا تتساوى مع قيمتها التوازنية في المدى الطويل، ولذلك فإنه في المدى القصير يكون هناك تصحيح جزئي من هذا الاختلال وهنا تمثل المعلمة β_7 (معامل حد الخطأ) قيمة تعديل القيم الفعلية للناتج المحلي الإجمالي باتجاه قيمها التوازنية من فترة لأخرى، ولقد تم تقدير نموذج تصحيح الخطأ وكانت النتائج كمايلي:

جدول رقم (3-7): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

Dependent Variable: D(LPIB)
Method: Least Squares
Date: 06/05/17 Time: 20:38
Sample (adjusted): 1971 2015
Included observations: 45 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.009383	0.008818	-1.064062	0.2937
D(LDEP)	0.380070	0.075517	5.032876	0.0000
D(LRH)	0.252246	0.029084	8.672898	0.0000
D(LRHC)	0.379764	0.077062	4.928020	0.0000
Z(-1)	-0.253643	0.095349	-2.660164	0.0112

R-squared	0.994455	Mean dependent var	0.152438
Adjusted R-squared	0.993901	S.D. dependent var	0.734296
S.E. of regression	0.057346	Akaike info criterion	-2.774985
Sum squared resid	0.131543	Schwarz criterion	-2.574245
Log likelihood	67.43717	Hannan-Quinn criter.	-2.700151
F-statistic	1793.549	Durbin-Watson stat	1.697178
Prob(F-statistic)	0.000000		

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

[1] عابد بن عابد العبدلي: مرجع سبق ذكرهُ، ص 26

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

وتكتب المعادلة المقدرة كمايلي:

D(LPIB) = -0.0093 + 0.3800*D(LDEP) + 0.2522*D(LRH) + 0.3797*D(LRHC) - 0.2536*Z(-1)

الفرع الأول: التفسير الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ

سوف نستعرض في الجدول الموالي نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ، لغرض تفسيرها إحصائيًا:

جدول رقم (3-8): التفسير الإحصائي لنموذج تصحيح الخطأ المقدر

المعلمة المقدرة	قيمتها	إحصاءة T	الاحتمال	التفسير
الثابت C_1	-0.0093	-1.0640	0.2937	غير معنوية إحصائيا
$(LDEP)\beta_4$	0.3800	5.0328	0.0000	معنوية إحصائيًا عند 1%
$(LRH)\beta_5$	0.2522	8.6728	0.0000	معنوية إحصائيًا عند 1%
$(LRHC)\beta_6$	0.3797	4.9280	0.0000	معنوية إحصائيًا عند 1%
$(Zt-1)\ \beta_7$	-0.2536	-2.6601	0.0112	معنوية إحصائيًا عند 5%
Prob(f-statistic)=0.0000000				النموذج المقدر معنوي إحصائيا عند 1%
$DW=1.697$, $R^2=0.9944$, Adj $R^2=0.9939$				

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول يتضح لنا سلامة النموذج من الناحية الإحصائية بشكل عام، لكن هذا لا يعني أن النموذج يتمتع بصلاحية، فالأمر يحتاج إلى إجراء بعض الاختبارات الإضافية للتأكد من خلو النموذج من المشاكل القياسية.

الفرع الثاني: اختبارات فحص سلسلة البواقي

سوف نجري فيمايلي ثلاث اختبارات على سلسلة البواقي المقدرة لنموذج تصحيح الخطأ:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

جدول رقم (3-9): نتائج اختبارات فحص سلسلة البواقي

الاختبار	الاحتمال	التفسير
اختبار Normality(Jarque-Bera)	0.4396	البواقي تتبع التوزيع الطبيعي
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	0.4344	لا يوجد ارتباط ذاتي بين حدود الخطأ
Breusch-Pagan-Godfrey Heterokedasticity Test	0.1293	لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 8

من خلال الجدول يتضح أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين حدود الخطأ لأن قيمة F-statistic لاختبار LM جاءت أكبر من 5% . كما أن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي وذلك لأن القيمة الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera جاءت أكبر من 5% كذلك، بالإضافة إلى خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات التباين بين حدود الخطأ بالنظر أيضا إلى القيمة الاحتمالية للاختبار والتي جاءت أكبر من 5%. إن خلو النموذج المقدر من المشاكل القياسية يعزز من صلاحيته.

المطلب الخامس: تحليل وتفسير النتائج

بناءًا على نتائج نموذج تصحيح الخطأ المدونة في الجدول (3-6) نلاحظ ثبوت المعنوية الإحصائية لحد تصحيح الخطأ β_7 عند مستوى معنوية 5% مع الإشارة السالبة المتوقعة، وهذا تأكيد على وجود علاقة توازنية طويلة المدى في نموذج انحدار التكامل المشترك السابق تقديره، وتشير قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.2536-) إلى أن الناتج المحلي الإجمالي يتعدل نحو قيمته التوازنية أو يصحح من اختلال قيمته التوازنية المتبقية في كل فترة ماضية بنحو 25.36% أي عندما ينحرف الناتج المحلي الإجمالي في المدى القصير في الفترة (t-1) عن قيمته التوازنية في المدى الطويل، فإنه يتم تصحيح ما يعادل25.36% من هذا الانحراف أو الاختلال في الفترة (t)، ومن ناحية أخرى فإن نسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل منخفضة نحو التوازن بمعنى أن الناتج المحلي الإجمالي يستغرق ما يقارب الأربع سنوات (3.94سنة) (0.2536/1) حتى يعود إلى قيمته التوازنية بعد أثر أي صدمة في النظام (النموذج).

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

باستخدامنا لنتائج تقدير العلاقة التوازنية في المدى الطويل (انحدار التكامل المشترك) ونتائج نموذج تصحيح الخطأ نحصل على مرونات الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى محدداته على المدى الطويل والقصير كما في الجدول:

جدول رقم (3-10): مرونات الناتج المحلي الإجمالي قصيرة وطويلة الأجل المقدرة

المتغيرات	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
الإنفاق العام DEP	0.3800	0.4518
إيرادات المحروقات RH	0.2522	0.2005
الإيرادات خارج المحروقات RHC	0.3797	0.3391

المصدر: مخرجات برنامج Eviews8

من الجدول نلاحظ أن المعلمات المقدرة جاءت كلها بإشارات موجبة وهو ما يوافق التوقع السابق، أي أن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر طرديًا بالإنفاق العام وبإيرادات المحروقات وبالإيرادات خارج المحروقات ويظهر الناتج المحلي الإجمالي غير مرن بالنسبة إلى محدداته في المدى القصير والطويل ومن النتائج نلاحظ أن الزيادة في الإنفاق العام بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة مباشرة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.38% ويستمر أثرها في المدى البعيد ليصل إلى 0.45%، وهذا ربما يدل على أن الإنفاق العام في الجزائر يوجه نحو قطاعات غير منتجة. وبالنسبة لأثر إيرادات المحروقات نجد أن الزيادة في قيمة إيرادات المحروقات بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة مباشرة بنسبة 0.25% في الناتج المحلي الإجمالي وينخفض هذا الأثر في المدى البعيد إلى 0.20% .وهذا يرجع لكون إيرادات المحروقات معرضة للصدمات الخارجية، أما أثر الإيرادات خارج المحروقات فيلاحظ أن زيادة بنسبة 1% تؤدي إلى زيادة فورية بنسبة 0.37% في الناتج المحلي الإجمالي وعلى المدى البعيد تنخفض إلى0.33%، وهذا يرجع إلى كون الإيرادات خارج المحروقات خاصة في جانب الجباية العادية منخفضة بسبب كثرة الإعفاءات الضريبية المقدمة للمؤسسات وكذا كثرة التهرب الضريبي.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

خلاصة الفصل:

لقد استعملنا نموذج تصحيح الخطأ بغرض معرفة أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في المدى القصير و على المدى الطويل، وجاءت نتائج الدراسة القياسية لتحكم بوجود أثر محدود للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، وهذا الأمر لا ينفي أهمية السياسة المالية في حد ذاتها، إنما يشير إلى أن السياسة المالية في الجزائر بحاجة ماسة إلى استراتيجيات تنموية تصاغ بأساليب علمية حتى تحقق الهدف المطلوب منها، كما أن السياسة المالية تحتاج أيضا إلى سياسات تدعم عملها وتزيد من فعاليتها، وتحتاج كذلك إلى إرادة سياسية فاعلة.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الخاتمة

الخاتمة:

استهدفت هذه الدراسة قياس أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام تقنية قياسية حديثة وهي تحليل التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، وكمدخل تأصيلي لموضوع الدراسة استعرضنا بعض الملامح النظرية المتعلقة بمفهوم السياسة المالية حيث أشارت هذه الأدبيات إلى أهمية السياسة المالية في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي المعبر عنها بالناتج المحلي الإجمالي. وعلى ضوء استعراض الدراسات السابقة المتعلقة بأثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي. فقد أجمعت هذه الدراسات على أن هدف استراتيجي مثل هدف النمو الاقتصادي يحتاج إلى إستراتيجية بعيدة المدى وإلى تضافر السياسات الاقتصادية بحيث أن السياسة المالية لوحدها لا تكفي لبلوغ هدف تحقيق نمو اقتصادي في الجزائر

حيث في الجانب النظري خرجنا بالنتائج التالية:

1- أهمية السياسة المالية في الدول السائرة في طريق النمو بالذات، نظرًا لأن السياسة النقدية تحتاج إلى اقتصاد قوي، وهذا ما لا يتوفر لهذه البلدان. وهذا ما يدفع إلى القول بضرورة رسم السياسة المالية وفق ما يناسب الظروف الاقتصادية للبلد.

2- عن طريق السياسة المالية يمكن للبلد استغلال قدراته وطاقاته الإنتاجية، وتحقيق هدف النمو الاقتصادي.

3- أهم صعوبة تواجه السياسة المالية هي الفجوة الزمنية بين قرار تخصيص نفقة معينة لمشروع ما وعملية المصادقة عليها من البرلمان.

4- يجب أن تكون السياسة المالية مدعمة بسياسة نقدية مناسبة، بحيث تكون السياسة النقدية في خدمة السياسة المالية.

5- تعتمد الجزائر بشكل كبير على السياسة المالية بغرض تحقيق النمو الاقتصادي وهذا ما يبدو واضحا من خلال مختلف المخططات التنموية التي نفذت منذ الاستقلال إلى اليوم، غير أن النمو الاقتصادي متذبذب يرتفع مع ارتفاع إيرادات المحروقات وينخفض بانخفاضها، وبالتالي فالنمو الاقتصادي في الجزائر عبارة عن توسع وليس نموا.

6- السياسة المالية في الجزائر معرضة لتقلبات الدورات الاقتصادية للاقتصاد العالمي. وهذا ما يضعف من فعاليتها.

في الجانب التطبيقي خلصنا إلى النتائج التالية:

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

1- أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي هو أثر محدود، وهذا يطرح سؤالا بشأن طبيعة الاستثمارات التي يوجه إليها الإنفاق العام، والتي هي في الغالب تكون في قطاعات غير منتجة.

2- أثر إيرادات المحروقات على الناتج المحلي الإجمالي محدود ويتناقص على المدى الطويل وهذا راجع لكون المحروقات سلع تتحدد أسعارها في السوق الدولية وبالتالي فهي عرضة للأزمات وإيراداتها تتميز بالتذبذب وعدم الاستقرار.

3- الإيرادات خارج المحروقات أيضا لها أثر محدود على الناتج المحلي الإجمالي، وهذا يقودنا إلى قضية إعادة بناء نظام ضريبي عادل في الجزائر، فالجباية العادية هي أهم مكون للإيرادات خارج المحروقات ويجب الاهتمام بها لكونها مصدر للإيرادات يتميز بالثبات نسبيا بالمقارنة مع إيرادات المحروقات.

4- مازالت السياسة المالية في الجزائر بعيدة عن أن تؤدي دورها في عملية النمو الاقتصادي ، وبالتالي فهي تحتاج إلى إدارة فاعلة وإلى سياسات أخرى داعمة لعملها.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: نرفض هذه الفرضية لأن نتائج الدراسة القياسية تقول بعدم مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للإيرادات المحروقات سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل. وهذا راجع لكون هذه الإيرادات متقلبة نظرا لتقلب أسعار المحروقات في السوق الدولية ولكون هذه الإيرادات لا تستغل بصورة جيدة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي.

الفرضية الثانية: نقبل هذه الفرضية نظرا لكون نتائج الدراسة القياسية جاءت بعدم مرونة الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالنسبة لمكونات السياسة المالية.

الفرضية الثالثة: نقبل هذه الفرضية بوجود أثر ايجابي للسياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، غير أن هذا الأثر يعد أثرا ضعيفا، وذلك بالاستناد إلى نتائج الدراسة القياسية التي بينت وجود مرونة ضعيفة للناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للإنفاق العام سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

توصيات الدراسة:

من خلال النتائج السابقة يمكن أن نبني مجموعة من التصورات فيما يخص تفعيل دور السياسة المالية في التأثير بشكل ايجابي وفعال على النمو الاقتصادي:

- يحتاج هدف النمو الاقتصادي إلى رسم إستراتيجية اقتصادية كما يجب أن تدعم السياسة المالية بسياسات اقتصادية أخرى.
- ضرورة القيام بدراسات دقيقة للمشاريع الاستثمارية العمومية خاصة الضخمة منها، لأنه في العادة تعاني هذه المشاريع من تضخم النفقات بسبب إعادة التقييم من فترة لأخرى وكذا التأخر في الإنجاز.
- يجب ترشيد عملية الإنفاق الحكومي وخاصة الإنفاق الاستهلاكي، وذلك حفاظا على المال العام من التبذير.
- إنشاء نظام ضريبي عادل و مستقر بغية تحسين إيرادات الجباية الضريبية و تفعيل دورها في السياسة المالية .
- يجب الاهتمام بالبحث والتطوير لما له من أثر ايجابي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل.
- الاهتمام بالرأسمال البشري من خلال تحسين مستوى معيشة السكان وتطوير المنظومة الصحية وتطوير البرامج التعليمية.
- فتح المجال أمام الخواص للقيام بمشاريع استثمارية منتجة.
- يجب مواصلة العمل على تحسين البنية التحتية، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي وذلك لما لهذا المجال من أثر في تنشيط الحياة الاقتصادية وامتصاص البطالة على المدى القصير والتأثير على النمو الاقتصادي على المدى البعيد.

آفاق البحث:

يفتح هذا البحث المجال لخوض بحوث أخرى ذات صلة بموضوع الدراسة ومنها:

- أثر السياسة المالية على تنمية الرأسمال البشري في الجزائر من 1970 إلى 2015.
- أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي باستخدام نماذج Arch.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

الكتب بالعربية:

1- حسام علي داوود:**مبادئ الاقتصاد الكلي**، ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، الأردن، ط5، 2016.

2- محرزي محمد عباس:**اقتصاديات المالية العامة**، ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط6 2015.

3- سامر عبد الهادي وآخرون: **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى 2013.

4- عبد القادر خليل: **مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي (إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثاني، 2012.

5- علوش أحمد: **دروس وتمارين في التحليل الاقتصادي الكلي** ، دار هومة، الجزائر، ب ط 2012.

6- شيخي محمد:**طرق الاقتصاد القياسي (محاضرات وتطبيقات)**، دار الحامد للنشر، الأردن، ط1، 2012.

7- عبد الهادي علي النجار:**السياسات المالية (في الفكر المعاصر والفكر الإسلامي)**،ط1،المكتبة العصرية للنشر والتوزيع،مصر، 2011

8- سعيد علي محمد العبيدي: **اقتصاديات المالية العامة**، ،دار دجلة، الأردن، الطبعة الأولى ، 2011.

9- إبراهيم متولي حسن المغربي: **الآثار الاقتصادية للتمويل بالعجز**،دار المناهج للطباعة والنشر والتوزيع،الأردن، ط1، 2009.

10- خبابة عبد الله: **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، ،الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، ب ط 2009.

11- طارق الحاج: **المالية العامة**، ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، بدون طبعة، 2009.

12- خالد واصف الوزني،أحمد حسين الرفاعي:**مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق**، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة التاسعة، 2008.

13- فليح حسن خلف:**المالية العامة**، ،عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع وجدارا للكتاب العالمي للنشر والتوزيع،الأردن، الطبعة الأولى ،2008.

14- محمد أحمد السريتي،علي عبد الوهاب نجا:**مبادئ الاقتصاد الكلي**، الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2008.

15- مدني بن شهرة: **سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدّولية**، دار هومة الجزائر، 2008.

16- محمود حسين الوادي،كاظم جاسم العيساوي: **الاقتصاد الكلي تحليل نظري وتطبيقي**، دار الميسرة الأردن، الطبعة الأولى ، 2007.

17- هشام مصطفى الجمل:دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية (دراسة مقارنة بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر)،دار الفكر،الإسكندرية مصر،بدون طبعة،2006.

18- حربي محمد موسى عريقات:**مبادئ الاقتصاد الكلي** ،دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، بط2006.

19- عبد المجيد قدي:**المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية وتقييمية)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، بدون طبعة، 2003.

20- حامد عبد المجيد دراز: **السياسات المالية**، ، الدار الجامعية، الإسكندرية مصر، ط1، 2002.

21- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزّام:**المالية العامة والنظام المالي في الإسلام**، ، دار الميسرة الأردن، الطبعة الأولى ، 2000.

22- محمد بلقاسم حسن بهلول:**سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزء 1،الجزائر، 1999.

23- محمد بلقاسم حسن بهلول: **سياسةتخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء2، 1999.

الكتب بالفرنسية:

1- Régis Bourbonnais: **Exercices pédagogique d'économétrie**,2eédition Economica, paris France,2012.

2- Bertrand Blancheton : Maxi Fiche de science économiques, Ellipse, France, 2009 .

3- ClotideChampeyrache **:Introductiongénéralàl'économie**,ellipses,France, 2009 .

المجلات العلمية:

باللغة العربية:

1- دريبي حيدر عباس: **أثر العمق المالي ومعدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية**، المجلد 6، العدد2 ، العراق،سبتمبر 2016.

2- أحمد سلامي: **اختبار علاقة التكامل المشترك بين سعر الصرف ومعدلات التضخم في الجزائر دراسة تطبيقية للفترة (1970-2014)**، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 07، 2015.

3- خربوش مصطفى: **(العلاقة بين التضخم والبطالة والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ)، مجلة أداء المؤسسات الجزائري**، العدد 07 ، 2015.

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

4- محمد رملي، لخضر عدوكة: **(الصادرات غير النفطية والنمو الاقتصادي في الجزائر (دراسة قياسية ومقارنة مع المغرب))**، مجلة رؤى اقتصادية العدد9، ديسمبر 2015.

5- محمد راتول، صلاح الدين كروش: **(تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكلدور في الجزائر خلال الفترة (2000-2010))،مجلة بحوث اقتصادية عربية**، العدد 66،ربيع 2014.

6- أحمد سلامي، محمد شيخي:(**اختبار العلاقة السببية والتكامل المشترك بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الجزائري(1970-2011))، مجلة الباحث**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر-، العدد 13 ، 2013.

7- محمد زكريا بن معزو، كمال حمانة: **(قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي باستخدام مؤشر(KAOPEN) : دراسة قياسية 1970-2010)، مجلة الباحث**، العدد 13، 2013.

8- نبيل بوفليح: **(دراسة تقيمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010)، مجلة أبحاث اقتصادية**، جامعة الشلف ،العدد 12، جانفي 2013.

9- محمد مسعي: (**سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو) مجلة الباحث**، جامعة ورقلة،العدد 10، 2012.

10- ناظم عبد الله عبد المحمدي،سعيد عبد الكريم طعمة:**(استخدام نماذج السلاسل الزمنية الموسمية للتنبؤ باستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة الفلوجة)، مجلة جامعة الأنبار الاقتصادية**، العراق المجلد 4،العدد 7، السنة 2012.

11- عابد بن عابد العبدلي: **(محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ)**، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر العدد 32، 2008.

12- كربالي بغداد: **(نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر) مجلة العلوم الإنسانية** جامعة بسكرة ، العدد 8، جانفي 2005.

13- ممدوح الخطيب الكسواني: **(الطلب على النقود في سورية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ والتكامل المشترك)، مجلة جامعة دمشق**، المجلد 18 ، العدد الأول 2001.

باللغة الأجنبية:

الفرنسية:

1- JéromeCreel et autres **:(petit précis de politique budgétaire par tous lestemps),Revu de L'OFCE** ,n°116, janvier 2011.

بالأنجليزية:

1- Michael P.Murray : (**A Drunk and her dog An illustration of cointegration and error Correction) ,The AmericanStatistican**,.vol.48, No.1, february 1994.

المذكرات والرسائل الجامعية:

1- بهاء الدين طويل:**دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي –دراسة حالة الجزائر 1990-2010**، رسالة دكتوراه،تخصص اقتصاد مالي ، جامعة باتنة، 2016.

2- جاب الله مصطفى:**قياس العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي حالة الجزائر** رسالة دكتوراه تخصص قياس اقتصادي،غير منشورة، جامعة الجزائر3،2015.

3- بودخدخكريم: **اتجاه السياسة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي بين تحفيز الطلب أوتطوير العرض**، رسالة دكتوراه، غير منشورة، تخصص نقود ومالية،جامعة الجزائر، 2015.

4- ضيف أحمد: **أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر(1989-2012)** رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر 3، 2015.

5- رحمة نابتي:**النظام الضريبي بين الفكر المعاصر والفكر المالي الإسلامي دراسة مقارنة** مذكرة ماجستير، تخصص إدارة مالية، غير منشورة، جامعة قسنطينة، 2014.

6- بلوافي محمد: **أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي**، رسالة دكتوراه، غير منشورة ،جامعة تلمسان، 2013.

7- خلوط فوزية : **آثار السياسة المالية في دعم الاستثمارات العمومية المنتجة في الجزائر في ظل التطورات الاقتصادية الراهنة** ، رسالة دكتوراه،غير منشورة ، جامعة بسكرة ، 2012.

8- أرياالله محمد:**السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار- حالة الجزائر-**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2011.

9- بولحية عياش:**دراسة اقتصادية لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي المطبق في الجزائر للفترة الممتدة من 2001-2004**، مذكرة ماجستير،تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر2011.

10- زوين إيمان: **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية –دراسة حالة الجزائر-** مذكرة ماجستير، غير منشورة، تخصص تحليل اقتصادي واستشراف،جامعة قسنطينة 2011.

11- زيوش رحمة:**الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، رسالة دكتوراه، تخصص قانون، غير منشورة جامعة تيزي وزو ، 2011.

12- بودخدخ كريم: **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009** مذكرة ماجستير،غير منشورة،تخصص نقود ومالية،جامعة دالي براهيم الجزائر، 2010.

13- شريف محمد: **السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصاديحالة الجزائر** مذكرة ماجستير تخصص علوم اقتصادية،غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010

14- درواسي مسعود:**السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004**، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006.

15- خلوط فوزية:**دور السياسة المالية في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول النامية في ظل التحولات الدولية الراهنة-دراسة حالة الجزائر**- مذكرة ماجستير، تخصص نقود وتمويل، غير منشورة جامعة بسكرة، 2004.

الملتقيات والندوات العلمية:

1- عماري زهير: **توقعات أثر سعر النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل باستخدام نموذج تصحيح الخطأ(ECM) الفترة 1983-2014**، مداخلة ضمن فعاليات المؤتمر الأول حول السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية جامعة سطيف، أيام7و8 أفريل 2015.

2- علام عثمان: **واقع المناخ الاستثماري في الجزائر مع الإشارة لبرامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2014**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى العربي الأول العقود الاقتصادية الجديدة بين المشروعية والثبات التشريعي، مصر أيام 25-28 يناير 2015.

3- علي بوهنة، مختار بن عابد: **نمذجة فعالية الأداء المالي لقيادة السياسة الاقتصادية الدورية/دراسة نقدية وميزانية عامة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الثاني حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات جامعة ورقلة، يومي 22و23 نوفمبر 2011.

4- البشير عبد الكريم:**أثر السياسة المالية والنقدية على النمو والاستخدام في الجزائر**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الدولي حول السياسات الاقتصادية، جامعة تلمسان. ب ت ن.

5- موسى رحماني، عاشور فلة: **السياسة الاقتصادية الجزائرية بين ضغط المجتمع والتزامات الحكومة الدولية- FMI-**، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، يومي 08 و09 مارس 2005.

6- صالح مفتاح: **تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول نحو اقتصاد السوق**، مداخلة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر والممارسات التطبيقية، المركز الجامعي بشار،2004.

المواقع الإلكترونية:

1- LA POLITIQUE BUDGETAIRE : a partir du site web **http//:www.letudiant.fr** date de consultation 17/02/2017 à 19H15.

2- Toufik Hamad : **Politique Budgétaire et croissance** , à partir du site web www.ummoto.dz date de consultation 22/03/2017.

3- http://www.bank-of-algeria.dz/html/rapport.htm

4- www.albankadawli.org/ar/country/algeria

1- وزارة المالية: **خمسون سنة من الانجاز**، 2012 نقلاً عن الموقع WWW.mf.gov.dz تاريخ الزيـــارة 2017/03/19.

2- إبراهيم شيبي وآخرون: **أثر صدمات السياسة المالية على الاقتصاد الكلي في الجزائر دراسة تطبيقيـــة** منتدى البحوث الاقتصادية، ورقة عمل رقم536، 2010 . نقلا عن موقع https://erf.org.eg تاريخ الزيارة 2017/03/01.

3- يحي حمود حسن، حسام الدين زكي: **(تحليل العلاقة بين أسواق النفط والسياســة النفطيــة العراقيــة بالاعتماد على السلاسل الزمنية)**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 25، ب ت ن. نقــلا عن الموقع WWW.iasj.net تاريخ الزيارة 2017/04/08.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01: البيانات المستعملة في الدراسة القياسية (الوحدة مليار دينار)

السنوات	التضخم	الناتج الحقيقي	الإنفاق الحقيقي	إيرادات المحروقات الحقيقية	الإيرادات خارج المحروقات الحقيقية	معدل النمو الحقيقي
1970	6,59%	364,188	91,25948	20,1062	77,7086	8,86%
1971	2,62%	950,382	259,3893	62,9008	203,626	−11,33%
1972	3,65%	830,137	217,2329	87,3425	164,849	27,42%
1973	6,17%	559,157	164,2464	71,5721	106,904	3,81%
1974	4,96%	1112,9	250,0403	270,202	201,915	7,49%
1975	8,23%	746,051	224,435	163,572	143,256	5,05%
1976	9,43%	782,609	232,3118	151,007	133,839	8,39%
1977	11,98%	726,21	215,6678	150,409	143,706	5,26%
1978	17,52%	597,032	171,8607	99,1153	121,05	9,21%
1979	11,34%	1129,63	305,6437	233,827	187,354	7,48%
1980	9,51%	1708,83	478,654	396,004	251,525	0,79%
1981	14,65%	1306,96	379,5222	347,782	209,966	3,00%
1982	6,54%	3173,55	1142,966	633,945	552,141	6,40%
1983	5,96%	3921,98	1478,188	632,718	785,235	5,40%
1984	8,11%	3253,51	1195,931	540,567	681,134	5,60%
1985	10,48%	2782,44	930,6298	446,469	589,218	3,70%
1986	12,37%	2397,74	850,768	173,323	573,484	0,40%
1987	7,44%	4202,96	1394,489	275,269	974,194	−0,70%
1988	5,91%	5883,59	2024,535	407,614	1173,6	−1,00%
1989	9,30%	4538,06	1327,957	489,14	762,581	4,40%
1990	16,65%	3329,67	855,8559	457,658	504,505	0,80%
1991	25,88%	3331,26	909,1963	624,034	428,516	−1,20%
1992	31,66%	3309,22	975,0474	635,818	364,814	1,80%

تابع للملحق:01

1993	20,54%	5792,21	1901,168	900,682	657,741	-2,10%
1994	29,04%	5121,9	1590,565	765,083	730,096	-0,90%
1995	29,77%	6734,93	1978,804	1129,16	888,982	3,80%
1996	18,67%	13765,6	3881,146	2656,67	1763,04	4,10%
1997	5,73%	48520,1	14748,69	10340,3	5830,72	1,10%
1998	4,95%	57181,8	17696,97	8604,04	7044,44	5,10%
1999	2,64%	123038	36428,03	22284,1	13575,8	3,20%
2000	0,34%	1208729	347419,6	357771	107608	3,82%
2001	4,22%	100370	31303,32	23729,9	11575,8	3,01%
2002	1,41%	315979	109971,6	71482,3	42205,7	5,61%
2003	4,26%	123181	39676,06	31690,1	14654,9	7,20%
2004	3,96%	154947	47772,73	39664,1	16477,3	4,30%
2005	1,38%	546674	148695,7	170486	52478,3	5,91%
2006	2,31%	366385	106190,5	121169	36385,3	1,68%
2007	3,67%	255847	84269,75	76207,1	24081,7	3,37%
2008	4,86%	227237	86234,57	84127,6	22670,8	2,36%
2009	5,73%	173962	74106,46	42106,5	22047,1	1,63%
2010	3,91%	306691	114243	74296,7	38051,2	3,63%
2011	4,52%	321235	129504,4	88046,5	40053,1	2,89%
2012	8,89%	178211	80651,29	47064,1	25052,9	3,37%
2013	3,25%	512314	185356,9	113172	70135,4	2,77%
2014	2,91%	592526	240402,1	116440	80752,6	3,79%
2015	4,78%	347111	160173,6	49654,8	57104,6	3,76%

المصدر: البيانات من 1970 إلى 1996 بالاعتماد على : بلوافي محمد: مرجع سبق ذكره، ص ص 289 -294 .

البيانات من 1997 إلى 2015 بالاعتماد على: الجداول الإحصائية لبنك الجزائر للسنوات 2002 ، 2007، 2012، 2015.

- معدلات التضخم ، معدلات النمو الاقتصادي من بيانات البنك الدولي
- تم حساب القيم الحقيقية للمتغيرات بقسمة القيم الاسمية على معدلات التضخم.

الملحق رقم02: المؤشرات الاقتصادية لسنوات السبعينات

Tableau 2 : Indicateurs économiques de la période 1970-1979 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

	Unités	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979
Produit Intérieur Brut(PIB)											
Valeur nominale											
PIB		24.0	24.9	30.3	34.5	55.2	61.4	73.8	87.0	104.6	128.1
PIB hh											
PIBhhha											
croissance réelle											
PIB	%		-11.3	[illegible]	3.8	7.5	5.0	6.4	5.3	9.2	7.5
PIBhh	%										
PIBhhha	%										
Opérations du Trésor											
Recettes budgétaires	10DA	5.446	6.983	9.205	11.012	23.417	25.252	26.861	35.235	38.573	47.780
Fiscalité pétrolière		1.325	1.648	[illegible]	4.416	13.402	13.462	14.240	18.019	17.365	26.516
Fiscalité ordinaire		5.121	5.335	[illegible]	6.596	10.015	11.790	12.62[illegible]	17.216	21.208	21.264
Autres											
Recettes ordinaires		1.097	1.071	0.967	1.195	2.039	2.019	1.234	2.200	1.403	1.585
Recettes exceptionnelles											
Dépenses budgétaires		6.014	6.796	7.929	10.134	12.402	18.471	21.907	25.837	30.110	34.660
Fonctionnement		4.052	4.542	5.120	6.415	8.272	12.816	14.232	15.200	17.545	20.862
Equipement		1.962	2.254	2.809	3.719	4.130	5.655	7.674	10.637	12.564	13.798
Solde primaire											
solde budgétaire											
Solde Global du Trésor		0.690	0.290	0.828	0.438	7.447	4.165	5.844	9.992	10.147	12.449
SGT/PIB											
SGT (Hors FRR)		2.874	1.163	2.731	1.269	13.484	6.778	7.917	11.490	9.705	9.718

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 03: المؤشرات الاقتصادية لسنوات الثمانينات

Tableau 4 : Indicateurs économiques de la période 1980-1989 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

	Unités	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
Produit Intérieur Brut(PIB)											
Valeur nominale											
PIB		162,51	191,47	207,55	233,75	263,86	291,60	296,55	312,70	347,72	422,04
PIB hh		107,65	129,59	145,61	167,98	195,61	221,75	252,42	262,67	291,79	343,14
PIBhhha		94,72	113,34	129,50	151,38	177,32	197,66	226,14	230,89	253,01	291,50
croissance réelle											
PIB	%	6,90	3,00	6,40	5,40	3,30	3,70	0,40	-0,70	-1,00	4,40
PIBhh	%	6,67	5,22	5,23	6,36	6,40	3,25	1,40	-2,58	-2,68	4,97
PIBhhha	%	3,21	7,55	6,89	7,98	6,35	1,03	1,00	0,96	0,99	1,03
Opérations du Trésor											
Recettes budgétaires		61,58	81,71	77,57	84,51	99,08	108,54	92,38	92,96	93,45	116,41
Fiscalité pétrolière		37,65	50,95	41,46	37,71	43,84	46,79	21,44	20,48	24,09	45,49
Fiscalité ordinaire		22,34	28,09	31,32	40,80	44,35	49,47	54,47	57,97	58,08	64,56
Autres		1,59	2,67	4,80	6,00	10,89	12,29	16,48	14,51	11,29	6,37
Recettes ordinaires		1,59	2,67	4,80	6,00	10,89	12,29	16,48	14,51	11,29	6,37
Recettes exceptionnelles		0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
Dépenses budgétaires		45,52	55,60	74,75	88,10	96,99	97,53	105,24	103,75	119,65	123,50
Fonctionnement		27,59	32,82	41,09	45,03	52,34	52,31	63,67	65,48	76,21	81,00
Equipement		17,93	22,78	33,67	43,07	44,65	45,22	41,57	38,27	43,44	42,50
Solde primaire								-10,10	-6,40	-10,30	0,00
solde budgétaire		16,06	26,11	2,82	-3,59	2,09	11,01	-12,86	-10,79	-13,40	-8,70
Solde Global du Trésor		-14,23	-3,08	-24,55	-33,76	-23,56	-27,25	-35,14	-23,13	-44,49	-9,81
SGT/PIB		-8,76	-1,61	-11,83	-14,44	-8,93	-9,34	-11,85	-7,40	-12,79	-2,32
SGT (Hors FRR)											

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 04: المؤشرات الاقتصادية لسنوات التسعينات

bleau 7 : Indicateurs économiques de la période 1990-1999 (les montants sont en milliards de dinars sauf indication contraire)

	Unités	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
Produit Intérieur Brut(PIB)											
Valeur nominale		554.39	862.13	1074.79	1169.72	1467.40	2604.99	2570.03	2760.17	2830.49	3236.20
PIB		424.57	619.46	814.26	929.65	1142.39	1477.46	1791.59	1908.27	2156.80	2310.84
PIB hh		361.85	532.15	685.84	797.94	996.77	1280.90	1513.75	1665.56	1831.95	1951.17
PIBhhha											
croissance réelle											
PIB	%	1.10	-1.20	1.60	-2.10	-0.90	3.80	4.10	1.10	5.10	3.20
PIBhh	%	-0.69	-1.80	2.10	-2.50	-0.40	3.70	3.40	-0.90	5.60	2.30
PIBhhha	%	1.01	1.00	1.00	1.00	1.00	2.20	0.40	1.40	4.70	2.30
Opérations du Trésor											
Recettes budgétaires		160.20	272.40	316.80	320.10	434.20	600.80	825.16	926.67	774.51	950.50
Fiscalité pétrolière		76.20	151.50	201.30	185.00	222.18	336.15	496.00	564.77	378.56	560.12
Fiscalité ordinaire		78.80	106.20	109.10	126.10	175.98	233.15	290.60	314.01	329.83	314.77
Autres		25.20	4.70	6.40	9.00	36.06	31.55	38.56	47.89	66.13	75.61
Recettes ordinaires		5.20	4.70	6.40	9.00	8.05	8.69	11.46	15.78	14.71	16.50
Recettes exceptionnelles		0.00	0.00	0.00	0.00	28.00	22.86	27.10	32.11	51.42	59.11
Dépenses budgétaires		142.50	235.30	308.70	390.50	461.90	589.09	724.61	845.20	875.74	961.68
Fonctionnement		96.09	183.30	236.10	288.90	344.72	444.43	550.60	643.56	663.86	774.70
Equipement		45.50	52.00	72.60	101.60	117.70	144.66	147.01	201.64	211.88	186.99
Solde primaire		5.30	3.50	1.00	1.00	-6.30	-1.70	1.70	6.50	6.40	
solde budgétaire		-13.70	-1.80	3.60	1.70	-1.20	-8.70	-4.40	-1.40	3.00	2.40
Solde Global du Trésor		20.20	18.60	-12.20	-100.60	-65.35	-28.24	75.26	66.13	-108.13	-16.49
SGT/PIB		3.64	2.16	-1.14	-8.46	-4.39	-1.41	2.93	2.38	-3.82	-0.51
SGT (Hors FRR)											

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	1997	1 998	1 999	2 000	2 001	2 002
	(En milliards de dinars)					
Total des recettes budgétaires et dons	**926,6**	**774,6**	**950,5**	**1 578,1**	**1 505,5**	**1 603,2**
Recettes des hydrocarbures	592,5	425,9	588,3	1 213,2	1 001,4	1 007,9
dont : Fonds de régulation des recettes	0,0	0,0	0,0	453,2	115,8	26,5
Recettes hors-hydrocarbures	334,1	348,7	358,4	364,9	488,5	595,1
Recettes fiscales	313,9	329,8	314,8	349,5	398,2	482,9
Impôts sur les revenus et les bénéfices	81,8	88,1	72,2	82,0	98,5	112,2
Impôts sur les biens et services	148,0	154,9	149,7	165,0	179,2	223,4
Droits de douane	73,5	75,5	80,2	86,3	103,7	128,4
Enregistrement et timbres	10,6	11,3	12,7	16,2	16,8	18,0
Recettes non-fiscales	20,2	18,9	43,6	15,4	90,3	112,2
Dividendes de la Banque d'Algérie	4,4	4,2	27,1	0,0	46,6	37,6
Droits	15,8	14,7	16,5	15,4	43,7	74,6
Dons	0,0	0,0	3,9	0,0	15,6	0,2
Total dépenses budgétaires	**845,1**	**876,0**	**961,7**	**1 178,1**	**1 321,0**	**1 550,6**
Dépenses courantes	643,5	664,1	774,7	856,2	963,6	1 097,6
Dépenses de personnel	245,2	268,6	286,1	289,6	324,0	346,2
Pensions des Moudjahidine	25,0	37,9	59,9	57,7	54,4	73,9
Matériels et fournitures	43,5	47,5	53,6	54,6	46,3	68,5
Transferts courants	220,4	199,3	248,7	292,0	391,4	471,9
dont : Services de l'Administration	74,0	75,2	81,9	92,0	114,6	137,6
Intérêts sur la dette publique	109,4	110,8	126,4	162,3	147,5	137,2
Dépenses en capital	201,6	211,9	187,0	321,9	357,4	452,9
Solde budgétaire	**81,5**	**-101,3**	**-11,2**	**400,0**	**184,5**	**52,6**
Solde des comptes spéciaux	1,1	-6,9	-5,6	-0,7	-20,0	-11,2
Prêts nets du Trésor	-1,5	0,1	-0,3	0,5	6,5	30,9
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainis.	**84,1**	**-108,3**	**-16,5**	**398,8**	**171,0**	**10,5**
Allocation au Fonds d'assainissement	18,0	0,0	0,0	0,0	0,0	0,0
Solde primaire 1/	175,5	2,5	110,0	561,1	318,6	147,8
Solde global	66,1	-108,2	-16,5	398,8	171,0	10,5
Financement	-66,1	108,2	16,5	-398,8	-171,0	-10,5
Bancaire	-106,7	95,9	64,4	-407,4	-145,8	31,6
Non bancaire	-23,1	20,2	24,7	105,7	85,3	32,8
Exterieur	63,7	-7,9	-72,6	-97,1	-110,5	-74,9

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 06: من التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2007

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2003	2004	2005	2006	2007
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgétaires et dons	**1 974,4**	**2 229,7**	**3 082,6**	**3 639,8**	**3 688,5**
Recettes des hydrocarbures*	1 350,0	1570.7	2 352,7	2 799,0	2 796,8
dont : Fonds de Régulation des Recettes brut	448.9	623.5	1 368,8	1 798,0	1 738,8
Fonds de Régulation des Recettes net	292.9	153.2	1 121,0	1 088,4	284,5
Recettes hors hydrocarbures	624,3	652.5	724,2	840.5	883.8
Recettes fiscales	524,9	580.4	640,4	720,8	767,3
Impôts sur les revenus et les bénéfices	127,9	148.0	168,1	241,2	257,7
Impôts sur les biens et services	233,9	274,0	308,8	341,3	348,1
Droits de douane	143,8	138,8	143,9	114,8	133,6
Enregistrement et timbres	19,3	19.6	19,6	23,5	27,9
Recettes non fiscales	99.4	72.1	83.8	119,7	116,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	42.1	30.0	48.7	75,3	41,0
Droits	57.3	42.1	35.1	44.4	75,5
Dons	0.1	6.5	5.7	0,3	7,9
Total dépenses budgétaires	**1 690,2**	**1 891,8**	**2 052,0**	**2 453,0**	**3 092,7**
Dépenses courantes	1 122.8	1 251.1	1 245.1	1 437,9	1 672,6
Dépenses de personnel	329.9	391.4	418,5	447,8	522,1
Pensions des Moudjahidine	63.2	69.2	79,8	92,5	105,2
Matériels et fournitures	58.8	71.7	76,0	95,7	62.8
Transferts courants	556.9	633.6	597.6	733,3	908,2
dont: Services de l'Administration	161.4	176.5	187,5	215,6	243,4
Intérêts sur la dette publique	114,0	85.2	73,2	68,6	74,3
Dépenses en capital	567.4	640.7	806,9	1 015,1	1 420,1
Solde budgétaire	**284,2**	**337,9**	**1 030,6**	**1 186,8**	**595,8**
Solde des comptes spéciaux	186.9	109.9	-129.0	-4,1	-5,3
Prêts nets du Trésor	32.6	11.8	5.2	32.1	147.0
Solde budgétaire, hors Fonds d'assainissement	**438,5**	**436,0**	**896,4**	**1 150,6**	**443,5**
Allocation au Fonds d'assainissement	0.0	0.0	0.0	0,0	0,0
Solde primaire 1	552,5	521.2	969,6	1 219,2	517,8
Solde global	**438,5**	**436,0**	**896,4**	**1 150,6**	**443,5**
Financement	**-438,5**	**-436,0**	**-896,4**	**-1 150,6**	**-443,5**
Bancaire	-209,2	-412.4	-1 002,2	-976,9	-715.7
Non bancaire	-138.4	29.6	221,5	-15,0	281,7
Extérieur	-90,9	-53.2	-115,7	-158,7	-9,5

Source : Direction Générale du Trésor

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende de la compagnie pétrolière

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 07: من التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2012

TABLEAU 8 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2008	2009	2010	2011	2012
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgetaires et dons	**5 190.5**	**3 676.0**	**4 392.9**	**5 790.1**	**6 411.3**
Recettes des hydrocarbures*	4 008,6	2 412,7	2 905,0	3 979,7	4 184,0
dont : Fonds de Régulation des Recettes b	2 288,2	401,7	1 318,3	2 300,3	2 535,0
Fonds de Régulation des Recettes c	1 084,6	31,4	526,4	538,9	251,7
Recettes hors hydrocarbures	1 101,8	1 263,3	1 487,3	1 810,4	2 227,2
Recettes fiscales	966,2	1 146,6	1 298,0	1 527,1	1 904,3
Impôts sur les revenus et les bénéfice	331,6	462,1	561,7	684,7	885,9
Impôts sur les biens et services	435,2	478,5	514,7	572,6	684,8
Droits de douane	164,9	170,2	181,3	222,4	265,2
Enregistrement et timbres	33,6	35,8	39,7	47,4	58,4
Recettes non fiscales	136,6	116,7	189,3	283,3	242,9
Produits des domaines et autres	113,8	67,6	64,3	78,9	74,1
Dividendes de la Banque d'Algérie	22,5	40,2	121,1	137,2	115,0
Autres entreprises publiques	0,3	0,9	4,4	67,2	53,2
Dons	0,1	0,0	0,1	0,0	0,1
Total dépenses budgetaires	**4 191.0**	**4 246.3**	**4 486.9**	**5 853.6**	**7 169.9**
Dépenses courantes	2 217,7	2 300,0	2 659,0	3 079,2	4 935,9
Dépenses de personnel **	838,7	910,9	1 212,3	1 774,7	1 955,7
Pensions des Moudjahidine	165,0	131,7	151,3	163,2	193,0
Matériels et fournitures	117,7	111,5	121,7	129,7	120,7
Transferts courants	1 096,3	1 145,9	1 140,7	1 213,9	2 670,3
dont : Services de l'Administration	380,8	410,5	513,3	786,1	867,1
Intérêts sur la dette publique	61,4	37,4	33,2	37,7	46,1
Dépenses en capital	1 973,3	1 946,3	1 807,9	1 974,4	2 234,0
Solde budgetaire	**999.5**	**-570.3**	**-74.0**	**-63.5**	**-758.6**
Solde des comptes spéciaux	31,2	-4,8	34,7	24,1	79,1
Prêts nets du Trésor	123,8	138,5	138,9	129,2	66,7
Solde budgetaire, hors Fonds d'assainiss	**906.9**	**-713.1**	**-178.2**	**-168.6**	**-746.1**
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,1	0,0	0,0
Solde primaire (b)	960,3	-675,7	-145,0	-130,9	-700,0
Solde global	**906.9**	**-713.1**	**-178.2**	**-168.6**	**-746.1**
Financement	**-906.9**	**713.1**	**178.2**	**168.6**	**746.1**
Bancaire	-1 411,0	57,1	-430,7	-568,7	-264,8
Non bancaire	906,2	655,9	608,9	728,1	1 003,4
Extérieur	4,2	0,7	0,7	-0,0	-2,5

b) Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris la dividende versée par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations, rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر

الملحق رقم 08: من التقرير السنوي لبنك الجزائر لسنة 2015

TABLEAU 7 : SITUATION DES OPERATIONS DU TRESOR

	2011	2012	2013	2014	2015
	(En milliards de dinars)				
Total des recettes budgetaires et dons	5 790,1	6 339,3	5 957,5	5 738,4	5 103,1
Recettes des hydrocarbures*	3 979,7	4 181,3	3 678,1	3 388 4	2 373,5
Fonds de Régulation des Recettes flux brut	2 900,3	2 535,3	2 062,2	1 810 6	550,5
Fonds de Régulation des Recettes net	539,9	252,0	-70,2	-1 155 0	-2 336,0
Recettes hors hydrocarbures	1 810,4	2 156,0	2 279,4	2 349 9	2 729,6
Recettes fiscales	1 [illegible]	1 980,6	2 031,0	2 091 4	2 364,7
Impôts sur les revenus et les bénéfices	804,7	862,1	920,1	901 2	1 004,5
Impôts sur les biens et services	672,0	692,0	741,0	768 5	824,3
Produits des douanes	292,4	368,2	403,8	370 9	411,2
Enregistrement et timbres	47,4	58,1	62,5	70 8	84,7
Recettes non fiscales	283,3	240,4	248,4	258 5	374,3
Produits des domaines et autres	78,9	77,9	83,7	70 0	247,5
Dividendes de la Banque d'Algérie	137,2	115,3	112,1	122 7	88,7
Autres entreprises publiques	67,2	53,2	52,6	59 8	38,7
Dons	0,0	0,0	0,0	0 1	0,0
Total dépenses budgetaires	5 853,6	7 058,1	6 024,1	6 995,7	7 656,3
Dépenses courantes	3 879,2	4 782,8	4 131,5	4 494 3	4 617,0
Dépenses de personnel**	1 774,7	1 900,4	1 055,0	2 007 2	2 170,3
Pensions des Moudjahidine	160,2	185,3	226,5	210 4	220,0
Matériels et fournitures	129,7	135,2	149,1	161 9	179,7
Transferts courants	1 [illegible]	2 401,7	1 056,4	2 069 0	2 000,0
dont Dépenses de l'Administration	788,1	786,7	700,1	730 0	780,2
Intérêts sur la dette publique	37,7	42,0	44,2	37 8	12,0
Dépenses en capital	1 974,4	2 275,5	1 892,6	2 501 4	3 039,0
Solde budgetaire	-63,5	-718,8	-66,6	-1 257,3	-2 553,2
Solde des comptes spéciaux	91,1	74,6	50,4	27 7	60,7
Prêts nets du Trésor	129,2	80,7	130,5	90 3	129,2
Solde budgetaire hors Fonds d'assainissement	-160,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7
Allocation au Fonds d'assainissement	0,0	0,0	0,0	0 0	0,0
Solde primaire 1/	-130,9	-608,9	-99,5	-1 337 5	-2 579,1
Solde global	-160,6	-710,9	-143,7	-1 375,3	-2 621,7
Financement	160,6	710,9	143,7	1 375,3	2 621,7
Bancaire + Fonds de régulation des recettes	-550,7	-200,5	-95,2	1 170 7	2 409,1
Non bancaire	720,1	913,0	241,1	204 0	135,9
Extérieur	0,8	-2,4	-2,2	-2 4	-3,3

1/ Solde budgétaire hors Fonds d'assainissement + intérêts sur la dette publique

* Y compris le dividende versé par la compagnie nationale des hydrocarbures

** Rémunérations, pensions, allocations rentes d'accident de travail et cotisations y afférentes

Source : Direction Générale du Trésor

WWW.DZPEN.COM | قلم الجزائر